الأنظار السديدة

في الفوائد المفيدة

تأليف السيد العلامة الهجتهد علي بن محمد بن يحيى العجري رحمه الله (١٣٢٠هـ - ١٤٠٧هـ)

> تحقيق عبدالله بنحمود العزي



مؤسسة الإمام زيد بدعلي الثقافية

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٢٢هــ – ٢٠٠٢م

تم الصف والإخراج بمركز النهاري للطباعة، صنعاء، الدائري الغربي إخراج: عبدالحفيظ النهاري

مكتبة الإمام زيد بن عليُّ (ع)

ص.ب. ۱۰۱۳٤ (۱۰۹٦۷۱-۲۰۰۷۷۷) فاکس (۲۰۵۷۷۱-۲۰۹۷۷) صنعاء - الجمهورية اليمنية



مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية

ص.ب. ١٤٣٦٨٤، عمَّان ١١٨٤٤، المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف/فاكس: ۹۲۲۸ ۵۳٤۸۱۲۸

P.O.Box 10754, McLean, VA 22102, United States of America Website: http://www.izbacf.org , email: info@izbacf.org

بسسا تتدالرحمر إرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدالله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطاهرين. وبعد:

فهذا كتاب: (الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة) للسيد العلامة المحتهد الولي على محمد بن يحيى العجري رحمه الله تعالى، وهو الكتاب الرابع من كتبه التي ألزمت نفسي بتحقيقها، ويتبعه إن شاء الله قريباً موسوعته الضخمة الموسومة (بمفتاح السعادة الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة)، وهذا الكتاب الذي بين يديك اشتمل على مائة وأربعة وخمسين فائدة، وتحت كل فائدة فوائد عديدة في المسائل الكلاميسة والفقهية، وهو عبارة عن أبحاث متنوعة، رتبتها حسب موضوعاتها الفقهية والكلامية فكانت كالتالى:

وسائل الوصول إلى الحق، مباحث في القرآن الكريم، شرح بعض كلمات وصيـــة الإمام علي لولده الإمام الحسن عليهما السلام، الأدلة وما يتعلق بها، مسألة التحســين والتقبيح العقليين، أفعال العباد وما يتعلق بها، الإيمان وشروطه وهل هو يزيد وينقص أم لا، العلة، الدعاء وأهميته في حياة المسلم، هذه هي أهم المباحث الكلامية.

وأما المباحث الفقهية فشملت الموضوعات التالية:

الماء والطهارة، الوضوء، الأذان، الصلاة، الزكاة، النكاح، الطلاق، الحضانة، النفقة،

البيع، الشفعة، الإجارة، الإحياء والتحجر، الشركة، القسمة، العارية، الوقف، الوديعة، الكفارة، الدعاوى، الشهادة، القضاء، الجناية، الوصية.

هذه هي أبرز المباحث، ويتفرع عنها مباحث أخرى، وقد ضمنه قواعد المذهب، وطرزه بأقوال العترة الطاهرة عليهم سلام الله ورحمته وبركاته.

أهمية الكتاب

تأتي أهمية الكتاب من خلال كلام مؤلفه رحمه الله تعالى، حيث قال: (فإنه مسع المطالعة في الكتب الدينية الكلامية والفقهية قد يسمح النظر بتحصيل فائدة وتقرير قاعدة، وتقييد شاردة، خلا أنها لم تكن مجموعة في كتاب واحد، فرأيت جمعها لحفظها وتقريبها؛ للانتفاع بها، فجمعتها في هذا الكتاب مستعيناً بالله العزيز الوهاب، مقتصراً على ذكر مذاهب العترة الطاهرة وأتباعهم النجوم الزاهرة).

وفيما يلي ترجمة للمؤلف ووصف للمخطوطة المنقول عليها، وإيضاح لخطة العمل، سائلاً الله العظيم أن يجعل جميع أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

ترجمة المؤلف

نسبـــا

هو السيد العلامة المحتهد الورع الزاهد علي بن محمد بن يحيى بن أحمد بن الحسين بـــن محمد – الملقب العجري – بن يحيى بن أحمد بن يحيى – الشهيد – بن محمد بن صلاح بن علي بن الحسين بن أمير المؤمنين الهادي إلى الحق علي بن المؤيـــد الحسين بن أمير المؤمنين الهادي إلى الحق علي بن المؤيـــد رضوان الله عليهم أجمعين. سيد العلماء الأعلام، وبدر أبناء الأئمة الكرام.

مولده ونشأته

ولد بهجرة فلله سنة ١٣٢٠هـ، نشأ وترعرع في ظل أسرة علوية كريمة تحب العلم، وتشغف مكارم الأخلاق، توفي والده رحمه الله وعمره لم يتجاوز الثامنة، ثم كفله عمه السيد العلامة عبدالله بن يحيى العجري، واعتنى به عناية خاصة إذ نقله معه إلى مشهد الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام بحيدان، وربّاه فأحسن تربيته، وأفاض عليه مسن علومه ومعارفه.

حياته العلمية ومشائخه

ثم انتقل إلى هجرة ضحيان، ومكث بها فترة ثم رجع إلى صارة (١) ، ومن صارة كان ينتقل مطلع كل أسبوع إلى هجرة فلله طالباً للعلوم، عاكفاً عليها بعزيمة صادقة، وهمّة عالية، محققاً لمنطوقها والمفهوم، وكان من مشائخه آنذاك: السيد العلامة علي بن قاسم شرويد، والسيد العلامة أحمد بن عبدالله بن قاسم حوريه، والسيد العلامة عسز الدين بن الحسن عدلان، والقاضي العلامة عبدالله بن عبدالله الشاذلي، والقاضي العلامة محمد بن هادي الفضلي... وغيرهم، إلا إن هؤلاء أكثر من لازمهم.

وقد برع في كثير من فنون العلم وبلغ غاية عظيمة في الاجتهاد، بالرغم من العوائق السي كانت تصاحبه أثناء طلبه للعلم. ولنترك ولده السيد العلامة يحيى بن علي العجري يحدثنا عن بداية طلبه للعلوم. قال: كان يتحمل طعامه في آخر كل أسبوع من محله بسوادي صاره، ويصعد به الجبال الشاهقة، والطرق الوعرة، ويقاسي المشاق العظيمة مع صبر حسن، وعفق وزهد، وورع وعبادة، معرضاً عن الدنيا، مشتغلاً بالأعمال المقربة إلى الله، صارفساً همت ورغبته في طلب العلم، وتحصيل الفوائد وتقييد الشوارد.

وقال أيضاً: أخبرني رحمه الله أنه كان في ابتداء طلبه أيام بقائه بالهجرة يعود آخر

⁽١) صارة: تقع حوار حامع المؤيد بن أحمد، وهي تابعة لمديرية بحز جماعه، موطن المترجم لـ الأول.

الأسبوع إلى محله في يومي العطلة المعتادة (الخميس والجمعة)، وكان له في أثناء الطريق موضعان يجلس فيهما لتهدئة الأعصاب من وعثاء السفر، أحدهما للـــدفء والآخــر للاستظلال، على حسب مقتضى الحال، وعند جلوسه في أحد الموضعين يجهد نفسه في دراسة مقروءاته في الأسبوع، ويصابر نفسه على أن لا يبرح حتى يتمها(١).

(الجد بالجد والحرمان بالكسل). لقد أثمر جهده، وظهر حده، وجمع علوماً غزيــرة قلّ حاملها.

انتقاله إلى مدينة ضحيان

ثم انتقل إلى مدينة ضحيان، مدينة العلم والعلماء بعائلته، وأخذ عن أشهر مشائخ العلم بها ومنهم: السيد العلامة عبدالله بن عبدالله العنثري، والسيد العلامة عبدالرحمن عبدالله العنثري، والسيد العلامة أحمد يحيى العجري، والسيد العلامة الحسن بن الحسين الحوثي، والسيد العلامة محمد إبراهيم حوريه، والسيد العلامة يحيى بن صلاح ستين، والقاضي العلامة على بن محمد الغالبي، والقاضى العلامة سالم بن سالم عمر رحمهم الله جميعاً.

وممن أجازه: السيد العلامة عبدالله بن الإمام الهادي الحسن بـــن يحيــــى القـــاسمي، والقاضي العلامة الحسن بن محمد سهيل.

ولما عرف الناس -بشتى طبقاتهم - فَضْله، وغـزارة علمـه، قصـدوه حسب حاجاتهم، فهذا لطلب العلم، وذاك لحل مشكلاته الاجتماعية، وآخر للفتوى، فكان غوثاً للمساكين، معظماً للعلماء والمتعلمين، حالاً لهـم كـل الإشكالات العلمية، مصلحاً بين المتخاصمين.

⁽١) بهجة الصدر ترجمة علامة العصر: ٢٤.

تلامله

وله عدد من التلاميذ لا نستطيع حصرهم، وإنما نذكر بعضهم معتذرين مقدماً لمن لم يذكر اسمه، منهم: أولاده الأعلام يحيى ومحمد، وإبراهيم وحسين والسيد العلامة محمد بن حسين شريف والسيد العلامة أحمد حسن الحوثي والسيد العلامة أحمد بن محمس شمس الدين وأخوه إبراهيم بن محمد شمس الدين وولده العلامة قاسم إبراهيم، والسيد العلامة حسن قاسم الحوثي وأخوه العلامة أحمد قاسم الحوثي والسيد العلامة محمسد حسن العجري والسيد العلامة عبداللطيف علي قاسم شرويد والسيد العلامة على عبدالله حوريه وأخوه السيد العلامة عبدالله بسن عبدالله بن عبدالله العلامة عبدالله بسن عبدالله العلامة عبدالله أحمد عبدالكريم العجري وولده العلامة أحمد عبدالكريم عمد العجري وولده العلامة أحمد عبدالكريم العجري والسيد العلامة أحمد عبدالكريم العجري والسيد العلامة عبدالله أحمد جعفر والقاضي العلامة أحمد أبو عبدالكريم شرف الدين والقاضي العلامة عبدالله أحمد جعفر والقاضي العلامة أحمد أبو دجانه... وغير هؤلاء كثير جداً.

مؤلفاته وتراثه الخالد

خلف لنا تراثاً عظيماً خالداً لا زال العلماء يغترفون منه، وينهلون من معينه الصافي، ومن قرأ مؤلفاته وجد نفسه عاجزاً عن التعبير عنها؛ لما يجده فيها من التحقيق والتدقيق والاستنباط والتخريج، وإمعان النظر في كثير من المسائل التي احتار فيها الكثير، وله مع علماء عصره مباحثات عديدة دلّت على رسوخه، وسعة إطلاعه، ووقفوا منه موقسف إعجاب وإجلال وإحترام، ومن أهم مؤلفاته:

١- (مفتاح السعادة الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة)
 تفسير موسوعي يقع في ثلاثة بحلدات ضخمة أتى فيه بعلوم غزيرة، وأنظار مسديدة كثيرة، ويعتبر موسوعة علمية رائعة حوت فنوناً كثيرة، قرآن وعلومه،

- وحديث ومصطلحه، وفقه وأصوله، وعقيدة وقواعدها، (تحت التحقيق).
- ۲- (المقاصد الصالحة في الفتاوى الواضحة) جمع فيه أهم المسائل الواردة عليه، وضمنه فوائد عديدة، واجتهادات فريدة، وقد اعتنى بتنسيقه وترتيبه ولده السيد العلامة محمد بن علي العجري حفظه الله، وطبع سنة ١٩٩١م، وصدر عن دار الحكمة اليمانية.
- ٣- (مختصر في ذكر رجال الزيدية)، وصل فيه إلى حرف العين، سنعمل على
 إتمامه، وتحقيقه إن شاء الله تعالى.
- ٤- (الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة) عبارة عن مذكرات في مسائل متعددة، وأبحاث متنوعة قال في مقدمته: (فإنه مع المطالعة في الكتب الدينية الكلامية والفقهية قد يسمح النظر بتحصيل فائدة، وتقرير قاعدة، وتقييد شاردة، خلا أنها لم تكن مجموعة في كتاب واحد، فرأيت جمعها لحفظها وتقريبها)، وهو الذي بين يديك.
- والأخلاق بطريقة فريدة؛ حيث يذكر الموضوع ويذكر ما يناسبه من الآيات والأخلاق بطريقة فريدة؛ حيث يذكر الموضوع ويذكر ما يناسبه من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأخبار العلوية، ويعلق على ذلك، وانفرد بذكر الأحاديث مسندة، مع ذكر مصدرها، لكي لا يتساهل بذلك المطلع، فيقول الأحاديث المرغيب والترهيب التي يتساهل في قبولها، حيث قال: وربما أدى عدم ذكر الإسناد إلى التهاون بما دلّت عليه هذه الآثار من الإرشاد، فقد يقول القائل: هذا مثل غيره من أحاديث الفضائل، وحيث كان الحديث مروياً في أمهات متعددة من هذه الأمهات مع استواء الأسانيد في الصحة، فاني أكتفي منها بطريق، وأنبه على روايته في سائرها بعد تمام الحديث) (طبعة بتحقيقنا).
- ٦- (منهل السعادة في ذكر شيء مما كان عليه صفوة السادة من الزهد والورع

- والعبادة) كتاب وحيد في بابه، قال رحمه الله في مقدمته: (فهذا أنموذج خطير في بعض عبادات أهل التطهير، فلعل الناظر إليها يهتدي بهديهم، وبـــاقوالهم وأفعالهم ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبَهُدَاهُمُ اقْتَده ﴾ [الانمام: ١٠]. طبع بتحقيقنا.
- ٧- (رضاء الرحمن في الذكر والدعاء وتلاوة القرآن)، اسمه يدل علي فضله وأهميته، وهو من الكتب الهامة التي يحتاجها المؤمن لإحياء نفسه حياة الذاكرين الله كثيراً والذاكرات. تحت الطبع بتحقيقنا.
- ٨- (مختصر البرق اللموع) للجنداري في مسائل العقيدة، اختصره وأضاف إليه فوائد يحتاجها الطالب، ولا يستغني عنها الرائد، المسمى (المنتزع المختار فيمها يتعلق بالاعتقادات من الأحاديث والآثار). طبع بتحقيقنا.
 - ٩- (السعى المشكور المتنزع من الدر المنثور).
 - ١٠- (بلـوغ الأمل فيما ينجي من الخطأ والزلل) (خ).
 - ١١- (الجامع المفيد المنتزع من شرح القاضي زيد) (خ).
 - ١٢ (المنهل الصافي المنتزع من الجامع الكافي) (خ).
- ١٣ رمجموع منتزع من عدة كتب كأمالي الإمام أحمد بن عيسمى وأحكمام الإمام الهادي عليه السلام).
- 14- (الدعاء المأثور) (خ) اختصره من الوسائل العظمى وغير ذلك من الأبحــاث المختصرة في مواضيع متعددة.

دوره الإصلاحي

وإلى جانب هذا التراث العظيم الخالد، قام بحل كثير من المشاكل العالقة بين القبائل، وعمل على إصلاح شأنهم على كل الأصعدة، وحل لهم الاشكالات المتعلقة.

وله عدد من القضايا التي عمل على حلها وإصلاحها، والحكم فيها لـــولا خشــية التطويل لذكرناها مفصلة، وأما مساعيه في الصدقات الجارية فقد تم بناء جامعين تحت إشرافه الأول في بلاد آل الربيع بمنطقة القصر جوار هجرة مدران بجماعــة، والثـاني جامع النور بضحيان.

مرضه ووفاته وموضع قبره

وبالرغم من الأمراض المتتابعة على هذا السيد الجليل، فإنه لم يتوان عـــن ممارســة حياته العلمية والروحية من الإفتاء والتأليف والتدريس، واستقبال من يقصده، وحاول جاهداً ملازمة أوراده وأدعيته التي كان يمارسها قبل مرضه.

وأما عن كيفية مرضه فلنترك الحديث لولده العلامة يحيى علي العجري، حيث قال متحدثاً عن والده: (فقد ابتلاه الله سبحانه ببلاوي كثيرة، واعتورته أمراض منهكة أقعدته مدة خمس سنوات مضطحعاً، لا يستطيع أن يتحول عن موضع اضطحاعه إلا يمعونة غيره، صابراً راضياً محتسباً مفوضاً أمره إلى خالقه، ومع هذه الحالة وطول المدة، وما حل به من الضعف والوهن، فهو لم يفتر عن وظائف عبادته وأذكاره، على حسب عادته، يؤدي فريضة الصلاة في جماعة مع أحد أولاده وأحفاده، الذين كانوا يتناوبون الحضور للصلاة معه عند حلول وقتها في كل يوم، مع ما كان يتحمل مسن المشاق العظيمة في نشر العلم وإحياء معالم الدين، وإرشاد الناس، وإفتاء المسلمين والسعي في إصلاح ذات البين.

وفي اليوم الثاني من شهر رجب عام ١٤٠٧هـ اشتكى وجع الصداع، واستمر فيه ثلاثة أيام وتعقّبه فهاق متتابع، وفي بعض الأوقـــات يعــرض لــه حمــى شــديدة، واستمر المرض سبعة عشر يوماً، وفي ليلة الخميس التاسع عشر من الشهر أفهمنا بــان المرض قد خف، إلا إنه اشتكى الضعف والوهن، ولكنه بما أودع الله من نور العلم في

قلبه عرف أن الدّعوة الربّانية قد وافته، فأدى فريضتي المغسرب والعشاء في جماعة بالوضوء الشرعي، ثم رمز إلى حفيده والذي كان يأنس به في حياته، ويعتمد عليه في أكثر أموره، الولد العلامة التقي أحمد بن يحيى العجري حفظه الله، أن يقسرأ سورة (يس) عند رأسه، ويرفع بها صوته لما ورد في قراءتها من الآثار، فما لبث بعد أن تمت التلاوة إلا قدر ساعة، ثم فاضت نفسه المطمئنة الزكية راجعة إلى ربها راضية مرضية بدون نزاع ولا حشرجة، وإنما استلت روحه الطاهرة بنهزة خفيفة تشبه التنحنح في قدر دقيقتين، والتحقت بالرفيق الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليماً.

سلام الله ورحمته ورضوانه على تلك الروح الطاهرة.

ومن عجيب ما اتفق وتحقق وقوعه وصدق مقالته، التي كان يكررها قبل وفاتـــه بأعوام وفي مدة مرضه، أنه متوقع لحادث عظيم في عام سبعة، وأي حادث أعظم مــن وفاته، وافتقاد قطب من أقطاب الإسلام، وجبل من جبال العلوم الراسخة، وعلم مـن أعلام الهداية الشامخة، وارث علوم آبائه الأخيار، ومحيي شريعة حده المختار صلـــوات الله وسلامه عليه وعلى آله الأطهار.

إنها رزية وأي رزية، ولكن الله تعالى يقول: ﴿وَلَنَبْلُونَّكُمْ بِشَـــيْءٍ مِــنَ الْخَــوْفَ وَالْنَجُوعَ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِيـــُنَ إِذَا أَصَــابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾[البنرة: ١٥٦،١٥٥].

فما من قلب من قلوب المؤمنين باليمن والعالم الإسلامي إلا وتأثر لموته، ولكن لسان حال الجميع يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، ولنتذكر مصيبتنا بالرسول الأعظم وأهل بيته المطهرين عليهم السلام، وقد دفن رحمة الله تعالى عليه بمقرم ضحيان المعروفة، وقبره بها مشهور مزور، وقد رثاه مجموعة من العلماء والأدباء،

نقتطف بعضاً من ذلك، قال السيد العلامة الحسن بن محمد الفيشي حفظه الله:

أتبكي معي فيما دها الدين والدنا وهد قوى القاصين منا ومن دنا وهدى ذويه الغب أقطباب ديننا وقد كان في مجرى السماك تمكنـــا وضيًا على رغم الطواغيت بينا تبناه مين ننعيى علله ودونيا علينا فيا بؤسي لشقوة حظنا سوالب لاأرواح تنسال بينسا يواكبه عهدواً ومشهاً ومنثنها و ترياقنا من نفث سيحار عصرنا ذرى العاصفات الهوج عبر انشـــغابنا يحف به لطـف الفكاهـة والجنا نفوس تَخَذَّن الشر خلقاً وديدنا ويقنع رأساً صاغراً متمسكنا على هامها طيبا به وتيمنا عسير وقد تلقى حديثي مبرهنــــا بقلبي تدر الدمع حيساً ملوّنها لبحيى الإمام الحق مصلدر يمنسا دواماً بتذكار المحامد والثنا يشاطرني وأسمع صداه مؤبنا ومصلت سيف الحق إبان وهنسا نماه بنو (العجري) سادات ربعنـــا

وألبس ثوب الوجد ش_ عة أحمد وزلزل عرش العلم بل هدّ صرحـــه وغير وجه الحسق بعد انبلاجه وقوض من نادى الفتاوى مُعَرَّسًاً وغيب عنا شميس حجية دهرنيا ومن كان سيفاً قاطعاً لعلائيق ومن كان للإسلام شميخاً ورائسداً ومن هو روح الروح منا وصفونـــا يجلى غياهيب الظلام ويمتطي يشنف بالمعروف سمعا بمنطق ويصرخ بالإنكار إن ولعست به فيخضع عاتبي الغُلْــب في جبروتـــه وكم ولكم شالت قضاة أشاوس أعود فنيل الحصر في شــــأو قدســـه سأسكه ما دامت دراريه غضه ألا فابك واستبك الدفاتر ما حــوت على مثله لا قبح عندي في البكا لجبريل أهل الأرض قطيب زمانه (على) إمام العلم نحل (محمد)

ســـأتبع هــــذا إن تمكنـــت غـــيره ولــو لم يكـــن إلا نفائــه مثخنـــاً وأزكى صلاة الله تغشى محمــداً وعترته في المنتهـــى غايـــة المنـــى

قال السيد العلامة نجل المؤلف يحيى بن علي العجري: وقد نسج على منوالها الأخ العلامة قاسم بن صلاح عامر هذه الترثية، وأرسلها إلينا بتوقيعه وتوقيعات الإخروان الساكنين بعويره، وعليها إمضاء والدنا العلامة بقية أهل الاستقامة، ضياء الإسلام الولي بن الولي: مجد الدين بن محمد المؤيدي حفظه الله، وأسعد أوقاته، ومتع الإسلام والمسلمين بطول حياته:

سنبكى معاً يا صاح والخطب قمد دنما وأبكي لما قد ناب دين محمد وأبكى عليه سيادات آل محمد فقد رحلبوا عنها وأبقبوا حثالبة لمثل مصاب اليوم أبكسي بعبرة على موت قطب الدين فينا وركنه إمام به من ظلمـة الجهـل يهتـدى ألا أيها الناعي لشرعة أحمسد فما كنت في نعى الشريعة منصفا نعیت علیاً من تــری کـان نهجـه نعيت إمام العلم نحسل محمد له نسب ينمي إلى سادة الورى لقد عظم الخطب الذي عم قطرنا الـ فمن لكتـــاب الله بعــدك موضحــاً وسينة طيه مالها مين مسترجم

وهد قه وي الإسلام فينا وأوهنا فقدنا به ما قد دهي وتمكنا هداة البرايا بل وأقطاب دينا بهم سار ركب الجهل في هسنده الدنسا بدمع غزير البودق سرأ ومعلنا وشمس الهدى في كل أنحساء قطرنا ويضحى به وجه الشهريعة بينا ونهــج علــي في نظــامك موزنـــا وما كنــت في نعــي المعــالم محســنا كنهج على قيماً ما به انحنا على نهج طه مــا توانـي ولا انثنـا إلى أسرة (العجمري) طمابت معادنا لغامض آيات الكتاب مبينسا يوضح منها محمسلا ومبينسا

يضيء لنا بيتاً ووهداً وموطنا الله جندة طابت مقيلاً ومسكنا الله بنعت الخلاق من كان مؤمنا وقد مات من راض المفاحر والثنا لها أثر باق إلى يوم حشرنا وأورثنا منها معيناً ومعدنا

فلا خير في عيش وقد غاب كوكب ورحمة رب العرش تغشاك راحلاً ويا أسرة المفقود صبراً فإنه ولا تحسبوا أن المصاب يخصكم فموت علي في العوالم ثلمة وما مات من حاز العلوم وراضها عليك صلاة الله بعد محمد

مصادر ترجمته

بهجة الصدر في ترجمة علامة العصر (خ) تأليف ولده العلامة يحيسى بن علي العجري، مؤلفات الزيدية: ٧٢٠ــ٧٢٢.

تراجم أهم أصحاب الرموز الوارد ذكرهم في هذا الكتاب

استخدم المؤلف رحمه الله تعالى الرموز المتعارف عليها فقهياً عند الزيدية في إيضاح بعض أقوال أئمتنا عليهم السلام، ونظراً لعدم معرفة البعض بها من غير الزيدية كـــان لا بـــد مـــن إيضاحها، والترجمة لأصحابها وهي كما يلي:

(ز): نعني الإمام الأعظم الشهيد: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ولد سنة: ٧٥ هـ بالمدينة المنسورة، حليف القرآن، من أعلم الناس وأفصحهم، وأخطبهم، وأزهدهم، وأشجعهم، إمام الزيدية وقائدها، فاتح باب الجهاد والاستشهاد، ومجدد الثورة ضد الظلم والفساد. وهو العلم المميز للمذهب عن بقية مذاهب الشيعة، جم الفضائل، كثير المناقب، ارتوى العلم عن أبيه زين العابدين، وأخيه باقر علم النبين.

رحل الكوفة، وناظر علمائها، بايعه أكثر من أربعين ألفاً، ولم يثبت معه إلا القليل، سقط شهيداً في الخامس والعشرين، من شهر محرم سنة ٢٢هـ من أجل إقامة دولـــة الحق، وإلى جانب حماسه الثوري، خلف لنا تراثاً علمياً أصيلاً، وفكراً عظيماً، قـــاوم جميع الانحرافات الفكرية، كالجبر، والتشبيه، ونحوهما.

ومن أهم مؤلفاته:

المجموع (الفقهي والحديثي) و(غريب القرآن) و(الصفوة) (والوصية)... وغيرها، كتب عنه الكثير من الكُتّاب قديما وحديثا.

(ق): الإمام: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، نجم الآل الأكرمين. ولد بالمدينة سنة ٦٩هم، فاق أقرانه، وكان وحيد عصره، وفريد دهره، وعين زمانه، فقها وعلماً، وتواضعاً، وورعاً، وشهدد في مكث بمصر ما يقارب عشر سنوات، نشر خلالها عقائد أهل البيت، وكان المأمون يشدد في طلبه. ولما توفي شقيقه محمد بن إبراهيم قام بأمر الإمامة، وبايعه رؤساء العترة، حتى سميت بيعته البيعة الجامعة؛ لإجماعهم عليها. طاردته الجيوش العباسية مرارا في اليمن والحجاز، خلف لنا تراثا فكرياً رائعاً، ومنه: (كتاب العدل والتوحيد) (والدليل الكبير على الله) (والسرد على الروافض) (والرد على الملحد) وغيرها من الرسائل الهامة المتعلقة بمسائل العقيسدة، وأبواب الفقه. توفي عليه السلام بالرس سنة ٢٤٦ه، ودفن بها.

(الحسن بن يحيى): هو الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد، أحد أئمة الزيديــــة وعظمائها الأفذاذ، برع في حل العلوم، وكان بالشهرة في الكوفة عند الزيدية كــــأبي حنيفة عند فقهائها، وكان أكثر الزيدية بها على مذهبه الفقهي. أورد الحافظ العلـــوي حزءاً من فقهه في الجامع الكافي وتوفي سنة ٢٦٠هـ.

(هـ): الإمام الهادي إلى دين الله القويم، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم. أحد أئمة الزيدية العظماء، وأبرز رموز الآل الأكرمين. جم الفضائل، كثير المنساقب.

ولد سنة ٢٤٥ هـ بالمدينة المنورة، انتشر فضله في الآفاق، وذاع صيته في أصقاع البلاد. طلبه ملوك اليمن وعلماؤها، فخرج إلى اليمن فحل بحلوله الخير، أصلح بين القبائل المتحاربة، وجاهد أصحاب العقائد الفاسدة من الباطنية، ونشر الدين الإسلامي بكل إخلاص وتجرد. وألف المؤلفات العظيمة في كثير من الفنون، ومن هذه المؤلفات: (كتاب الأحكام) (ط) في الفقه، وكذلك: (المنتخب والفنون) (ط) و(كتاب التفسير)، وله (المجموعة الفاخرة) التي تحتوي على نيف وعشرين رسالة، تعالج قضايا العقيدة، ولم يزل مجاهداً ناشراً للعلم حتى توفي سنة ٢٩٨ هـ بصعدة، وقبره بجامعه المشهور، مشهور مزور.

(ن): الإمام الناصر: الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو محمد، الناصر للحق الأطروش، أحد أثمة الزيدية وعظماؤها، قال في مطلع البدور: السيد الإمام الكبير المحتهد الحافظ، شيخ الشيوخ علي بن الحسن... إلخ، والد الناصر الكبير، شيخ العترة، كان من المحدثين والفقهاء، روى عن أبيه وعن إبراهيم بن رجاء الشيباني، وعنه: محمد بن المنصور المرادي، وولداه الناصر والحسين، وأحمد بن محمد بن جعفر العلوي. ولد عليه السلام بالمدينة المنسورة سنة ، ٢٣ هـ. توجه إلى بلاد الديلم وأهلها مشركون، ومجوس، فدعاهم إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة.

ويروى أنه أسلم على يديه مليون نسمة، تحولوا فيما بعد إلى دعاة وبحساهدين، وزهاد، وعباد.

قال الإمام الهادي في حقه: الناصر عالم آل محمد كبحر زاخر، بعيد القعر. تـــوفي سلام الله عليه: سنة ٣٠٤ هـ بآمل، ودفن بها، وقبره مشهور مزور، وقد خلف لنـا كثيراً من مؤلفاته العظيمة، ومنها: (البساط) و(التفسير) و(الحجج الواضحة بـالدلائل الراجحة) في الإمامة و(الأمالي) في الحديث، (فدك والخمس)... وغيرها من المؤلفات

الباهرة في مختلف المواضيع.

(با): الإمام: محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين السبط بن على بن أبي طـــالب أمير المؤمنين، أحد عظماء الإسلام، وأثمة العرفان، من عيون رجال الزيدية أئمة العترة النبوية، ولد سنة ٥٧ هـ بالمدينة المنورة، ونشأ بها، أخباره كثيرة، ومناقبه غزيرة.

حكي عن جابر الجعفي الكوفي المتوفى سنة ١٢٨هـ: أنه كان يحفظ عــن البـاقر ثمانين ألف حديث، وما سمي الباقر؛ إلا لغزارة علمه، وقوة فهمه، كتب عنه الكئـــير، وألف في سيرته كتب متعددة توفي سنة ١١٤هـ.

(مانكديم): هو الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن - والحسن هذا هو حسد الإمام

الناصر الأطروش - دعا عقب وفاة الإمام المؤيد بالله عليه السلام، ومن مؤلفاته (شرح الأصول الخمسة)، توفي سنة نيف وعشرين وأربعمائة، ومعنى ما نكديم: وجه القمر، وهو من أثمة الزيدية العظماء.

(ط): الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني أحد أئمة الزيدية وعظماؤها صاحب المؤلفات العديدة والمقالات السديدة، ولد سنة ٣٤٠ هـ ودعا سنة ١١٤ هـ، بعد وفاة أخيه المؤيد بالله، ومن مؤلفاته: كتاب (الدعامة) في أصول الدين، وقد قام بتحقيقه د. ناجي حسن، من العراق، ولكنه خبط فيه خبط عشواء فسماه أولاً: (نصرة مذاهب الزيدية)، ثم سماه ثانياً (الزيدية) ونسبه للصاحب ابن عباد وشابه كثير من الأخطاء المطبعية والإملائية، واللوم يتحتم على حملة الفكر الزيدين، الذين سار تراثهم نهباً هنا وهناك، وما داموا ينتظرون إلى ما يقدمه لهم الآخرون من تراثهم الضخم، وفكرهم النير فلن يفلحوا، لأن المحقق إذا كان من غير المذهب لن يمل فكر المذهب بل سيقتلع كنوزه الثمينة. ومن مؤلفاته أيضاً: (شرح البالغ المدرك في أصول الفقدين، وكتاب (الجزي) في أصول الفقيدية، و(التحرير) في الفقه، و(الإفادة) في التاريخ، توفي عليه السلام سنة ٢٤٤ هـ

(ص): الإمام المنصور بالله ، عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسين، أحد أئمة الزيدية وعظمائها، غزير العلم والمعرفة، واسع الاطلاع، نادرة عصره في الحفسظ والذكاء والشجاعة، وغيرها من الصفات النبيلة. ولد سنة ١٦٥ه. ودعسا إلى الله سنة ٥٨٣ هـ أولاً، ثم حدد دعوته وعممها سنة ١٩٤ هـ وأجابه كثير من فضلاء اليمن وقبائلها، له العديد من المؤلفات النافعة في كثير من الفنون منها: (كتاب الشافي) و(المهذب) و(حديقة الحكمة) و(صفوة الاختيار)، في أصول الفقه و(العقدالثمسين في تبيين أحكام الأثمة الهادين)، وغيرها وتوفي عليه السلام سنسة ١١٤هـ بكوكبان، ودفن بها، ثم نقل إلى بكر، ثم إلى ظفار، ومشهده بها مشهور مزور.

(المهدي): أحمد بن يحيى المرتضى أحد أئمة الزيدية وعظمائها الأفذاذ، بـــرع في كـــل

العلوم، وحقق منطوقها والمفهوم، ولد سنة ٧٦٤ هـ، له مؤلفات كثيرة منها: (البحر الزخار)، احتوت مقدمته على مجموعة كتب في فنون متعددة منها: (نكت الفوائد في معرفة الملك الواحد)، و(غرر القلائد في نكت الفرائد)، (القلائد في تصحيح العقائد)، (الملل والنحل) ... وغيرها، ومن كتبه أيضاً (متن الأزهار) و(الغيث المدرار)، وله في أصول الفقه (فائدة الأصول في معاني جوهر الأصول)، (معيار العقول في علم الأصول)، (منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول)، وله في الحديث (الأنوار الناصة على مسائل الأزهار)... وغيرها من الكتب المفيدة النافعة في فنون متعددة، توفي عليه السلام سنة ٨٣٦ هـ.

وصف الخطوطة

لقد حصلت بحمد الله تعالى على نسخة بخط حفيد المؤلف السيد العلامة أحمد بـــن يحيى العجري حفظه الله، خطت سنة ٤٠٤ هـ، أي قبل وفاته بثلاث سنوات، راجعها مؤلفها وقال في آخرها: (تمت القصاصة بحسب الطاقة، والحمدلله).

خطة العمل

سبق وأن تم تحقيق ثلاثة كتب للسيد العلامة الولي على بن محمد العجري رحمه الله تعالى، وتفضلت مؤسسة الإمام زيد بن علي عليه السلام الثقافية بطبع اثنين منها هما (المنتزع المختار) و (منهل السعادة)، وهذا هو الكتاب الثالث الذي تتولى طبعه.

وأما الكتاب الرابع الذي لا زلت عاكفاً عليه فهو كتاب (مفتاح السعادة الجـــامع للمهم من مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة)، وهو أهم كتبه على الإطلاق، ولـــه أهمية خاصة من بين سائر كتبنا بالاتفاق، أسأل الله الإعانة والتوفيق على إتمامه.

طريقة التحقيق في هذا الكتاب

- ١- دفعت المخطوط إلى الكمبيوتر للصف.
- ٢- قمت باستعراضه مرة أخرى بعد أن قابله أحفاد المؤلف حفظهم الله تعـــالى،
 للتأكد من بعض النصوص وأرقام الفوائد.
- ٣- فصلت النص إلى فقرات، والفقرات إلى جمل، واستخدمت في ذلك علامات الترقيم المتعارف عليها، كالنقطة، والفاصلة، والأقواس، وغيرها.
 - ٤- خرجت الآيات القرآنية وتم ضبطها بالشكل.
- ٥- قسمت الكتاب إلى قسمين، قسم يتعلق بالمباحث الكلامية، وقسم يتعلق بالمباحث الفقهي في كتب بالمباحث الفقهية، وقسمت المباحث الفقهية حسب تقسيمها الفقهي في كتب الفقه، وكذلك العمل في ترتيبها.
- ٦- رتبت الفوائد حسب موضوعاتها مما أدى إلى تغير أرقام الفوائد، وعلى سبيل المثال: قد يكون رقم الفائدة (٨) وهناك فائدة أخرى تتعلق بها برقـم (١٩)، فقمت بضم الفوائد ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض، ونبهت عليها، كما في الجدول التالي:

أولاً: ما يتعلق بالمباحث الكلامية:

رقم الفائدة حالياً في المطبوع	رقم الفائدة سابقاً في المخطوط	الموضوع
١	1	وسائل الوصول إلى الحق
0 (2 (7 (7	V.7.0.1	مباحث في القرآن
		شرح بعض ألفاظ وصية
٧،٦	٣،٢	الإمام علي لولده الإمام
		الحسن عليهما السلام
۸ ، ۹ ، ۱۰ ، ۱۱ ، ۲۲ ،	() Y ()) () (9 (A	الأدلة وما يتعلق بها

رقم الفائدة حالياً في المطبوع	رقم الفائدة سابقاً في المخطوط	الموضوع
١٤،١٣	١٩،١٨	
۱۸،۱۷،۱٦،۱٥	77 . 10 . 18 . 17	مسألة التحسين والتقبيح
		العقليين
٠ ٢٣ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩	. 75 77, 77, 17, 17	أفعال العباد
37,07,77,77	77, 77, 77, 77	وما يتعلق بها
۸۲ ، ۲۹ ، ۳۰	77 , 77 , 71	الإيمان
٣١	70	الدعاء
77	۲.	العلة

ثانياً: ما يتعلق بالمباحث الفقهية، وقد رتبتها حسب الترتيب الفقهي المعروف في كتب الفقه:

رقم الفائدة حاليًا (في المطبوع)	رقم الفائدة سابقاً (في المخطوط)	الموضوع
٣٤ ، ٣٣	09 (07	الماء
٣٥	٦٢	الوضوء
٣٦	٦١	الأذان
٣٧	Y9	الصلاة
٨٣ ، ٢٩ ، ٠٤ ، ٢٩ ، ٣٨	٥٧ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤	الزكاة
ξο ι ξ ξ	۸۰،۱۰۷،۱۰۳	النكاح
٤٦	1.8	الطلاق
٤٧	٧٣	الحضانة

رقم الفائدة حالياً (في المطبوع)	رقم الفائدة سابقاً (في المخطوط)	الموضوع
٤٩ ، ٤٨	۳۱،۳۰	النفقة
. 08 . 07 . 07 . 01 . 0.	(Y) (Y (79 (0A (0Y	البيع
, 09 , 00 , 07 , 00	۲۷ ، ۲۸ ، ۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱	
70 , 72 , 77 , 77 , 71 , 7.	١٣٢ ، ١٣١ ، ١٩١ ، ١٣١	
۱۸، ۱۷، ۱۸	. 174 , 177 , 177 , 177	
	١٣٩	
. YT . YY . Y\ . Y• . 19	(97 (97 (90 (98 (78	الشفعة
. YA . YY . Y\ . Y0 . Y£	۸۹ ۹۹ ، ۱۰۰ ، ۹۹ ، ۹۸	
۹۷ ، ۸۸ ، ۸۸ ، ۷۸	۲۰۱۱، ۱۱۱، ۱۱۱، ۱۱۲	
	17.	
۸۰،۸٤،۸۳	۸۳،۸۲،۳۰	الإجارة
۲۸ ، ۷۸ ، ۸۸ ، ۹۰ ، ۹۰	. 117 : 117 : 111 : 27	الإحياء
97 (90 (92 (97 (97 (9)	. 178 . 177 . 117 . 118	والتحجر
	108 (170	
() ·) () · · · (99 (9A (9Y	4 Y	الشركة
1.7.1.7	170 , 178	
. 1.7 . 1.7 . 1.0 . 1.8	73 . PA . P . 1 P . 7 P .	القسمة
٨٠١ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩	771 3 YY1 3 A71 3 P71	
117		

رقم الفائدة حالياً (في المطبوع)	رقم الفائدة سابقاً (في المخطوط)	الموضوع
۱۱۶،۱۱۳	٤٠ ، ٣٨	العارية
۱۱۷،۱۱۳،۱۱۰	۱۰۸،۱۳،٦٤	الوقف
114	117	الوديعة
۱۲۰،۱۱۹	٤١، ٣٩	الكفارة
: 170 , 178 , 177 , 177	د ۱۸، ۵۸، ۵۸، ۷۹	الدعاوي
771 3 Y71 3 A71 3 P71 3	، ۱٤، ۱۱۰، ۹۳، ۸۸، ۸۷	
٠ ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠	. 188 . 187 . 187 . 181	
، ۱۳۷، ۱۳۹، ۱۳۵، ۱۳٤	· \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	,
: 181 : 18. : 189 : 184	107 (101 (100 (189)	
187 , 787		
. 127 . 120 . 122	00 (02 (07 (07 (0)	الشهادة
۱٤٨ ، ١٤٧		
1 8 9	٦٥	القضاء
10.	19	الجناية
101,701,701,301	٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٣	الوصية

٧- لما رأيت المؤلف رحمه الله تعالى يذكر مصدر أكثر الأحاديث في آخـــر كـــل
 حديث يورده من كتب أصحابنا لم أر ضرورة عزوها إليها مرة أخرى، حتى لا
 أثقله بالهوامش.

٨- ترجمت لأكثر الأعلام الذين ذكرهم المؤلف، ونبّهت على ماذا تعني الرمـــوز

المستخدمة، وجعلت ذلك ضمن المقدمة.

- 9- استبدلت أرقام الفوائد العددية بأرقام كتابية فمثلاً: (فـــائدة ١) اســتدبلتها بــ(الفائدة الأولى)... وهكذا.
 - ١٠ وضعت هذه المقدمة عن الكتاب ومؤلفه.

وفي الأخير أشكر مؤسسة الإمام زيد بن علي عليه السلام الثقافية وجميع القائمين عليه العلم على الاهتمام المتواصل بنشر تراث أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم الكرام رضوان الله على المثار أبناء وأحفاد المؤلف على تعاونهم معي في مقابلة هذه النسخة على أصلها.

ومن الله نستمد الإعانة والتوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين وعلسى آله الطاهرين.

> عبدالله بن حمود العزي صعدة ١٥/ ربيع الأول/٢١١هـ الموافق: ٢٠٠١/٦/٧م

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وبه حل وعلا أستعين، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله الأمين وآله الطاهرين.

يقول الفقير إلى الله تعالى على بن محمد بن يحيى بن أحمد العجري المؤيدي غفر الله ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات آمين. وبعد: فإنه مع المطالعة في الكتب الدينية الكلامية والفقهية قد يسمح النظر بتحصيل فائدة، وتقرير قاعدة، وتقييد شاردة خالا أنها لم تكن مجموعة في كتاب واحد، فرأيت جمعها لحفظها وتقريبها للانتفاع بها فحمعتها في هذا الكتاب مستعيناً بالله العزيز الوهاب مقتصراً على ذكر مذاهب العترة الطاهرة وأتباعهم النحوم الزاهرة غالباً(۱)، وإن كانت معرفة مذاهب من خالفهم ما يزيد الناظر معرفة؛ بكون الحق معهم كما نبهنا عليه في الفائدة الأولى، إلا أني ملت إلى الاختصار، ولكوني أذكر أدلتهم أعني أهل البيت وشيعتهم، وفيه ما يكفي عن التطويل بكلام المخالف وشبهته؛ لأن الحق يعرف بدليله، وسميست هذا المحموع برالأنظار السديدة في الفوائد المفيدة) وأسأل الله أن يتقبله، وينفع به، وأن يجعل العمل فيه وفي غيره خالصاً لوجهه الكريم، بحق محمد وآله، صلوات الله وسلامه وعليه وعليهم. آمين.

⁽١) أو قد نتعرض لبعض أقوال غيرهم.. تمت مؤلف.



[الفائدة الأولى: وسائل الوصول إلى الحق]

اعلم أن من أراد أن يبلغ أمله في معرفة الحق، والكون مع أهل الاهتداء والصدق، فيلزم أموراً:

أحدها: إخلاص العمل لله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾ [الزمر:٣] ونحوها.

وعن علي عليه السلام قال: (من أخلص دينه لله تعالى أربعين صباحاً، ياكل الحلال، قائماً ليله، صائماً نهاره، أجرى الله سبحانه وتعالى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه) رواه في الجموع.

وعن أبي أيوب مرفوعاً (من أخلص لله أربعين يوماً، ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه) أخرجه أبو نعيم في الحلية، وأخرجه ابن عدي، وغيره، عن ابن عباس، والمروزي، وابن حبان، عن مكحول مرسلاً، وقد ضعف لكنه تشهد له الآيه وخبر الجموع.

ومن كلام القاسم بن إبراهيم عليه السلام: (فلا تدعوا رحمكم الله حسن النظر في الأمور، والاستضاء في ظلمها بما جعل الله في العلم من النور، واعلموا أن من أبرواب ذلك ومفاتيحه وأضواء ضياء نوره، ومصابيحه، إحلاص العمل لله، وصدق التوكل عليه).

الثاني: الرجوع إلى الله، والاستعانة بدعائه، كما قد نبه الله على ذلك بقوله تعالى: ﴿ النَّهُ عَلَى اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النساء:٣٢]

وعن جابر قال رسول الله عِلْمُ الله علماً نافعاً، واستعيذوا به من عليم لا

ينفع)، رواه المرشد بالله، وأخرجه ابن ماجة، والبيهقي في الشعب، وصححــــه شـــيخ العزيزي شارح الجامع الصغير.

وقال علي عليه السلام في وصيته لولده الحسن عليه السلام: (والج نفسك في الأمور كلها إلى آلهك، فإنك تلجئها إلى كهف حريز، ومانع عزيز، وأخلص المسألة لربك، فإن بيده العطاء والحرمان)رواه في النهج.

الثالث: أن لا يختار قولاً يخالف به أئمة العترة، أما فيما أجمعوا عليه فواضح؛ لقيام الدليل القاطع كتاباً وسنة على أن إجماعهم حجة قطعية، لا يجوز مخالفته، وأما ما اختلفوا فيه فلأن الآيات والأخبار الدالة على حجية إجماعهم، تدل على أن الحسق لا يخرج من أيديهم، إذ لو جوزنا خروجه من أيديهم، لكانوا قد أجمعوا على مخالفة الحق، وذلك خلاف ما تقتضيه الأدلة على عصمتهم من الإجماع على الضلالة.

فإن قيل: فكيف يفعل عند اختلافهم؟! قيل: إن كان المتبع من أهل النظر والترجيح، فالقول فيه ما قال الهادي عليه السلام في كتاب القياس حيث قال: (فيإذا جاء شيء مما يختلف فيه آل رسول الله والله على الناظر المميز السامع لذلك، بين أقاويلهم، فمن وجد قوله متبعاً للكتاب والسنة، وكان الكتاب والسنة شاهدين له بالصدق فهو على الحق دون غيره وهو المتبع لا سواه)، ومعنى كلامه عليه السلام أنه يجب الرجوع عند اختلافهم إلى الكتاب والسنة، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ الساء الساء الله عليه الساء أنه

قال علي عليه السلام: (والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته الجامعة غير المفرقة)، وفي إرشاد الإمام القاسم نحو كلامه(١).

⁽١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد، من أهم الكتب في حل كثير من الخلافات ومؤلفه الإمام الأعظم القاسم بن محمد بن على عليهم السلام.

عن زيد بن على، والباقر، والصادق، والقاسم بن إبراهيم، وغيرهم مسن الأئمة عليهم السلام، وإن لم يكن المتبع من أهل النظر والتمييز، فعليه العمل بالأحوط مسن أقوالهم؛ لأنه يرجع إلى إجماعهم فيترك بيع الرجاء، والمعاملة بالبيع الفاسد؛ لإجماعهم على أنه لا إثم على تاركها ونحو ذلك كثير، ومنه صدقة النفل على الهاشميين ويسترك رفع اليدين في الصلاة، ووضع اليد على اليد، والتأمين، والقنوت بغير القرآن، ونحسو ذلك مما أجمعوا على صحة صلاة من تركه، واختلفوا في صحة صلاة من فعل واحسد منها، ولقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦] وهي تنساول كلما اختلفوا فيه، ولقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦] وهي تنساول كلما اختلفوا فيه، ولقوله تعالى: ﴿ اللّهُ وَلَ قَيّتُعُونَ أَخْسَنَهُ ﴾ [الزمر: ١٥] و وقولسه تعالى: ﴿ وَجَهُ مَا لَيْسَ مُعُونَ الْقَوْلَ فَيَتّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر: ١٨] وذلك يتناول العمل بالأحوط، ووجه حسنه كونه معلوم السلامة، كما قال الإمام القاسم بن محمد عليسه السلام في الجواب المختار (١٠)، وهذا مذهب القدماء من أهل البيست عليهم السلام في الجواب المختار (١٠)، وهذا مذهب القدماء من أهل البيست عليهم،

وقال (٢) في الإرشاد: (والعقل يقضي ضرورة بأن قولهم الدال على عسدم المعصية أحسن مما اختلفوا في كونه معصية، إذ لا يأمن المكلف أن يكون عاصياً لربسه، وإن كان الاختلاف في تعيين المحظور مع الاتفاق على أن تجنب الجميع مباح كبعض مسائل الطلاق، إذ من قال بوقوعه، قال المحظور إمساكها، ومن قال بعدم وقوعه قال المحظور إباحة تزويجها للغير، فمثل هذا يجب الوقف حتى يبحث بسؤال من أمر الله بسؤاله في قوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٣٤]، وأحوط من ذلك المحاكمة إلى حاكم أو محكم من أهل النظر والاجتهاد؛ لأن المسألة خطيرة مسن الجسانبين، وإن كان الاختلاف في كيفية المشروع بعد العلم بوجوبه، كالأذان، أو أنسه لا حسرج في

⁽١) الجواب المختار على مسائل الشيخ عبدالجبار، كتاب هام تضمن عدداً من مسائل العقيدة وغيرها (خ) للإمام القاسم بن محمد عليه السلام.

⁽٢) أي الإمام القاسم بن محمد عليه السلام.

أيهما كالحمد والتسبيح في غير الركعتين الأولتين، أو اختلفوا في تعيين المحظور منه مع الاتفاق على أن الواجب الذي لا عذر في تركه لا يخلو من أيهما كالتيمم، أو الوضوء بالماء المستعمل، فبعضهم يقول: التيمم حرام مع وجود هذا الماء، وبعضهم يقول: بـــل الحرام التوضي بهذا الماء؛ فإذا كان لا يستطيع الترجيح بالرد إلى الكتاب والسنة، وأنه ليس له تجنب الجميع، وليس ثمة ماء آخر وأن الجمع بينهما بدعة بالإجماع، فمثل هذا يجب القول بأنـــه مخــير، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها هواتهُوا الله مَـا

وفي الخبر: ﴿إِذَا أَمْرَتُمْ بَأْمُر فَأَتُوا مِنْهُ مَا استطعتم﴾.

واعلم أن لمن كان من أهل النظر والرد لما اختلف فيه أهل البيت عليهم السلام إلى الكتاب والسنة أن يستعين بأنظار غيرهم من العلماء، فالحكمة ضالة المؤمن كما روى ذلك عن على عليه السلام مرفوعاً.

وفي النهج عنه عليه السلام (الحكمة ضالة المؤمن، فخند الحكمنة ولو من أهل النفاق).

وقال عليه السلام: (خذ الحكمة أين كانت، فإن الحكمة تكون في صدر المنافق فتختلج في صدره حتى تخرج، فتسكن إلى صواحبها في صدر المؤمن) على أن العلماء ورثة الأنبياء.

وقال فيهم الني الله عنهم، وليس المقصود إلا الاستعانة بما فهموه مسن الأدلة، العترة الطاهرة رضي الله عنهم، وليس المقصود إلا الاستعانة بما فهموه مسن الأدلة ونبهوه عليه من مدلولاتها، ثم يسميز الناظر بعقله بين صحيحها وسقيمها، ويصير ما نبهوا عليه كأنه الذي فهمه واستنبطه، ولا يبعد أن هذا الأمر مجمع عليسه، وإلا فمسا

⁽١) تمام الحديث: ((ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)).

فائدة الكتب وتدوين الأقوال فيها، هذا مع التيقظ والحذر عن الخروج عن دائرة أقوال العرّة الزكية، فقد قدمنا الإشارة إلى الدليل على أن الحق لا يخرج عن أيديهم، فمهما لم تكن استعانتك بأنظار غيرهم إلا للترجيح بين مختلف أقوالهم، فلا حرج عليك في ذلك، لما مر من وجوب الترجيح بين أقوالهم على المميز المتأهل للنظر، وهمم كلهم كسفينة نوح، من ركبها نجا، وهم عيبة العلم، وموئل الحكم، وقرناء الكتاب، ونفاة الشك والارتياب، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: (أين يتاه بكم عن علم تنوسخ من أصلاب أصحاب السفينة، حتى صار في عترة نبيكم) رواه في النهج ولله القائل:

دع عنك علما غير مــا خزانـه آل الرسـول سـفينة الأحكـام

[الفائدة الثانية: في فضل القرآن الكريم على سائر الكلام]

قد تطابق العقل والنقل على فضل القرآن على سائر الكلام، وعلى الحسيث علسي العمل به.

أما العقل: فلأن الله سبحانه أعظم الأشياء، فيحسب أن يكون كلامه أعظم الكلام وأفضله.

وأما النقل: فلأن الله قد وصفه بأنه نور وهدى وبيان وتبيان... إلى غير ذلك، من الأوصاف الجميلة التي لا يشاركه في مجموعها وكمالها غيره.

وعن علي عليه السلام، قال رسول الله على : «خير الناس من تعلم القرآن وعلمه، وفضل القرآن على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه، رواه المرشد بالله.

وروي عن عثمان، وغيره نحوه عن المرشد بـــالله، والبخـــاري، وأحمـــد، وأبـــي داود، وغيرهم.

وعن علي عليه السلام: سمعت رسول الله على يقول: «ستكون فتنة قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله فيه نبأ من قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته إلا أن قالوا: إنا سمعنا قرآناً عجباً، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن دعي (١) إليه فقد هدي إلى صراط مستقيم، رواه المرشد بالله، والدارمي، والترمذي.

وعن النبي على أنه قال: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لسن تضلوا، الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممسدود مسن السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي؛ فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» رواه المرشد بالله، عن أبي سعيد، وهذا حديث الثقلين مروي من طرق عن جماعة من الصحابة منهسم على عليه السلام عند أئمتنا والمحدثين، وهو متواتر عند من بحث (٢).

⁽١) يحتمل أنه مبنى للفاعل أو للمفعول.. تمت مؤلف.

⁽٢) حديث الغدير من الأحاديث المتواترة المشهورة، أخرجه الإمام أبو طالب في الأمالي: ٣٣، والإمـــام المؤيد بالله عليه السلام في أماليه: ٩٠، وغيرهمــا كثــير مــن أثمتنــا، كمــا أخرجــه الحــاكم في المستدرك: ١٣٢/٣، وأحمد في المسند: ١٣١/١، والنسائي في الخصائص: ٤٥، ومسلم: ٣١٧/٢، قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: هذا الخبر بلغ حد التواتر، وليس كخبر من الأخبار ما لـــه من كثرة الطرق، وطرقه مائة وخمس طرق، انظر التحف: ٣٢٥.

قلت: وقد تتبعها السيد الأميني في موسوعته الضخمة الغدير، وقال المقبلي في الأبحـــــاث المســـددة: ٢٤٤، (فإن كان مثل هذا -أي حديث الغدير - معلوماً وإلا فما في الدنيا معلوم)، وقــــــال الســـيد المحدث محمد بن إبراهيم الوزير: (إن حديث الغدير يروى بمائة طريق وثلاث وخمسين طريقاً).

ومن كلام علي عليه السلام بعد أن ذكر النبي والله قوله: «ثم أنزل عليه الكتاب نوراً لا تطفأ مصابيحه، وسراجاً لا يخبو توقده، وبحراً لا يدرك قعره، ومنهاجاً لا يضل نهجه، إلى أن قال: فهو معدن الإيمان، وبحبوحته، وينابيع العلم، وبحوره، ورياض العلم وغدرانه (۱). إلى قوله: جعله الله ريا لعطش العلماء، وربيعاً لقلوب الفقهاء، ومحاج لطريق الصلحاء. إلى قوله: وعلماً لمن وعلى، وحديثاً لمن روى، وحكماً لمن قضى»، رواه في النهج.

ولزيد بن علي والقاسم والهادي وغيرهم من أثمتنا كلمات تؤدي هذا المعنسي (٢)، ولا خلاف في فضل القرآن الكريم، ولا في وجوب العمل به.

[الفائدة الثالثة: في العلوم المستنبطة من القرآن]

العلوم المستنبطة من القرآن العظيم كثيرة بحيث يمكن معرفة كل شيء منه، كما قال تعالى: ﴿مَا فَرُطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الانعام: ٣٨]تبياناً لكل شيء، وقال على الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الانعام: ٣٨]تبياناً لكل شيء، وقال على الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ إلانعام: ٨٥]تبياناً لكل شيء، وقال على الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ إلانعام: ٨٥]تبياناً لكل شيء، وقال على المنابعة المنا

وفي البحر المحيط لأبي حيان قال رسول الله على الله على أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن».

قال في المختار: ثورالقرآن بحث عن علمه.

وروى ابن أبي جمرة -بالجيم- عن علي عليه السلام: (لو شئت أو أوقر ســــبعين

⁽١) جمع غدير.. تمت مؤلف.

⁽٢) أنظر رسائل الإمام زيد عليه السلام، ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، ورسسائل الإمام الهادي عليه السلام.

بعيراً من تفسير أم القرآن لفعلت).

وعن ابن عباس: لو ضاع على عقال لوجدته في كتاب الله، حتى لقد استنبطوا منه علم الجبر، والمقابلة، والحساب، والغياصة، وغير ذلك، إلا أنه ينبغي تقديم النظر فيما لا يعذر المكلف بجهله من علومه، كعلم العدل، والتوحيد، والوعد، والوعيد، والحلال، والحرام، وأحكام العبادات والمعاملات، وعلم الطريقة وآداب أهل الحقيقة.

[الفائدة الرابعة: في حكم من تمسك بالقرآن وترك السنة]

ذهب شذوذ من الناس إلى التعلق بظاهر القرآن، وترك العمل بالسنة، وهذا القول خالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذّكُرَ لِتُبَيّنَ لِلنّاسِ مَا نُزّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]، والبيان منه فَلَيْهُم و السنة، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْسَنُر لِلنّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]، والبيان منه فَلَيْهُم و السنة، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرّسُولُ الّذينَ يُخَالفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٣٣]، وقال حل وعلى: ﴿وَإِنّاكَ لَتَهْدِي إِلَى صِراط فَخُذُوهُ... ﴾ [المندرى: ٢٥]، وفرض طاعة نبيه فِي غير آية، وقرن طاعته بطاعته.

وعن علي عليه السلام: سمعت رسول الله على يقول: «من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله والتدبر لكتابه والتفهم لسنتي زالت الرواسي و لم يزل، ومن أخذ دينه عن أفواه الرجـــال وقلدهم فيه ذهبت به الرجال من يمين إلى شمال، وكان من دين الله على أعظم زوال» رواه أبو طالب.

قال ابن حابس وإسناده موثوق به وكفى به زاجراً عن تقليد الرجال، وباعثاً لكل عـــاقل على عــاقل على على بذل الوسع، فيما يخلصه عند حلول رمسه، ولقاء ربه.

وفي حديث عن علي عليه السلام أن رسول الله على عليه السلام أن حلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتي، فالمضيع لكتاب الله، كـــالمضيع

وفي رواية: «لن يفترقا» رواه زيد بن علي عليه السلام في المجموع.

وعن المقدام بن معدي كرب عن النبي والله أنه قال: ﴿ أَلَا وَإِنِّي قَدْ أُوتِيتَ الْكُتْسَابِ ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحــل لكـــم الحمــار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد؛ إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه؛ فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراهي أخرجه أبــــ داود، وفيه التحذير من مخالفة السنن المتضمنة بيان الكتاب بما لم يذكر فيه نصاً، وإنما تضمنه عموم: ﴿ وَمَا آتَسساكُمُ الرَّسُولُ فَخُسنُوهُ ... ﴾ [الندر: ٧] ونحسوه، والبيان منه عِنْ يكون بالتعميم والتخصيص والزيادة كما أشار إلى ذلك أمير المؤمنين في قوله: (إن النبي ﷺ خلف فيكم الكتاب مبينًا حلاله وحرامه) إلى آخره، ومبينًا بصيغة اسم الفاعل والبيان من غير النبي على من نص الشرع على حجية قوله وعصمتـــه كأمــير المؤمنين والزهراء والسبطين عليهم السلام، وإجماع العترة أو الأمة جارٍ مجرى البيـــــان منه ﷺ؛ لأنهم مؤدون عنه ومبلغون شرعه، وقد يكون بيانهم بمــــا فهمــوه مـــر. مدلولات الكتاب والسنة، كما قال على عليه السلام: (ليس عندنا إلا مــا في هـذه الصحيفة أو فهماً أوتيه الرجل) أو كما قال.

وقال عليه السلام في الخطبة الزهراء بعد أن ذكر أنه ما من نبي إلا كان له هاد من بعده (وإن محمدًا على أقامني هادياً مهدياً، فأنا نظيره إلا أني لست بنبي... إلى أن قال: وافترقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين ملة، فكل ملة ضالة مضلــــة إلا مـــن أخـــذ بحجزتي، وحجزة أهل بيت رسوله، وكتابه، وسنته، واتبع الحبـــل الأكــبر والحبــل

الأصغر) روى الخطبة هذه الإمام الحسن بن بدر الدين في شرح أنوار اليقين.

وقال زيد بن علي عليه السلام: (الحجة عند الله عز وجل الطاعة لله، ولرسوله، وما اجتمعت عليه الأمة بعد الرسول في أن قال: (والآخدون بما جاء الرسول في به به من كتاب الله، وسنة نبيه في مطيعون لله وللرسول).

وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى عليهم السلام (فيما أجمعت عليه الأمة مسن الفرائض، فإجماعهم هو الحجة على اختلافهم)، وفيه عنه عليه السلام: (الحجة من الله على الخلق آية محكمة، تسدل على هدى، أو تسرد عسن ردى، أو سسنة مسن رسول الله على مشهورة، متسقاً بها الخبر من غير تواطئ، أو عن على عليه السلام، أو عن الحسن، أو عن الحسين (عليهم السلام)، أو عن أبرار العسترة العلماء الأتقياء، المتمسكين بالكتاب والسنة، الذين دل عليهم رسول الله على وأخبر أن الهدى فيهم)، وتقدم من كلام الهادي وغيره ما يؤدي هذا المعنى.

واعلم أن البيان على وجهين:

أحدهما: بيان مجمل؛ كبيان الصلاة وقتاً وصفة وعدداً، أو بيان الحسج ومقددير الزكاة وما تجب فيه.

والثاني: بيان لحكم لم يذكر في الكتاب نصاً، إلا أنه مدلول عليه بقولـــه تعــالى: ﴿وَهَا آتَاكُمُ الرَّسُوْلُ فَخُدُوهُ...﴾ [الحشر: ٧] ونحوه، وذلك كتحريم نكاح المرأة علــــى عمتها أو خالتها، وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع والحمر الأهلية وغير ذلك.

[الفائدة الخامسة: في منع تفسير القرآن بالرأي]

في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى عليهم السلام أنه قال: (فكلما أجمع عليهم

علماء العترة أن رسول الله على الله على النهي عن الكلام في تفسير القرآن بغير علم مما أجمعوا عليه، حتى قال: أجمعوا على النهي عن الكلام في تفسير القرآن بغير علم ورووا في ذلك هم والأمة معهم من فسر القرآن برأيه، وقال فيه بغير علم قولاً عظيماً، ورووا عن النبي على ومن بعده ممن يجب الأخذ عنه، ثم قال: بلغنا عن النبي على الله الله برأيه لقى الله وهو عليه ساخطى.

قلت: حديث النهي عن تفسير القرآن بالرأي أخرجه أحمد والترمذي عسن ابسن عباس، قال شيخ العزيزي: حديث حسن، وأخرجه الترمذي، وقال: غريب، والنسائي، وأبو داود عن جندب بن عبد الله البحلي، وقال العلقمي: بجانبه علامة الحسسن، وفي بعض ألفاظ الحديث: «فليتبوأ مقعده من النار»، وفي بعضها: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»، ولرزين: «ومن قال برأيه فأخطأ فقد كفر»، وفي بعضها: «مسن قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، أخرجه السترمذي مسن حديست ابن عباس.

قال العلقمي: بجانبه علامة الصحة.

فإن قيل: ما هو الرأي المنهي عنه؟ قيل: هو الرأي الصادر بلا مستند، مما نبـــه الله عليه في كتابه، والنبي والنبي والنبي والسنة؛ لأن القرآن باعتبار ما يرجـــع إليــه في تأويلــه على وجوه:

أحدها: ما لا يعرف تأويله إلا من الكتاب أو السنة، وما يلحق بها نحو كلام على عليه السلام؛ لأنه حجة، ويدل على هذا ما مر من وصف القرآن بأنه هدى وبيسان، وقوله تعالى: ﴿ لُتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]، وقول هو الناس ما اختلفوا فيه من بعدي،، أو كما قال.

الثاني: ما يعرف بالرجوع إلى لغـــة العــرب، وعليــه قولــه تعــالى: ﴿فُوْآنَــاً

عُرِيبًا ﴾ [الزحرف: ٣] ورجوع السلف في تفسيره إليها، ومن ذلك جواب ابن عباس على ابن الأزرق وهو مروي في الإتقان للسيوطي، وفي البحر المحيط لأبي حيان، عن ابرن الأزرق وهو مروي في الإتقان للسيوطي، وفي البحر المحيط لأبي حيان، عن ابرن عباس أن رجلاً سأل النبي على القرآن أفضل؟ فقال على الشعر».

الثالث: ما يعرف بالرجوع إلى القواعد النحوية والأصولية، مع دقة النظر وإعمال الفكر، وهذا في حق من يريد استنباط الأحكام، والمسائل الكلامية المتعلقة بالعقائد منه.

الرابع: ما لا يحتاج في تفسيره إلى غير تلاوته، وقد دل على هذا كله، وصفه بأنــه هدى وبيان لكل شيء.

فإن قيل: في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى عليه السلام، أنه قال: (إنما التأويل هو الذي نزل به حبريل على محمد على الله وأعلمه إياه من رب العالمين ليس يوصل إلى ذلك إلا بالأخبار المشهورة المتسقة، من غير تواطؤ، أو بنقل صادق عن صادق، وهذا يدل على أنه لا يجوز تأويله إلا بما ثبت عن النبي الشيار.

قيل: نقول بموجبه إذ المراد أنه لا يجوز تأويله إلا بما أرشد النبي الله الرحوع إلى الرحوع إلى الكتاب تارة، وإلى السنة أخرى، وإلى العربية تارة أخرى، وهذا هو المراد بما مر في بعض الروايات من قال في القرآن بغسير علم، ورواية الحسن بن يحيى؛ لإجماع العترة على النهي عن تفسير القرآن بغير علم، ومن رجع إلى ما ذلّه النبي على الرجوع إليه في التفسير؛ فقد رجع إلى ما نزل به جبريل عليه السلام، وإلى سنة النبي ا

وقد روي عن عائشة أن النبي على ما كان يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد عَلَّمَــهُ إياهن جبريل عليه السلام، وهذا نص في أنه ليس كل آية يتوقف تفسيرها على تفسير من النبي على ، وقد ثبت أن الصحابة كانوا يفسرون القرآن ويستنبطون منـــه علـــى

وجوه مختلفة؛ لأنه ذو وجوه، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس لما أمرره على محاججة الخوارج (حاججهم بالسنة؛ فإن القرآن ذو وجوه)، وفي دعاء النبي على عباس بعلم التأويل دليل على أن من التأويل ما يرجع فيه إلى قوة الفهم، وقد قال على عليه السلام في ابن عباس: كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق، وكان يشي على تفسيره، ويحض على الأخذ عنه، والحاصل أن الرأي المنهي عن التفسير به ما لا أصل له في كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا لغة، ولا تقتضيه القواعد النحوية، والأصوليسة، والقضايا العقلية، بل مجرد عصبية، واتباع للهوى.

[الفائدة السادسة: في وصية الإمام علي عليه السلام لولده الحسن عليه السلام

قال على عليه السلام في وصيته لابنه الحسن بن على عليهم السلام: (واعلم يا بني أحب ما أنت آخذ به إلى من وصيتي تقوى الله، والاقتصار على ما فرضه الله عليك، والأخذ بما مضى عليه الأولون من آبائك والصالحون من أهل بيتك، فسإنهم لم يدعوا إن نظروا إلى أنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردتهم آخر ذلك إلى الأخذ بما عرفوا، والإمساك عما لم يكلفوا، فإن أبت نفسك أن تقبل ذلسك، دون أن تعلم كما علموا، فليكن طلبك لذلك بتفهم وتعلم، لا بتورط الشبهات وعلق الخصومات، وابدأ قبل نظرك في ذلك بالاستعانة بإلهك، والرغبة إليه في توفيقك، وترك كل شائبة أو لجتك في شبهة، أو أسلمتك إلى ضلالة، فإن أيقنت أن قد صفى قلبسك فخشع، وتم رأيك فاحتمع، وكان همك في ذلك هماً واحداً، فانظر فيما فسرت لك وإن أنت لم يجتمع لك ما تحب نفسك، وفراغ نظرك، وفكرك؛ فاعلم أنك إنما تخب طائل الدين من خبط أو خلط والإمساك عن ذلك أمثل) رواه في النهج (۱).

(١) نهج البلاغة: ٣٩١-٤٠٤.

وفي كلامه عليه السلام التوصية بآداب النظر وبياناتها، التي قد وسع المتكلمون فيها الكلام، ومن أنصف عرف أن القول ما قالت حذام.

واعلم أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما أمر ولده بترك النظر؛ لما في النظر من الخطر، مع أنه ليس مقصودًا لذاته، وإنما يقصد به التوصل إلى معرفة الحق؛ فإذا كان من يقطع بصحة نظره كالنبي والوصي عليه السلام والزهراء ومن قاربهم في حسن النظر في سلف الحسن عليه السلام قد نظروا، وعلم ما أداهم إليه نظرهم سماعاً أو بنقل مسن لا يشك في صدقه عنهم، فقد حصل المطلوب، وهو معرفة الحق الذي تجبُ معرفته، ومن طلب ما أمسكوا عنه فقد جاوز حد عقله، وحسرج مسن رسوخه في العلم إلى ظلمات جهله.

فإن قيل: فكيف يجوز من الحسن أن يأبى قبول ذلك، حتى قال له: (فـــإن أبــت نفسك أن تقبل ذلك)، قيل: إن كان أبى ذلك فلم يكن لشكه في كونه حقاً، بل لمــا يفوته من الأجر على مشقة النظر وطلب العلم، ولذا أورد في الأمر بالنظر والتفكر وفي بيان فضلهما ما ورد.

فإن قيل: هل في كلامه عليه السلام ما يدل على الأخذ بالجمل؟! قيل: لا، بل يدل على وجوب الإمساك عما لم يكلفه الإنسان، وهذا شأن الراسخين في العلم من الأنبياء وغيرهم، بدليل قول أمير المؤمنين عليه السلام:

(واعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدد المضروبة، دون الغيوب الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمسدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمى تركهم التعمق عمسا لم يكلفهم الله البحث عن كنهه رسوخاً) رواه في النهج.

وقال في وصيته لابنه الحسن عليه السلام: (ودع القول فيما لا تعرف، والخطـــاب

فيما لم تكلف، وأمسك عن الطريق إذا خفت ضلالته، فإن الكف عند حيرة الضلال خير من ركوب الأهوال).

فإن قيل: هل في وصية على عليه السلام لولده عليه السلام بالأخذ بما مضى عليـــه آباؤه دليل على جواز تقليد المحق في العقائد وقطعيات العمليات.

قيل: أما إثبات الصانع ونبؤة مدعي النبوة فلا؛ لأنا لا نعرف المحقين إلا بأخبار الأنبياء، ولا نعرف الأنبياء، ولا نعرف الأنبياء، ولا نعرف المعجز، ولا نعرف المعجز إلا بعد إثبات الصانع، ولا نثبته إلا بالنظر. وأما في سوى ذلك فلا مانع من اتباع من علمنا أنه محق إمسا بقيام معجز كالنبي أو إخبار نبي بعصمته، وبأنه على الحق كعلي والحسنين والزهراء وجماعة العترة، أو الأمة، ولا يكون اتباعهم، والحال هذا تقليداً؛ لأنه لدليل، وقد ذكر نحو هذا الإمام القاسم بن محمد عليه السلام في الجواب المحتار، وكلام أمير المؤمنين لا يدل على اتباع ولده سلفه إلا في صفات الله ونفي الشريك، ونحو ذلك مما يجوز في للطأ مع النظر القاصر بدليل قوله عليه السلام: (فما دلك القرآن عليه من صفته في الخطأ مع النظر القاصر بدليل قوله عليه السلام: (فما دلك القرآن عليه من صفته في النها حتى قال: (وما كلف الشيطان علمه مما ليس عليك في الكتاب فرضه، ولا في سنة النبي عليك)، وأئمة الهدى أثره فكل علمه إلى الله سبحانه، فإن ذلك منتها محتى الله عليك) رواه في النهج.

[الفائدة السابعة: في وجوب التثبت في النظر]

في قول أمير المؤمنين عليه السلام: (فإن أبت نفسك أن تقبل ذلك دون أن تعلمه كما علموا، فليكن طلبك ذلك بتفهم وتعلم)، وقوله: (فإن أيقنت أنه قسد صفى قلبك...) إلى آخره، دليل على وجوب التثبت في النظر أصولاً وفروعاً، وبذل الوسم في دلالات الأدلة، ومعانى الألفاظ فلا يكتفى بأول خاطر.

وفي قوله: (وتعلم) دليل على ما أشرنا إليه سابقاً من الاستعانة بأنظار العلماء، إذ هو في معنى التعلم منهم، بل ينبغي له مراجعة من أمكنته مراجعته، فقد قال علي: (فمن شاور الرجال شاركها في عقولها) رواه في النهج.

وقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[آل عمران: ٥٩] و لم يفصل وقال: (من استبد برأيه هلك) وقد حث أمير المؤمنين عليه السلام على التبصر والتفهم بجعله اليقين على تبصرة الفطنة.

وقوله: (فمن تبصر الفطنة تبينت له الحكمة وجعله العدل على غائص الفهم وغور العلم)، وقوله: (فمن فهم علم غور العلم) ذكر ذلك في سياق قوله: (الإيمان على أربع شعب) وقد نبه الله على ذلك بقوله: ﴿لقَوْم يَفْقَهُونَ ﴾ [الانعام: ٩٨] والفقه: الفهم.

[الفائدة الثامنة: في الدليل]

الدليل لغة ما يُعرّفُ طرق الأمكنة على وجه يقتدى به، أو بقوله، جمادًا كان أو حيوانًا، عاقلاً كان أو غير عاقل، والدلالة لغةً: العلامة، وأما في الاصطلاح فهما عنى واحد، وهو ما إذا نظر الناظر فيه نظراً صحيحاً، أوصله إلى المطلوب ومن خص استعمال الدليل بما يوصل إلى العلم، قال: أوصله إلى العلم بالغير إذ ما يوصل إلى الظن يسمى أمارة، وإطلاق اسم الدليل عليه بحاز، ولا يشترط في الدليل أن يكون واضعه وضعه لذلك، كما قال السيد مانكديم محتجاً بأنه لا يقال في أثر اللص أنه دليل عليه، وإن أمكن الاستدلال به على موضعه؛ لأنه لم يضعه لذلك لمبالغته في إخفاء نفسه، لأنا نقول قد حصل الغرض، وإن لم يقصده فعدم القصد لا يخرجه عن كونه دليلاً كما أن ترك النظر في الدليل لا يخرجه عن كونه دليلاً.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الأدلة خمسة: العقل، والكتـــاب، والســنة، والإجمــاع،

والقياس، وللاستدلال بكل منها شروط. أما العقل فيشترط في الاستدلال به أن يستقرأ طرق الشرع، فلا يوجد للحادثة حكم فيها إلا أن تكون قضية العقل مطلقية فلا يرفعها الشرع كقبح الظلم، ومن يجوز أن لا يكون للحادثة حكم للعقل زاد وأن يكون للعقل حكم في الحادثة.

وأما من يقول لابد له فيها من حكم فلا حاجة له إلى هذا الشرط.

وأما الكتاب والسنة القولية فشرط الاستدلال بهما نفي الخطاب بالملغز، والمحمــــل وإلا لم نثق بالظاهر، ومعرفة العدل والمعجــــز، وإلا لم نشت بهمـــا والعلـــم بنفـــي كتمانه على وإلا لم نثق بالموجود لتجويز استثناء أو نحوه، وبالفعل عدم الاختصاص به، وبالتقرير أن يتنبه له، وأن لا يكون المقرر كافراً ولا غائباً ولا أنكره غيره.

وبالإجماع معرفة كيفيته من كونه قولاً أو فعلاً أو تركاً أو سكوتاً وتواتسره في القطعي، والتلقي بالقبول، كالتواتر على الخلاف، وبالقياس معرفة أركانه وشروطها، وكونه قطعياً في القطعي.

[الفائدة التاسعة: قضية العقل]

وقضية العقل المطلقة مقدمة في الاستدلال، إن كان للعقل في الحادثة قضية مطلقة، ولا يلتفت إلى غيرها لأن الشرع لا يرد بخلاف قضية العقل المبتوتة، وإن كانت قضيته مشروطة، والمسألة قطعية انتقل إلى طرق الشرع القطعية، فإن عثر على ما يرفع الحكم العقلي عمل عليه، ولم يعرَّج على حكم العقل لوجود الناقل، وإلا رجع إلى قضية العقل، وإن كانت المسألة ظنية تتبع طرق الشرع والقطعية والظنية، فإن وجد مغيراً عمل عليه وإلا رجع إلى قضية العقل، وكان ذلك حد الحادثة.

[الفائدة العاشرة: لابد بين الدليل والمدلول عليه من تعلق]

لا بد بين الدليل والمدلول عليه من تعلق، وإلا لم يكن بأن يدل عليه أولاً مسن أن يدل على غيره أو من أن لا يدل عليه، وذلك التعلق أن يكون لولا المدلول لما صحت الدلالة كدلالة الفعل على الفاعل، إذ لولا الفاعل لما وجد الفعل، أو لولا المدلول لمساوحبت الدلالة، كدلالة المعلول على العلة، والمسبب على السبب، والمقتضى -بفت الضاد - على مقتضيه، أو لولاه لما اختيرت، كدلالة القبيح على الجهل، والعدو على الشوك، أو لولاه لما حسنت كدلالة المعجز على صدق مدعي النبوة؛ إذ لو لا الصدق الشوك، أو لولاه لما حسنت كدلالة الشرعية، فإنه لولا كونها مصالح لما حسن التكليف بها.

[الفائدة الحادية عشرة: امتناع ثبوت ما لا دليل عليه]

اعلم أنه يمتنع ثبوت ما لا دليل عليه، ويجب نفي ما ادعي من ذلك، والقطع ببطلانه إذ في تجويز ذلك فتح باب الجهالات، والقدح في المعلومات ضرورة أو استدلالاً، وعدم الثقة بالمشاهدات؛ إذ يؤدي إلى تجويز كون الخردلة كالجبل ورأس الآدمي كرأس الحمار، وتجويز شبه للخصم في الاستدلاليات قادحة، فلا يولد النظر العلم إذ توليده إياه يقف على العلم بالدليل، وتجويز القادح ينافي العلم؛ لأنه يغير علمه بالدليل فلا يولد نظره فيه العلم بالمدلول، ويلزم عدم صحة قيام الغائب على الشاهد، لتجويد أن يولد نظره فيه العلم بالمدلول، ويلزم عدم صحة قيام الغائب على الشاهد، لتجويد أن حاحة أفعالنا إلينا لأمر غير حدوثها، فلا يحتاج العالم إلى محدث ذلك معلوم، ويلزم أن لا نقطع باستناد فعل إلى فاعله لجواز أن الفاعل غيره فتبطل أحكام الأفعال من مدح وذم وغيرهما هذا في العقليات، وأما السمعيات فإن كان المُدَّعَى مما يعم به التكليف كصلاة سادسة وجب القطع ببطلان الدعوى، إذ لو كان لعلمه المكلفون وإلا لرزم

تكليف ما لا يعلم والمعاقبة عليه وذلك قبيح، وإن كان مما لا يعم به التكليف و جـب الوقف حتى يظهر الدليل أو عدمه بعد البحث في مظان و جوده؛ لأنه يجوز خفا دليله على بعض المكلفين.

[الفائدة الثانية عشرة: في بيان الاستغناء عن فن المنطق وبيان مفاسده]

لم يعول قدماء أثمتنا عليهم السلام وكثير من متأخريهم على علىم المنطق ولم يذكروه في كتبهم ولا بنوا عليه شيئاً من قواعد دينهم، وما ذلك إلا للاستغناء عنه بالأدلة العقلية والنقلية، ولما يؤدي إليه ويلزم على التمسك بقواعده من المفاسد.

قال السيد محمد بن إبراهيم رحمه الله: قد اشتملت خطب أمير المؤمنين عليه السلام ومواعظه، وسائر الأئمة على أدلة التوحيد من غير ترتيب أدلة المنطقيين وتقاسيم أساليب المتكلمين، ودرج السلف على ذلك وقال السيد حميدان: إن الحد المركب من جنس وفصل لم يتضمن إلا حكاية المذهب وبحرد الحكاية لا يصح أن يكون دليلاً على صحة الحكي إذ ما من حكاية باطلة إلا ويمكن أن تحد بحد من جنس وفصل.

وقال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام ما معناه: إن جميع العلوم الإسلامية مستغنية عن المنطق؛ لأنه في معرفة الحد والبرهان فأما الحد فهو ضرب من التفسير، ونحن نعتمد على ما ورد في الكتاب والسنة ولغة العرب، ونستعمل ألفاظ العموم التي يراد بها الخصوص كاستعمال الألفاظ الحاصة اكتفاءً بما يدل على التخصيص مسن القرائن الحالية والمقالية، ونكتفي في إخراج ما يجب إخراجه من الحد وإدخال ما يجب إدخاله بما علم من موجبات الإدخال والإخراج، قال: وبذلك يعرف بطلان اعتبار المنطق في الحدود؛ لأن ما ذكرناه معلوم بالاستقراء، وأما البرهان فهو عندهم إن وسط المقدمتين يستلزم المطلوب، وعلوم الإسلام إنما تستمد من أصل عقلي، أو مسن أحسد

الأدلة الشرعية، فالأصل العقلي كقضية العقل المبتوتة، نحو وجوب شكر المنعم والسمعي نحو: ﴿وَأَقْيِمُوا الصَّلاَةَ ﴾ [برنس: ١٨]، وكالقياس والمعتبر في ثبوته ثبوت الجامع بين الأصل والفرع بدليل عقلي أو سمعي، فمتى ثبت ذلك استغنى عرض المقدمة بين، وكفى في التعبير عنه أن يقال مثلاً: النبيذ حرام كالخمر؛ لمشاركته له في المقتضي لتحريمه وهو السكر، وكذا في العقلي، ومتى لم يثبت (١) لم يصح بهما (١) ولو أمكرت تركيبهما - يعني المقدمتين -، ثم قرر ما ذكره بأمثلة تدل على صحته ذكره في الجواب المختار، والحاصل أن جميع ما يذكرونه من الأمثلة لا ثمرة لها، ولا فائدة فإنا إذا علمنا أن كل إنسان حيوان علمنا أنه لا شيء من الإنسان بحجر من دون تكلف إيراد المقدمتين، وتركيبهما في شكل مخصوص، وهكذا يقال في سائر الأشكال هذا في بيان الاستغناء عنه.

وأما المفاسد اللازمة عليه فهي كثيرة منها أنهم جعلوا الاستقراء والتمثيل مسن الظنيات، واعتمدوا عليهما في حد القياس ويلزم من ذلك أن يكون حدوث العالم ظنياً لا يقينياً، أما الاستقراء فلأنه قد روي إجماع محققيهم على أن المقدمات الحقيقية إنمسا يتصيدها العقل من استقراء الجزئيات بأن يتصور صورة زيد، ثم صورة شخص آخر، ثم كذلك حتى يرتسم في نفسه صورة الكلية الشاملة لجميع أشخاص النساس، وأما التمثيل فلأن اليقيني لا يكون قياساً إلا إذا حصل فيه علة جامعة، وحينئذ يكون مسسن قياس التمثيل الذي جعلوه ظنياً؛ فيقال: لسنا نعلم أن العالم حادث إلا لحصول معنى، وهو التغير إذ لا معنى لقياس التمثيل إلا إذا كان مبنياً على علة، فسإذا كسان الأمسر كذلك، وهم قد صرحوا بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان إلا الظن؛ فقد نقضوا قولهم وظهر أنه لا يقيني عندهم؛ لأن المقدمات التي يسمونها يقينية قد بنوها على ما لا يفيد

⁽١) أي الجامع بينهما. تمت مؤلف.

⁽٢) أي بالعقل والسمعي. تمت مؤلف.

عندهم إلا الظن، وبهذا يتبين لك أنه لا غرض لهم إلا الخداع، والإلحاد لا بيان الأدلة وأن دعواهم هذه لو تمت لكان حدوث العالم ظنياً، ويلزم منه أن يكون إثبات الصانع حل وعلا ظنياً، فيحصل ما راموه من نفي الصانع وإبطال الشرائع.

[الفائدة الثانثة عشرة: فيما يعلم بالدليل]

ما يعلم بالدليل أنواع:

أحدهما: ما لا يعلم إلا بالعقل، وهو ما توقفت صحة الشرع على العلم به، كإثبات الصانع وصفاته من كونه قادراً، عالماً، حياً، غنياً، عدلاً، حكيماً؛ إذ ما عسدا معرفة ذلك موقوف على العلم به، ولا يصح الاستدلال بفرع الشيء على أصله، ألا ترى أن الكتاب لا يكون حجة إلا إذا ثبت أنه كلام ذلك العدل الحكيم، والسنة لا تكون حجة إلا بعد ثبوت أنها سنة رسول ذلك العدل الحكيم، والإجماع والقياس يرجعان إلى الكتاب والسنة، ولا شك أن ذلك كله فرع على معرفة الله وعدل وحكمته، ولا يصح الاستدلال على ذلك بالسمع، ذكره السيد مانكديم وهو ظامر قول سائر العرق، إلا أنه يصح الاستدلال على إثبات الباري تعالى بالآيات المثيرة لدفائن العقول عند أثمتنا، ومعنى ذلك أنا نبين وجه دلالتها على المطلوب بما يستخرج منها العقول عند أثمتنا، ومعنى ذلك أنا نبين وجه دلالتها على المطلوب بالعلم بالمطلوب؛ من الطرق العقلية؛ لأنها منبهة على أقوى طرق الفكر، والفكر دليل عليه جل وعسلا، فهي دليل بالتدريج، إذ دلت على أقوى طرق الفكر، والفكر دليل عليه جل وعسلا، كما يستدل بصحة الفعل على كونه قادراً، وبكونه قادراً على كونه حياً.

ومن كلام علي عليه السلام: (فبعث إليهم رسله، وواتر إليهم أنبيائه؛ ليســــتأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفــــائن العقول، ويروهم الآيات المقدرة، من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضــــوع،

ومعائش تحييهم، وآحال تفنيهم، وأوصاب تهرمهم، وأحداث تتابع عليهـم)، رواه في النهج. وهو نص في ذلك.

فأما غير المثير فلا يصح الاستدلال به على إثبات الصانع وعدله؛ لأنه يكون دوراً إذ يكون داراً إذ يكون دليلًا، إلا إذا أثبت أنه من عند الله، ولا يثبت ذلك إلا بعد صحة تبسوت الله تعالى وعدله، فيتوقف الدليل على ثبوت المدلول عليه، وهذا هو الدور.

(السيد أحمد بن محمد لقمان): ويصح الاستدلال بالقرآن على وجوده تعسالى، لا على طريقة الاستدلال به على الأحكام الشرعية، بل على طريقة أخرى وهي أن يقال القرآن كلام، ولا بد له من متكلم، وليس المتكلم به البشر؛ لعجزهم عن معارضته بعد التحدي، فلم يبق إلا أنه كلام متكلم غيرهم، مخالف لهم في جميع صفاتهم، وليس ذلك إلا الله، والاستدلال به على هذه الطريقة؛ كالاستدلال بسائر المخلوقات، وقد نبه الله على ذلك بقوله: ﴿هَذَا بَلاَعٌ لِلنَّاسِ وَلِينَذَرُوا بِهِ وَلِيعُلَمُوا أَنَّما هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيذُكُر وَلُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [براهب: ١٥]، فبين تعالى أن القرآن جميعه بلاغ ومنذر وسسبب للعلم بوحدانية الله تعالى، وللتذكر، والتفكر من أهل العقصول، وليسس ذلك إلا على هذه الطريقة.

(المنصور بالله): ولا يستدل على نفي التشبيه، وعلى كونه تعالى موجوداً بالسمع، لما مر الإمام عز الدين عن (ي)، ويصح الاستدلال على كون أفعال العباد منهم، وما جانسها بالسمع إذ يكفي في صحة السمع الدلالة على أنه تعالى عدل حكيم على الجملة؛ لأنه إذا ثبت ذلك، وثبت نبوة الني المناه صح السمع.

قال: (ي) لأن أصوله قد تمهدت، قال: وهذا من جهة النظر، أما من حيث الإلزام فلا لأنه ما لم يثبت أن الله لا يفعل القبيح لم يصح الاستدلال بالسمع.

النوع الثاني: ما يستدل عليه بالعقل والشرع كمسألة الرؤية، وكون الآحاد حجة،

ونحو ذلك على خلاف في بعضه.

النوع الثالث: ما لا يعلم إلا بالشرع كالأحكام الشرعية، وبعض ماله تعلق بها نحو كون الإجماع والقياس حجة، ونحو ذلك على خلاف في بعضها.

[الفائدة الرابعة عشرة: فيما يعرف به بطلان الدليل]

يعرف بطلان الدليل بإبطاله بقاطع في القطعيات والظنيات؛ فإن القطعيات كإبطالنا لدليل من ينفي التحسين والتقبيح العقلين، بدليلنا القاطع على ثبوتهما والظنيات كإبطال مذهب من يقول إنما الربا في النسيئة بالأدلة القاطعة على تحريم الربا مطلقاً، أي ربا الفضل والنسيئة، ويبطل الظني أيضاً بإبطاله بظني يلتزمه الخصم، وذلك كمعارضة القياس لعدم وجوب الصوم في الاعتكاف قياساً على الوقوف بعرفة بجامع، كون كل منهما لبث في مكان مخصوص، في الاعتكاف قياساً على الوقوف بعرفة بجامع، كالوقوف بعرفة، والخصم يلتزم أن الوقوف بعرفة ليس فيعارض بأنه يلزم ألا يكون قربة بنفسه كالوقوف بعرفة، والخصم يلتزم أن الوقوف بعرفة ليس قربة بنفسه أو يبطل بدليل قد ثبت كونه دليلاً بقاطع، وذلك كإبطال دليل الخصم بقيسساس صحيح لقيام الدليل القطعي على حجية القياس.

قال في الأساس: (ولا يبطل بغير الدليل القطعي أو الظني الذي يلتزمه الخصم أو يدل على كونه دليلاً دليل قاطع، واعلم أن الدليل الذي أبطل به دليل الخصم أن تضمن إثبات خلافه وان لم يتضمنه ثبت الإبطال فقط، إلا أن يكونها في طرفي نقيض إذا بطل أحدهما ثبت الآخر كإبطال القول بقدم العالم؛ فإنه إذا بطل القدم ثبت الحدوث إذ لا واسطة بينهما).

[الفائدة الخامسة عشرة: في التحسين والتقبيح العقليين]

قال المهدي: الحسن ما ليس بقبيح، ولفاعله فيه غرض صحيح، فخرج فعل الساهي وغير المكلف، وما لم يقصد كانخفاض الرمل عند المشي، فكل ذلك لا يوصف بحسن

ولا قبح، وأقرب منه قول الإمام القاسم بن محمد: هو ما لا عقاب عليه، فيدخـــل في ذلك الواجب والمندوب والمباح.

وأما القبيح فأحسن ما حد به قول الإمام القاسم بن محمد حيث جعله ضد الحسن، فهو ما يعاقب فاعله، وقد يزاد فيه على بعض الوجوه للاحتراز عن الصغائر إن لم تكن من مرتكب الكبيرة أو من المصر عليها فإنها قبيحة، ولا يعاقب عليها؛ لأنها مكفرة لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجْتَنبُوا كَبَائرَ مَا تُنهُوْنَ عَنْهُ نُكَفّرْ عَنْكُمْ سَيّئَاتكُم الله الساء: ٣١]، أما إذا كانت من مُصر فإنه يعاقب عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَسترَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفَقِينَ مِمّا فِيهِ... ﴾الآية [الكهن: ٤٩]، واحترز به أيضاً عن القبائح الواقعة من الملحا، ومن لا تكليف عليه فإنها قبائح، ولا يستحق العقاب عليها، وقد دخل في الحد الإخلال بالواجب؛ فإنه يسمى قبيحاً.

وأما المهدي فقال: القبيح لغة من صفات الأفعال؛ إذ لا يقال: نفي قبيح، بل فعل قبيح، وإطلاقه على الإخلال بالواجب مجاز تشبيهاً للترك بالفعل، وإنما استحق على الإخلال بالواجب عقاباً؛ لكونه معصية لا لكونه يسمى قبيحاً، وإنما كان القبح مختصاً بالأفعال؛ لأنه مسبب عن وجه يقع عليه، والنفي لا يعقل فيه اختلاف وجوه وقوعه؛ لأن وقوعه غير متجدد إذ الأصل النفى.

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا خلاف أن العقل يستقل عن السمع، بمعرفة الله تعالى وتوحيده ودلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة، ولا خلاف في استقلاله بمعرفة حسن الشيء بكونه صفة لكمال كالعلم، أو نقص كالجهل، أو بمعنى ملائمته للطبع كالملاذ ومنافرته له كالألم.

قلت: والتحقيق أن ما كان بمعنى الملاءمة، أو المنافرة فليس بعقلي إذ يدركهما العاقل وغيره، ولو سلم فقول المهدي إنه يلزم قبح بعض المحسنات كالفصد وحسن ما يلتذ به من المقبحات كالظلم مدفوع باعتبار قيد الحيثية، فإن النفرة من الفصد من حيث التألم له، ولا يختص بذلك العقلاء وحسنه من حيث معرفة نفعه، وحسن الظلم من حيث الالتذاذ به لا من حيث كونه ظلماً، وهو وجه قبحه، قال أئمتنا عليه السلام: ويستقل العقل بمعرفة حسن الفعل وقبحه باعتبار كونه متعلقاً للمدح والثواب، أو للذم والعقاب في ألعاجل، وباعتبار كونه متعلقاً للمدح والثواب أو للذم والعقاب في العاجل والآجل؛ لأن ذلك هو المعلوم من تصويب العقلاء لمن مدح المحسن، أو أحسن العاجل والآجل؛ لأن ذلك هو المعلوم من تصويب العقلاء لمن مدح المحسن، أو أحسن العاجل والآجل؛ لأن ذلك هو المعلوم من تصويب العقلاء لمن مدح الحسن، أو أحسن العاجل والآجل؛ لأن ذلك هو المعلوم من تصويب العقلاء لمن مدح الحسن، أو أحسن العاجل والآجل؛ لأن ذلك هو المعلوم من تصويب العقلاء لمن مدح الحسن، أو أحسن العاجل والأجل؛ ولله بنائديب الشرع، وإلا لمساوى فيه الموحد والملحد.

(الإمام أحمد بن سليمان): ألا ترى أن الملحد لو رأى صبياً يريد أن يتردى في بئر، أو يتناول ما يضره لمنعه واستحسن منعه واستقبح تركه، وليسس ذلك أيضاً لرجاء الثواب.

(السيد مانكديم): لأنا نفرض ذلك في ملحد لا يؤمن بالله واليوم الآخر ومعلوم أنه والحال هذه يستحسن إرشاد الضال وليس ذلك إلا لحسنه عنده، وكونه إحساناً.

وأما ما قيل من أن هذه قضايا مشهورة، وآراء محمودة تنغرس في الصبا وأوائسل النشوء، وربما يكون سببها التسالم والمعاشرة، وليست أمورًا بديهية، فقد أجاب عنسه (ي)، والسيد أحمد بن محمد الشرفي بما حاصله: أنكم إن أردتم بقولكم أنها مشهورة أن العقول قاضية بحسنها وقبحها، فهو المطلوب بقولنا أنها ضرورية، وإن أردتم أنها مستفيضة فيما بينهم وحسنها متغرس في قلوبهم، من غير علم بحسنها وقبحها ولا ثقة بذلك، فهو باطل للقطع بقبح الظلم ونحوه، وبوجوب القضاء (١) وشكر المنعم ونحوهما كالقطع بسائر العلوم البديهية نحو كون العشرة أكثر من الخمسة، ونعلم أن المخسالف

⁽١) أي للدين. تمت مولف.

يعلم بضروة عقله الفرق بين من أحسن إليه، وبين من أساء إليه وبين الظلم والعـــدل والجور، ومن أنكر ذلك فهو مكابر، مع أن كلامنا معهم كما قال (ي) ليـــس إلا في كون هذه القضايا مقررة في الأذهان، متحققة في العقول؛ فإذا ساعدونا علـــى ذلــك فقولهم بعده أنها قضايا مشهورة تنغرس في الصبا، وأوائل النشوء لا يضرنا بعد تسليم، كونها عقلية.

(الأمير الحسين): والعقلاء يعلمون بعقولهم التفرقة بين من قطع يده، لا لغرض وبين من قطعها؛ لمنع سراية الجراحة المؤدية إلى هلاكه، ويمدحون على الأول، ويذمون على الثاني مع اشتراك الفعلين في النفور منه، وليس ذلك إلا لعلمهم بقبـــح إحدهمـا دون الآخر، وهذا أمر لا يرده إلا مكابر.

قال أثمتنا عليهم السلام: ويحسن الانتفاع بما لا ضرر فيه على أحد مما لم يرد فيسه حكم شرعي من الأشياء، والحجة عدم حكم العقلاء بمدح، أو ذم أو ثواب أو عقاب من استظل تحت شجرة، أو تنفس في الهواء، أو مشى في الفضاء، فوجب القول بحسنه لما مر من أن الحسن ما لا عقاب عليه، وللقطع بحسن الإحسان ونعلمه ضرورة من غير فرق؛ ولأنه خلاف في حسن ما يضطر إليه الإنسان كالشرب من الماء الحساري عنسد العطش، ونحو ذلك مما تدعو إليه الضرورة فكذلك سائر المنافع بعلة أنها منفعة لا مضرة فيها على أحد، وأيضاً لا بد في خلقها من غرض، وإلا لكان عبثاً ولا يجوز عود الغرض على الباري تعالى؛ لاستحالة الضرر والنفع عليه فتعين عوده علينا، ولا يجوز أن يكون ضرراً؛ لأنا لا نعلم في تناولها ضرراً، بل نفعاً عظيماً، ولو ضرت فضررها إنما يكون بتناولها وفي ذلك إباحتها أن غرضه تعالى لا يفعل الضسرر ولا يريده لغير المستحق؛ لتعاليه عن الظلم، فتعين أن غرضه تعالى انتفاعنا بها للتنعم، ولا يتم ذلك إلا بتناولها وفي ذلك إباحتها.

⁽١) لأن ضررها ليست لذاتها. تحت مؤلف.

[الفائدة السادسة عشرة: وجوب شكر المنعم]

قد ثبت عند أئمتنا أن وجوب شكر المنعم حكم عقلي، وأنه معلوم بالضرورة، ويزيده بياناً أن المعلوم: أن فاعل الإحسان يجد عنده فرقاً حلياً بين من قابل إحسان المعلوم: أن فاعل الإحسان يجد عنده فرقاً حلياً بين من قابل إحسان، والمناء ونحوه، وبين من قابله بالذم والإساءة إليه، وفي عهد علي عليه السلام للأستر: (ولا يكون المحسن والمسئ عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه). رواه في النهج.

وفيه إشارة إلى فائدة التمييز بين المحسن والمسيء، وهو نوع من فوائد وجوب شكر المنعم، ومن فوائده استحقاق الشاكر المدح والسلامة من الذم، والتحلي بصفة الكمال والسلامة من صفة النقص مع استحقاق الثواب آجلاً، والسلامة من العقاب كذلك، ولا شك أن الشكر من أسباب المزيد والكفر من أسباب الحرمان وقال الشاعر:

نبثت عمراً غير شـــاكر نعمــتي والكفــر مخبثــة لنفــس المنعـــم ومن كلام على عليه السلام: (لو لم يتوعد الله على معصيته لكان يجب أن لا يُعْصَى شكراً لنعمته) رواه في النهج. وهو نص في المقصود.

[الفائدة السابعة عشرة: في الفرق بين العلم النظري والضروري]

قال (ي): في الشامل الفرق بين العلم النظري والضروري واضح بين، فإن العساقل يعلم الضرورية من غير اعتبار نظر، ولا إعمال فكر، والنظري لا بد فيه مسن العنايسة باستحضار مقدماته، وترتيبها على وجه صحيح وحراستها من الغلط.

قلت: وقد ذكر أصحابنا أن الضروري إنما يكون ضرورياً بأن يكون مفعولاً فينـــــا

بغير اختيارنا، ولا بد من الإقرار بهذا، وإذا كان كذلك فإنا نجد أنفسنا مضطرة إلى العلم بقبح الظلم والكذب، وحسن إرشاد الضال وإنقاذ الغريق ووجوب رد الوديعة وشكر المنعم، ونحو ذلك، ونجد هذا العلم غير واقف على اختيارنا، ولا نجد فرقاً بينه وبين الأوليات والمشاهدات في كونه ضرورياً، (ي) مع أنا لا ننكر أن العلوم متفاوتة في الظهور والخفاء، لكنها مستوية في التحقق والثبوت.

[الفائدة الثامنة عشرة: في أقسام القبيح]

ينقسم القبيح إلى: صغير وكبير، والكبير إلى: كفر وفسق، وينقسم القبيح أيضاً إلى: ما يزول حكمه بالإكراه، وهو كل ما لا يتعدى إلى الغير كإظهار كلمة الكفر؛ فإنه يجوز لا على جهة الاعتقاد بل يضمر أنكم كلفتموني ذلك، أو أن النصارى يقولون ذلك، وإلى ما لا يزول حكمه بالإكراه وهو كل ما يتعدى ضرره إلى الغير كقتل الغير فإنه لا يباح بالإكراه، بل عليه أن يتذكر أن عقاب الله أشد من عقاب من أكرهه، وأنه إذا صبر على ما ناله منه فإن الله ينيله أجرًا بغير حساب، وللقبيح قسمة أخرى وهوز أنه ينقسم إلى ما لا يمكن الانفكاك عنه إلا بأن لا يفعله كالجهل، وإلى مسا لا يمكن الانفكاك عنه إلى بأن لا يفعله كالجهل، وإلى مسا لا يمكن الانفكاك عنه إلى بأن لا يفعله كالجهل، وإلى مسا لا يمكن الانفكاك عنه بأن يفعله على وجه الصسدق

[الفائدة التاسعة عشرة: في الداعي والمرجح]

ظاهر كلام المهدي يقضي بأن كل أمرين استوى الداعي إليهما، فإنه يصح مـــن القادر اختيار أحدهما لا لمرجح، والحجة على ذلك أنه يصح من الهارب سلوك أحـــد الطريقين، ومن الجائع اختيار أحد الرغيفين، ونحو ذلك مع الاستواء في المقصود مـــن

كل وجه، لا لمرجح، وذلك معلوم ضرورة، وأيضاً قد ثبت أن القادر من له أن يفعـــل وأن لا يفعل، وأنه لا يحتاج في الإيجاد إلى مؤثر سوى قادريته، وهــــو ينفـــي القـــول باحتياجه إلى المرجح، وإلا بطل معنى كونه قادراً.

نعم، والقول بعدم الحاجة إلى المرجح إنما هو بالنظر إلى ذات الفعل، فأما النظر إلى مطابقة الحكمة والعادة فلا بد منه، واختار (ي)، والحسين بــــن القاســم في الغايــة وشرحها القول بالمرجح.

قال (ي) ما حاصله: إن قيل ما الذي يرجح وجود المقدور على عدمه؟

قيل: القادر، فإن قيل: فلم اختص بالحصول دون ضده، وبهذا الوقت دون ما قبله وما بعده؟

قيل: الفاعل المختار أوجده لقيام داعيه، فإن قيل: فلنفرض قيام الداعــــي في كـــل واحد من الضدين على سواء؟

قيل: من هاهنا يتميز القادر على الموجب، إذ لو طلبنا مخصصاً لأحد مقدوريه دون الآخر لألحقناه بالموجب، وخرج عند حد الاختيار، وهذا يرفع ما عرفناه ضرورة مسن الفرق بين القادر والموجب، وقد حصل من مجموع ما ذكرناه أن الفاعل مفتقر في الأصل إلى الداعي ليبعثه على الفعل، وعند فرض الاستواء في الفعلين من كل وجسه يفعل أحدهما دون الآخر من غير أثر وراء كونه فاعلاً مختاراً.

وفي كلامه عليه السلام رد لشبهة المحبرة بالداعي والمرجح.

قال الإمام عز الدين: ويفتح مقفلها، ويحل معضلها، وقال: إن في كلام (ي) مــــا يكفي ويشفي في ردها، وقال الحسين بن القاسم: المرجح الإرادة وهي من العبد ولزوم التسلسل ممنوع؛ لأن المحتاج إلى الإرادة هو الفعل المتوجه إليـــه بـــالقصد لا الإرداة إذ

حصولها ليس إلا بتبعية الفعل المراد، وكل عاقل يعلم من نفسه أن إرادتـــه للشـــي، لا تتوقف على إرادته لتلك الإرادة.

فإن قيل: هل القول بالمرجح يوجب الجبر؟ قيل: لا.

أولاً: أنا نعلم ضرورة أنه قد يحصل الفعل لا لمرجح، وذلك كفعل الساهي والنائم؛ إذ لو لم يصح من دونه لكان تأثيراً بلا مؤثر وهو باطل.

ثانياً: أنه لو كان تأثيره على جهة الإيجاب لما أمكن الفاعل ترك الفعل عند وجود المرجح، والمعلوم ضرورة تمكنه من الترك.

ثالثاً: أن الدواعي والمرجحات من قبيل الاعتقادات والظنون، وهي لا تأثير لها في الإيجاب، ثم إنه لو أوجب الخبر من فعل العبد أوجبه في فعل الله تعلى (ي): لأن طريق الفاعلية واحد، وهذه فلسفة ظاهرة وقول بالموجب، وخروج من الدين.

قلت: وبيان حريه في أفعال الله تعالى أن يقال حال ما يفعل الله الفعل، إما أن يصح منه الرّك أو لا، إن قيل: لا لزم الجبر، وإن قيل: يصح، ولا بد من المرجح، فوقوع فعل الله تعالى عنده إما على سبيل الوجوب لزم قدم العالم، وأن لا يكون مختاراً إذ الداعي هنا ليس من فعل الله حتى يقول فاعل السبب فاعل المسبب، وإما على سبيل الجوواز لزم التسلسل بأن يحتاج الداعي إلى داعي، والمرجح إلى مرجح، إذ الفرض أنهم يقولون أن الداعي ليس من فعل الله، فما أجبتم به فهو جوابنا، ولا مخلص لهم من هذا إلا بنفي المرجح وبنفي كونه موجباً.

(ي): فإن قالوا: أن وحوب كون القديم تعالى فاعلاً لا يخرجه عند حد الاختيار، قلنا: فيلزم في العبد مثله، إذ لا فارق إلا كونه تعالى قديماً، والعبد محدثاً، وهو لا يقتضي الفرق في الاختيار.

[الفائدة العشرون: في تفسير الداعي والمرجح]

كثيراً ما يذكر أصحابنا الداعي والمرجح، وقد يخفى معناهما على كثير، فاستحسنا الكشف عنه، فنقول: أما المرجح فهو ما يرجح الفعل على الترك أو العكسس، وأما الداعي فهو الباعث على الفعل، وهو قسمان: داعي حكمة، وداعي حاجة، فداعسي الحكمة هو: العلم أو الاعتقاد أو الظن بأن في الفعل أو الترك منفعة للغير، أو دفع مضرة عنه، وأما داعي الحاجة فهو: علم الفاعل واعتقاده أو ظنه أن له في الفعل منفعة أو دفع مضرة عنه، أو عمن يحب، وقد يسمى داعي الحاجة إلجاء، وذلك حيست لا يقاوم صارف، والصارف هو: العلم أو الاعتقاد أو الظن بأن عليه في الفعل مضرة أو فسوت منفعة عنه، أو عمن يحب.

قلت: فالمرجح يشمل الباعث.

[الفائدة الإحدى والعشرون: في أن الأمر بالاستعادة من الشيطان ليس المطلوب منعه من الإغواء بالقهر والإلجاء]

إن قيل: قد أمر الله تعالى بالاستعاذة من الشيطان، فهل المطلوب منعه مـــن إغـــواء العبد بالقهر والإلجاء؟

قيل: لا، إذ ذلك ينافي التكليف، وليس المطلوب أيضاً منعه بالأمر والنهيئ؛ لأنه تعالى قد فعله ولا فائدة في طلب ما قد فعل، وإنما المراد فعل الألطاف السيق يكون المكلف معها أقرب إلى مخالفة الشيطان لعنه الله من تنبيه على دليل أو إرشاد إلى ذكر، ونحو ذلك مما يعتصم بسببه من شر الشيطان، وفعل اللطف لا يمنع احتيار العبد المعصية، كما قرر في موضعه.

[الفائدة الثانية والعشرون: في حقيقة الفعل والفاعل]

في حقيقة الفعل والفاعل عند متكلمي الأئمة.

فأما الفعل فقال (الأمير ح): هو ما وجد من جهة من كان قادراً عليه ونحوه، (للسيد مانكديم) وزيادة لفظ كان؛ لأن حال وقوعه يخرج عن تعلقه بالقادر، ولئل يبطل الحد بالمسبب الذي يوجد بعد خروج فاعله عن كونه قادراً بالعجز، أو الموت، كما في الرامي فإنه قد يرمي فيموت، أو يعجز قبل الإصابة.

(المهدي): وأحسن منه أن يقال: ما أثر في وجوده قادرية.

وأما الفاعل فقال الأمير(ح): هو من وجد من جهته بعض ما كان قادراً عليه، وزاد لفظ: بعض؛ لأن الفاعل يكون فاعلاً وإن لم توجد منه جميع مقدوراته، ولفظ كان للإحتراز عماتقدم في الفعل.

وقال المهدي: هو من أثرت قادريته في إيجاد.

واعلم: أنه لا فرق بين الفعل والمحدث خلافاً للسيد مانكديم، فإنه قال: إن المحدث يعلم عدثاً وإن لم يعلم أن له محدثاً، لخلاف الفعل فإنه إذا علم أن له فاعلاً ضرورة وإن لم يعلم بعينه، ثم يقع الكلام في تعيين الفاعل، وذلك إما باختبار حاله بأن تجد الفعل واقعاً بحسب قصده وداعيه، منتفياً بحسب كراهته وصارفه، فإذا وجدت ذلك حكمت بأنه فعلم على الخصوص، وإما بأن هذا المقدور لا يجوز كونه للقادر بالقدرة، فيجب أن يكون القادر للذات، وهو الله تعالى، وفي دعوى الفرق نظر؛ لأن حاجة المحدث إلى محدثه كحاجة الفعل فاعله وذلك جلى.

[الفائدة الثالثة والعشرون: في تقسيم الفعل]

لأصحابنا في تقسيم الفعل طريقة حسنة، وذلك أنهم قالوا: ينقسم إلى ماله صفـــة

زائدة على حدوثه وصفة جنسه، وإلى ما ليس ذلك أي ليس له صفة زائدة على كونه فعلاً كانخفاض الرمل عند السير، والكلام اليسير، ونحو ما يقع من الساهي ولا مدح فيه، وأما ما له صفة زائدة فهو فعل العالم بفعله المميز له إذا لم يكن ملحاً، وهو ينقسم إلى: ماله فعله، وإلى ما ليس له فعله، الأول الحسن وهو ما لا يستحق فاعله ذما بوحه، والثاني القبيح وهو ما يستحق فاعله الذم على بعض الوجوه إلا في حالة عارضة، وقلنا: على بعض الوجوه لتدخل الصغائر والقبائح الواقعة من الساهي والنائم؛ لأن القصد غير شرط وما وقع من المكره والملجأ عند من يقول بقبحها، إذ لا يستحق الذم عليها إلا على بعض الوجوه".

فإن قيل: لم وصفتم فعل الساهي ونحوه بالقبح، ولم تصفوه بالحسين؟ قيل: لأن القبيح يقبح لوقوعه على وجه من أي فاعل كان، ولا يحسن الحسن إلا لغرض في وتعريه عن سائر وجوه القبح عند الجمهور، وقلنا: إلا في حالة عارضة للاحتراز عين أكل الميتة وشرب الخمر للمضطر فقد يجب، ومع ذلك فإنه يستحق الذم عليه على بعض الوجوه، وحالة الوجوب عارضة، والأصل القبح؛ لدخوله في حد القبيح، تسم الحسن ينقسم إلى ما له صفة زائدة على حسنه، وإلى ما ليس له ذلك، وهو ما أعلى العله حسنه أو دل عليه.

(السيد مانكديم): ولهذا لا توصف أفعال القديم تعالى بالمباح، وإن كان فيها مــــا صورته صورة المباح كالعقاب.

(المهدي): فلا يسمى مباحًا؛ لأن المباح ما أعلم فاعله حسنه، وينقسم إلى ماله صفة

⁽١) أي غير شرط في القبح مهما حصل في جهة. تمت مؤلف.

⁽٢) وذلك إذا وقعت في حال التكليف والاختيار. تمت مؤلف.

زائدة على حسنه، وإلى ما يستحق بتركه الذم أولاً.

المخيرة، وفرض الكفاية، والموسع، والمضيق الذي تركه صغيرة، وقد دخل في الحد ما يستحق بتركه الذم في حالة عارضة، كتناول الميتة للمضطر، إذ يجب للضرورة وهي حالة عارضة.

والثاني: إما أن يستحق بتركه المدح أولاً.

الأول: المكروه وهو شرعي كقتل القمل في الصلاة، وعقلي كتقطيب الوجه لغير سبب، ثم الواجب ينقسم إلى معين وهو ما لا بدل له عقلياً كمعرفة الله والاعستراف بنعمه، وشرعياً كالصلوات، ومخير وهو ما له بدل كخصال الكفارة في الشرعي، ورد الوديعة بالنفس أو الغلام في العقلي، ومضيق وهو ما لا يجوز تأخيره عن وقته كقضاء الدين عند المطالبة في العقلي، والصلاة في آخر الوقت في الشرعي، وموسع كالمثالين مع عدم المطالبة وتضييق الوقت، وينقسم الواجب إلى ما له سبب موجب، وإلى ما ليس له ذلك، فالأول كقضاء الدين إذ سببه الاستقراض وشكر المنعم، فإن سببه النعمة، ورد الوديعة سببه القبض، وحفظها سببه التكفل هذا في العقليات، وفي الشرعيات كالكفارات، فإن سببها ما تضاف إليه من ظهار أو قتل، وفي كفارة اليمين أو الحنث أو بحموعهما على الخلاف، والثاني كالإنصاف في العقليات، إذ لا سبب له موجب، وكالصلاة والصيام في الشرعيات، وينقسم ماله سبب إلى ما يكون سبب وجوبه مسن وكالصلاة والصيام في الشرعيات، وينقسم ماله سبب إلى ما يكون سبب وجوبه مسن الغير، نحو ما تحمله العاقلة من دية الخطأ؛ فإن سببه القتل وهو من غيرهم.

(السيد مانكديم): ويمكن عد النظر في طريق معرفة الله من هذا القسم، إذ يكون له لدعاء داع أو تخويف مخوف، ويكمن كونه من الأول، إذ قد يكون سببه نظرًا في كتاب، أو تنبيهاً من جهة النفس، وهذا هو الظاهر؛ لأن سبب وجوبه حوف الضرر

من تركه، والخوف من فعلنا وإن اختلف سببه، أي سبب الخوف بأن يكون من فعلنا أو فعل غيرنا، وينقسم الواجب أيضاً إلى: ما يضاف إلى سببه نحو كفارة ظهار، أو إلى وقته كصلاة الظهر، والفرق بين الإضافتين أن إحداهما إضافة إلى سبب موجب بخلاف الأخرى.

[الفائدة الرابعة والعشرون: في وصف الأفعال الشرعية بالصحة والفساد]

اعلم: أن الأفعال الشرعية قد توصف بالصحة والفساد، ويختلف المسراد بسه بساختلاف مواضعه، فوصف العقود بالصحة يراد به استيفاؤها الشرائط الشرعية الموجبة للملك وحسل التصرف، وبالفساد عدم استيفائها الشروط المعتبرة في الشرع فلم تفد الملكك (۱)، ولأحل التصرف وإذا وصفت بهما العبادة، فالمراد هل تجب الإعادة أو لا؟ وإذا قيل: شهادة صحيحة أو فاسدة، فالمراد هل يحكم بها أولاً؟ وليس المراد أنها كاذبة أو صادقة، إذ قد تكون صادقة ولا يحكم بها كشهادة العبيد، وقد تكون كاذبة وتوصف بالصحة بحسب الظاهر؛ وذلك إذا لزم الحكم بها وإذا وصف بهما خبر الواحد، فالمراد أنه نقل على وجه يجب العمل به أولاً، ولا يعتبر كونه صدقاً أو كذباً في الواقع، إذ قد يوصف بالصحة؛ لاستيفائه شرائط وحسوب العمل به، وإن كان كذباً في الواقع ويوصف بالفساد إن لم يستوفها، وإن كان كذباً

[الفائدة الخامسة والعشرون: في قسمة الأفعال باعتبار تولدها ومباشرتها]

⁽١) هذا بناءً على أن الفساد مرادف البطلان. تمت مؤلف.

الأساس إلى أنها تنقسم إلى مبتدأ ومتولد، ورواه عن الجمهور.

قال السيد أحمد بن محمد لقمان: وسواء كانت من الله تعالى أو من العباد، فأما أفعال العباد فقال ابن لقمان: فإن بعضها لا يكون إلا مبتدأ، وبعضها لا يكون إلا متولدًا، وبعضها يجوز فيه الوجهان، قال: فحقيقة المتولدة هي: الأفعال الحاصلة بالقدرة في غير محلها بواسطة فعل في محلها، والمبتدأة عكسها، أي هي الأفعال الحاصلة بالقدرة في محلها، وهي أي المبتدأة والمتولدة تنقسم إلى أفعال قلوب، وأفعال حوارح، فأفعـــال القلوب هي: الإرداة والعلم والظن والنظر، ونحوها، وأفعال الجوارح الأكوان الخمسة وهي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون والكون المطلـــــق، والاعتمـــادات، والأصوات والتأليف، والآلام، فالمتولد من أفعال القلوب هو: العلم فقط يتولد عن والأصوات النظر، وما عداه مباشر، والمتولد من أفعال الجوارح هو الكـــون والاعتمـــاد، وهمـــا متولدان عن اعتماد، وتولدهما مفترقين ولا يصح أن يولد أحدهما دون الآخر، والتأليف وهو متولد عن الكون بشرط الجاورة (١)، فإن كان في أحد المحلين رطوبة، وفي الأخرى يبوسة حصل مع التأليف صعوبة التفكيك وإلا فلا، والصوت وهو متولد عن الاعتماد بشرط الصحة والألم، وهو متولد عن الكون؛ بشرط انتفاء الصحة والتـــأليف والصوت والألم، لا تكون من أفعالنا إلا متولدة، والاعتماد والكون قد يكونا متولدين كما ذكرنا، وقد يكونان مباشرين كالمولد لما ذكرنا، وظاهر كلامه أن المباشر هو المبتدأ.

⁽١) كوضع حجر فوق حجر أو عندها. ثمت مؤلف.

المهدي يعني أن علمه تعالى لا يكون متولداً عن سبب، بل حاصل له ابتداء.

قال ابن لقمان: وهذا بناء على أن العلم معنى زائد على الذات، كما هو مذهبهم في سائر الصفات.

قلت: وقد عرف من كلامه أن المباشر هو المبتدأ كما أشرنا إليه سابقاً؛ لأنه قـــال بعد تقسيم أفعال العباد: فهذه هي أفعال العباد المتولدة والمباشرة، ولم يزد على ذلك.

وأما (المهدي) فإنه حكى عن المتأخرين من أصحابنا أن المتولد من أفعالنا ينقسم إلى مباشر ومتعدًّ؛ فالمباشر الفعل الموجود بالقدرة في محلها بواسطة فعل في محلها، والمبتدأ هو ما يفعل بالقدرة في محلها بواسطة.

قال: وعلى هذا فالمباشر من المتولد، وقد اختلقت كلمات المتكلمين في بيان المتولد والمباشر والمبتدأ من أئمتنا وغيرهم.

وحاصل كلام الأثمة ما حررناه في هذه الفائدة، والحاصل أن بعض المتكلمين يجعل المباشرة من المتولد وهو من يعتبر الواسطة في حده، ومنهم من يجعله نفس المبتدأ وهو من لا يعتبر الواسطة في حده، ومنهم من يطلقه على المبتدأ والمتولد، وعليه (السيد أحمد بن محمد الشرفي)؛ فإنه قسم المتولد إلى مباشر ومتعد كالعلم، وتحريك الغير، وقسم المباشر إلى متولد كالعلم ومبتدأ كالاعتماد.

وقال (المهدي): اتفق المتكلمون على أنه لا بد من فرق بين المباشر والمتولسد وإن اختلفوا في الفارق، ووجه وجوب الفرق أن الواحد منا لما كان يجد من نفسه أنه قسد يفعل فعلاً لا يحتاج في إيقاعه إلى فعل يقدمه عليسه كالحركة المبتدأة وكالإرادة والكراهة، ونحوهما، ويجد من نفسه أنه قد يفعل ما يحتاج إلى تقديم فعل غيره كالعلم المحتاج إلى النظر، والتأليف المحتاج إلى الكون أي التحيز، والألم المحتاج إلى الضسرب،

والكون المحتاج إلى الاعتماد، احتجنا إلى الفصل بين الفعلين، فسمينا المحتاج إلى السبب متولداً تشبيهاً بتولد الحيوان، وافتقار الولد في وجوده إلى الوالد، وسمينا ما لا يحتاج مباشراً تشبيهاً بالمباشر للبدن من اللباس لما لم يكن بينه وبين إيجاده بـــالقدرة حائل كاللباس المباشر، وكل أهل الأقوال ملاحظون لهذا التشبيه.

قال عليه السلام: خلا أن ما اخترناه هو الأشبه والأقرب ذكره في الدامغ، وهذا بالنظر إلى أفعال العباد، وأما أفعال الله فقد تقدم أنها تنقسم إلى: مبتدأ ومتولد، والقول: بأنه لا متولد في أفعاله عز وجل لاستلزام الحاجة إلى السبب مدفوع بما ذكره الإمام القاسم بن محمد في الأساس، وابن لقمان في شرحه: بأنه لا يستلزم الحاجة إلا لو كان لا يقدر عليه إلا بالسبب كالواحد منا، لكنا نقول أن الله تعالى يقتدر عليه ابتداء بأن يوجده من غير سبب، لكنه جعله سبباً متولداً لحكمة ومصلحة يعلمها الله، فهو فاعل مختار يختار في أفعاله ما يشاء من جعلها مبتدأة أو متولدة، وقد دل على ذلك آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿اللهُ اللهُ يُوسِلُ الرياح، مبتدأة أو متولدة عن الربح، والآيات الدالة على يُرسلُ الرياح، وأو قوله: ﴿وَجَرِيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيّبة ﴾ [برنس: ٢٢] فصرح بأن إثارة السحاب متولد عن الرياح، المتولد من أفعاله تعالى كثيرة، وقد منع بعض المتكلمين إطلاق المباشر على أفعاله تعالى المبتدأ المتولد من أفعاله تعالى كثيرة، وقد منع بعض المتكلمين إطلاق المباشر على أفعاله تعالى المبتدأ به المتاه على القدرة، وظاهر كلام المهدي: أن المتولد من فعل الله لا يسمى مخترعاً، وإنما عنو المنحرع المبتدع على القدرة، وظاهر كلام المهدي: أن المتولد من فعل الله لا يسمى مخترعاً، وإنما بالقدرة ابتداء.

قال عليه السلام: ويختص به الباري تعالى ولا يصح من غير اختراع، وأجاز الشرفي إطلاق المباشر على أفعاله تعالى، وقال: هو المفعول بلا واسطة وهو المبتدأ.

قلت: والظاهر منعه لإيهامه التشبيه.

[الفائدة السادسة والعشرون: في أفعال العباد]

الذي عليه (أهل البيت عليهم السلام)كافة أن العباد المحدثون لأفعالهم حسنها وقبيحها، وأنها غير مخلوقة فيهم، وقد اتفق الناس على أن لأفعالنا بنا تعلقا، وذلك معلوم ضرورة، واتفق المسلمون على أن لها بالباري تعالى تعلقاً، فتعلقها بنا من حيث إيجادنا لها كما ذكرنا.

وأما تعلقها بالباري فمعناه أنه حلق فينا قدرة يصح تأثيرها في إيجاد أفعالنا، أو جعلنا على صفة تؤثر في ذلك على حسب الخلاف بين الأصحاب في القدرة، هل هي معنا أو نفس الصحة (١) أو اعتدال المزاج؟ وما ذهب إليه الأئمة فهو قول العدلية قاطبــة، إلا العلم بذلك ضروري يعلمه حتى الصبيان، وعليه ابتناء المعاملة والمدح والذم والتعجب، وسائر الأمور المتفرعة التي لا تكون إلا مع صدور موجبها عمن مدح أو ذم أو تعجب منه، والعلم بهذه الفروع ضروري فكيف بأصلها، ولا يقدح في العلم بذلك الإنكار إذ منكره كمنكر كون دجلة في الأنهار، ونافيه كنافي ظلمة الليل وضوء النهار، وما هذا حاله لا يحتاج إلى نصب دلالة، إذ لا مجال للشك فيه؛ لأن العقلاء يعلمــون بعقولهــم حسن أمر العباد بأفعالهم ونهيهم عنها ومدحهم وذمهم عليها، وترغيبهم في فعله__ا، أو ترهيبهم منه، ويعللون ذلك؛ بأنه فعله، وكل ذلك فرع على أنهم المحدثـــون لهــا، ومحال أن يعلم الفرع ضرورة، والأصل استدلالاً يوضحه أنَّا نجد من أنفســـنا الفـــرق الضروري بين أمرنا بالقيام والقعود، وبين أمرنا بإيجاد السماء والكواكب، فلولا أنـــا الموجدون لأفعالنا لما صح ذلك، والمحبرة يعلمون ذلك، وإنما جحده علماؤهم؛ ميلا إلى الهوى وطلباً للرئاسة، وليست شبههم أدق من شبه السوفسطائية، و لم يدل ذلك على

⁽١) هما المشار إليهما بقوله: أو جعلنا على صفة.

أنهم غير حاحدين للضرورة، ولذلك إنك إذا حكيت مذهبه معوامه أنكروه ونزهوهم منه، بل تجد علماءهم عدلية في المعاملات، فيقولون: باع فلان، ظلم حسن، شريت منه... إلى غير ذلك (١) ولو جرحت أحداً منهم لذمك ووثب عليك كالمضطر إلى أنك الذي جرحته، ولكون العلم بهذه المسألة ضرورياً بديهياً، كما حققناه، فالشبه التي يتعلق بها الجبرة لا يجب الجواب عنها وإن قدحت؛ لأن ما قدح في الضروريات لا يلتفت إليه ولا يعرج عليه للقطع بصحة ما قدح فيه، فإن قيل: قد تضمن هذا البحث ما ظاهره الاستدلال على أنا الموجدون لأفعالنا، وذلك ينافي الضرورة.

قيل: لم يورد مورد الاستدلال، وإنما المقصود بالتنبيه على تحقيـــق دعـــوى كــون ذلك ضرورياً.

وأما المهدي فمقتضى كلامه أن ذلك ضروري، لكن لا بالبديهة بل بعد أدنى تأمل أو من باب إلحاق التفصيل بالجملة، فهاتان طريقان:

الطريق الأولى: في احتياج كون العلم بأنّا الموجدون لأفعالنا ضرورياً إلى أدنى تأمل، وبيانه: أن الذي نعلمه ضرورة ولا يقبل التشكيك، هو: وقوف أفعالنا على دواعينا ووقوعها مطابقة لها.

وأما كوننا الموجدين لها أم الباري تعالى هو الموجد للداعي إليها، والموجد لها مطابقة له، فذلك يقبل التشكيك، فلذلك افتقر إلى أدنى تأمل، كما أن بعض الضروريات يحتاج إلى مراجعة النفس والفكر اليسير، لكن العلم الحاصل بعد التأمل ضروري؛ لأنه ليس متولداً عن دليل ومقدمات بعضها لا يعلم إلا دلالة؛ لأنا إذا تأملنا وجدنا من أنفسنا أنه كان يمكننا ترك ما قد وقع منا وإن لم نضطر إلى أنه وقع بحسب

⁽١) فيثبتون الفعل إلى العبد. تمت مؤلف.

دواعينا، ولا ينازع في ذلك إلا سفسطي، لكن هذا لا ينفع في مـن قـد سـبق لـه اعتقاد شبهة.

أن كل ما اضطر إليه قبح التوبيخ عليه ضرورة، وأن في أفعالنا ما لا يقبح الزجر عنه كالظلم فيحصل من هذين العلمين علم ثالث، وهو أن في أفعالنا ما لا نضطر إليه، والحصم لا ينازع في كون العلم بالمقدمتين الأوليين ضرورياً، وإن نازع في تفسير القبح وقال: إنه صفة نقص فمطلوبنا حاصل وإن نازع في أي المقدمتين فذلك سفسطة، وكذلك وإن نازع في كون وجه الاستقباح الاضطرار؛ لعلمنا ضرورة أنه هو العلمة والمشكك في ذلك كالمشكك في المشاهدات أنها خيالات.

فإن قلت: فما هذا العلم الثالث؟ أضروري هو أم استدلالي؟.

قال عليه السلام: قد اختلفت أقوال مشائخنا في ذلك، لكن قد اتفقوا على الفرق بينه وبين النظري بأن هذا مبتدأ ليس بمتولد عن نظر، واختلفوا في الموجد له هل الباري تعالى فهوضروري، أم أحدنا فليس بضروري، لكنه جار مجراه في عدم انتفائه بشك أو شبهة، بل هو كالملحأ إلى إيجاده مهما بقى العلمان الأولان معه.

قال عليه السلام: وأي الطريقين ثبت في هذا العلم، فلا أقول أن الجحبرة حـــاحدون للضرورة مكابرون، بل أحملهم على أنه قد سبق إلى أوهامهم من الشبه ما دعــاهم إلى اعتقاد جهل دافع حصول هذا العلم بعد التأمل والله أعلم.

هذا تلخيص ما حققه المهدي عليه السلام.

هذا وأما القائلون من أئمتنا: بأن العلم بهذه المسألة استدلالي كما هو ظاهر كلام الإمام القاسم بن محمد في الأساس، فلهم حجج كثيرة عقلية وسمعية، فمن العقلية النفرقة الضرورية بين حركتي الساقط والصاعد، وتعلق المدح والذم بالفاعل من حيث أنه فاعل دون شكله ولونه، وهاتان الحجتان ضروريتان دان بها كثير من الأشاعرة وفروا إلى الكسب.

فإن قيل: ألستم تحمدون الله على الإيمان؟ وهو من فعلكم ومتعلق بكم وتذمـــون على الإماتة بالغرق، وهو فعل غيركم؟ وهذا يبطل احتجاجهم بتعلق المدح والذم إذ قد تعلقا بغير الفاعل

قيل: إنما حمدنا الله على مقدمات الإيمان كالإقرار والتمكين واللطف، وذلك موجود من جهة الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُكُ مُ أَنْ هَدَاكُمُ مُ اللَّهُ يَمُكُ مَا أَنْ هَدَاكُمُ لِلاِّ يَمَانِ ﴾ [الحرات: ١٨].

وأما الإيمان نفسه: فالله تعالى الذي يحمدنا عليه، كما قال تعالى: ﴿فَأُولَنِكَ كَسانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً ﴾ [الإسراء: ١٩]فصح أن حمدنا لله على الإيمان إنما يراد به الحمد على مقدماته، فصار الحال فيه كالحال في الوالد إذا اجتهد في تحريج ولده وتأديب حتى صلح، فإنه يقال: هذا من أبيه، والمراد أنه تقدم من الأب ما كان سبباً في صلاحه، ومثل هذا يقال في ذم من أغرق غيره؛ فإن الذم ليس على الإماتة بل على سببها، ومن الأدلة العقلية وجوب وجود أفعالنا بحسب قصودنا ودواعينا، وانتفاؤها بحسب كراهتنا وصار فينا، فلولا أنها من فعلنا لما وجب فيها ذلك، كما لا يجسب في ألوانك وطولنا وقصرنا.

(السيد مانكديم): وهذه الطريقة هي المعتمدة، وهي مبنية على أصلين:

أولهما: وجوب حصولها بحسب دواعينا، وانتفاؤها بحسب صوارفنا، ودليلـــه: أن أحدنا إذا دعاه الداعي إلى الأكل والقيام حصلا منه على طريقة واحدة ونبرة مستمرة، بحيث لا يختلف الحال فيه، وهذا يدل على توقفها على دواعينا دلالة واضحة.

(المهدي): العلم بوقوع أفعالنا بحسب دواعينا وصوارفنا ضـــروري لا يحتـــاج إلى الاستدلال، وإنما المحتاج إلى الاستدلال هو معرفة أنا الموجدون لها.

ثانيهما: أنها لو لم تكن من فعلنا لما وجب فيها ذلك، فدليله: أنها لو كانت مـــن فعل الله لجرت مجرى نحو: الصور والألوان مما علمنا أن العلة في تعذره علينا أنه لا يقف على أحوالنا، بل يوجد وإن كرهناه، وينتفي وإن أردناه، وكذلك أفعال غيرنا لمــــا لم تكن من فعلنا لم تقف على أحوالنا.

فإن قيل: فعل الملجأ يقع بحسب قصد الملجئ وداعيه، وسير الدابة تـــابع لقصــد الراكب وداعيه، ونعيم أهل الجنة تابع لاختيارهم، ولا يدل شيء مــن ذلــك علــى أنها أفعالهم.

قيل: ما فعل الملجأ، والدابة فهو تابع لداعيهما وقصدهما، وإنما وافق قصد الملجئ والراكب ودواعيهما، ولهذا لو أراد الإقدام بالدابة على سبع لامتنعت.

وأما نعيم أهل الجنة فليس بحسب قصودهم ودواعيهم، ولهذا لو دعا أحدهم الداعي إلى بلوغ منزلة نبي لما حصل له ذلك، فصح أن وقوعه بحسب إرادة الباري تعالى.

فإن قيل: حاصل هذا الدليل راجع إلى الدوران؛ لأن كوننا الفاعلين لها يدور على الدواعي والصوارف وجوداً وانتفاءً، ودليل السدوران ظيني حتى أن بعضهم لم يتمسك به في ظنيات الفروع، وهذه المسألة قطعية.

قيل: لا نسلم أن الدوران لا يفيد إلا الظن على الإطلاق، بل قد يفيد القطع

واليقين إذا كثر تكرره واختباره، بل يفيد الضرورة كما في سائر التجريبات.

فإن قيل: لا مانع من أن يوجد الله تعالى أفعالنا فينا عند دواعينا لمجرى العادة، قيل: لو كان ذلك كذلك لوجب صحة اختلافه؛ لأن كل شيء طريقه العادة فإنه يجوز اختلافه كالإحراق ونحوه، كما روي أن في الحيوانات حيواناً يقال له: السمندل يدخل في النار ويتمرغ فيها فلا تؤذيه، وكنار إبراهيم عليه السلام.

(السيد مانكديم): فكذا في مسألتنا لو كان حدوث تصرفاتنا بمجرى العادة لجاز أن يختلف الحال فيها، حتى يصدق قول من قال: أنه شاهد في بعض البلاد النائية عنا من يقع منه الفعل عند الصارف، وينتفي عند الداعي وإنها تتأتى منه الكتابة ولما يعلمها ولا تعلمها، فلما تعلمها لم تتأت منه، ومن صدق مثل هذا الخبر فهو متحاهل أو غير عاقل.

(المهدي): وجوب اختلاف العادات لا يعلم ضرورة، ولا دليل عليه إلا حكمة الباري تعالى وعدله؛ لئلا يلتبس الجائز بالواجب، وهذه طريقة غير مرضية، لأن عدل الباري وحكمته لا يثبت إلا إذا أثبت أن أفعال العباد منهم، فأما مع تجويز خلقها فيهم فلا؛ لأن منها ما يقبح، وتجويز خلقه للقبيح ينافي العدل والحكمة، فاستدلالكم على أنها غير مخلوقة فيهم بما يفتقر إلى العدل والحكمة دور محض؛ لأنه لا يثبت أنها غير مخلوقة فيهم إلا إذا ثبت عدل الله وحكمته لما في بعضها من القبح، ولا يثبت عدل الله وحكمته إلا إذا ثبت أنه لا يخلقها فيهم.

 بقبحه، وهذا لا يتوقف عدله سبحانه عليه وإنما هو بعض القبيح الذي يتوقف العـــدل على العلم بجملته.

والحاصل أن المانع من فعله تعالى للقبح هو علمه بقبحه، وغناه عنه لا نفس القبيح فلا دور.

فإن قيل: لو سلم عدم الدور فيلزم أن لا يعلم العبد أنه محدث لفعله حتى يعلم عدل الباري وحكمته، وخلاف ذلك معلوم.

قيل: لا وجه للملازمة؛ لأن دليل العدل هو علمه بالقبيح وغناه عنه، ودليل كـــون العبد هو المحدث لفعله هو توقفه على دواعيه وصوارفه، فأين أحدهما من الآخر، هذا مع أنا لا نقول بجواز اختلاف العادات إلا لدليل الوقوع، والوقوع فرع للجواز.

قيل: أما الجمهور فقالوا: الداعي في حقهما مقدرًا؛ أي لو قدرنا لهما قصداً وداعياً لوقع تصرفهما بحسبه، ولهذا زاد بعضهم بعد قوله: وينتفي بحسب كراهتنــــا تحقيقــاً أو تقديراً؛ ليشملهما الدليل.

(المهدي): الحق أن النائم والساهي لا يقع عنهما الفعل الكثير إلا لداع كاليقضان بخلاف اليسير، فقد يصدر من غير قصد كتحريك الأصبع، ألا ترى أن النائم إذا صدر منه كلام، فإنما يكون لرؤيا رآها تدعوه إلى ذلك، وكذلك أفعاله الكثيرة، إذ قد يقوم ويريد الخروج لرؤيا رآها تفزعه أو تفرحه، وربما حركت المرأة يدها كما تفعل الطاحنة.

قال عليه السلام: ولست أقول أن الفعل لا يصح إلا لداع، بل أقول إنه لا فرق بين

النائم واليقضان في أن الفعل الكثير منهما يستلزم الداعي، وكذلك الجحنون إذ لا بد من باعث لهما على الفعل، فباعث النائم الرؤيا، وباعث الجحنون الخيال، وأما الساهي فمن البعيد أن يصدر منه فعل كثير في حال سهوه، وأما منع أصحابنا الداعي المحقق للنائم والساهي، محتجين بأن الداعي فعل، فإما أن يحتاج إلى داع آخر من فعلنا فيتسلسل أو ينتهي إلى داع ضروري، وهو لا يصح؛ لأن الله تعالى لا يفعل الظن أو الاعتقاد؛ لأنه فعله في النائم لكان علماً ضرورياً والمعلوم خلافه.

وقد أجاب المهدي عن ذلك: بأن الباعث على الداعي رؤيا وسبب الرؤيا خواطر، وفي محموع كلامهم أن هذه الخواطر داعية إلى الاعتقاد وهي من الله أو مــن ملــك أو شيطان بحسب الحال، أو فكر فأثبتوا للنائم اعتقاداً، وجعلوا الباعث عليه أخذ هذه الأسباب فما المانع من جعل الاعتقاد، وهو الداعي إلى الفعل.

وأما قولهم: لو انتهت إلى داع ضروري من جهة الله لكانت علماً، فيقال: قد جعلتم الداعي من جهة الله أحد الأسباب كما مر قريباً على أنه لا يلزم إلا لو كالاعتقاد من جهة الله، لكنا نقول: الاعتقاد من النائم والداعي يجوز أن يكون من جهة الله، وأن يكون عن غيره، فلا محذور على أنه قد اعترضهم الإمام المهدي، فقال في اطلاق أصحابنا: أنه لا يكون من الله لكونه جهلاً، نظراً لقوله والاسراء: (لم يست من الله لكونه عن غيره) وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّوْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكُ ﴾ [الاسراء: ١٠] وهي صريحة في أن الرؤيا قد تكون من الله.

قال عليه السلام: فالأولى أن يقال: الرؤيا تصور يصرف النائم ذهنه إليه، إما ابتداء أو يدعو إليه خاطر تنيبه من الله تعالى، أو من ملك بأمره أو من شيطان فيفعله الله عجرى العادة، وذلك التصور علم ضروري فلا يقبح بحال، وأما إيجاد الظن فإن جعلناه من جنس الاعتقاد، فالكلام فيه كما مر، وإن جعلناه قسماً برأسه منعناه من النائم. لأنه لا يكون إلا عن العادة وهي ممتنعة في حق النائم.

[الفائدة السابعة والعشرون: في دفع التعارض بين حديث «من سن سنة سيئة» وبين قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَرْرُ وَازْرَةُ وزْرَ أُخْرَى﴾]

[الفائدة الثامنة والعشرون: شروط الدعاء]

اعلم أن الله تعالى قد أمر بالدعاء ووعد بالإجابة، فقال تعالى: ﴿ الْمُونِي أَسْسَتَجِبُ لَكُمْ ﴾ [غانر: ٢٠] ﴿ فَاسْتَعِدْ بِسَاللهِ ﴾ [الاعراف: ٢٠] ﴿ فَاسْتَعِدْ بِسَاللهِ ﴾ [الاعراف: ٢٠] ﴿ فَاسْتَعِدْ بِسَاللهِ ﴾ [الاعراف: ٢٠] ﴿ وَلَكُمُ ﴾ ولكنه لا يتم الدعاء إلا إذا علم العبد بعجز نفسه عن الاستقلال بنفع نفسه ودفسع المضار عنها، وأنه لا غنى له عن توفيق الله ولطفه، ويعلم أن الله قسادر على كل المكنات وعالم بها، فإذا علم العبد أنه لا يحصل له ذلك إلا من ربه الذي لا يعجز عن شيء ولا يعزب عنه علم شيء، تحرك قلبه إلى الطلب برغبة وخضوع، وتضرع وخشوع، فقال: أسأل الله وأعوذ بالله؛ لعلمه بشمول علم الله وعموم قدرته، وصدق وعده، فيوجه طلبه إلى ربه وحده راغباً إليه قاطعاً لرجاه عمن سواه، خاصاً له بدعائه ونداه، كما نبه الله على الاختصاص وقطع الرجاء عن المخلوقين، بقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكُ فَا اللهُ عَلَى الاختصاص وقطع الرجاء عن المخلوقين، بقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكُ فَاللَّهُ وَإِياكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الغانة: ٥].

ومن رواية أهل البيت عليهم السلام عن علي عليه السلام عـــن النبي عليه قــال: «يقول الله عز وجل ما من مخلوق يعتصم بمخلوق دوني إلا قطعت أسباب السماوات وأسباب الأرض من دونه، فإن سألنى لم أعطه، وإن دعاني لم أجبه، وما من مخلـــوق

يعتصم بي دون خلقي إلا ضمنت السماوات والأرض رزقه، فإن دعاني أحبت. ، وإن سألني أعطيته، وإن استغفرني غفرت له».

وقال على عليه السلام في وصيته لولده الحسن: (والج نفسك في أمورك كلهــــا إلى الهك؛ فإنك تلجئها إلى كهف حريز، ومانع عزيز) رواه في النهج.

ومن كلام القاسم بن إبراهيم عليه السلام: (استعصم الله بعصمته التي لا تهتك، واسترشده إلى السبيل الذي ينجو به من الردى من هلك، واستوهبه التوفيق لهدايت والحظ الوافر من طاعته، وارغب إليه في إلهام حكمته واجتناب معصيته، وكل ذلك يدل على أنه لا ينال العبد الخيرات والبركات في دينه ودنياه إلا بمعونة الله، وأن الدعاء هو الوسيلة إلى جلب كل نفع، ودفع كل ضر في الدنيا والآخرة).

[الفائدة التاسعة والعشرون: في الإيمان]

اتفق المسلمون على أن الإيمان في اللغة هو التصديق، وأن المؤمن بمعنى المصدق، وأن اشتقاقه (۱) من الإيمان، ثم اختلفوا هل قد نقل في الشرع إلى معنى آخر؟ فقالت الزيدية كافة ووافقهم المعتزلة وجماعة من غيرهم: أنه قد صار حقيقة شرعية في معنى آخر، فقالوا: الإيمان هو أن يعتقد الحق بقلبه ويعترف به بلسانه، ويصدقه بعمله، وحاصله أن من استكمل الواحبات، واحتنب الكبائر فهو مؤمن، وإن لم يكن كذلك فهو فاسق لا يطلق عليه أنه مؤمن شرعاً، والدليل على ذلك أن الإيمان اسم مدح في الشرع، وقد ذكر الله تعالى المؤمنين في كتابه، ومدحهم وسماهم بأسماء حسنة، وحكم لهم بأحكام، وبين أنه لا يستحق هذا الاسم إلا من قال بقولهم، وعمل بعملهم، فقال عز وحلى: ﴿ وَاللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا

⁽١) أي المؤمن. تمت مؤلف.

وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفقُونَ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿ [الاننال: ٢-٤]، ويقول سبحانه: ﴿ إِنَّمَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحرات: ١٥].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ حَرِيــصٌ عَلَيْكُــمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النوبة: ١٢٨]مع قوله تعالى في الزاني والزانية: ﴿وَلاَ تَــــأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[النور: ٢].

وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ لاَ يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ... ﴾ الآية [التحريم: ٨].

والمعلوم أن الفاسق يحزى؛ لقوله تعالى في المحاربين: ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِ عِي الدُّنيَ الْهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٣]، وأيضاً الفاسق من أهل النار؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللّهِ فَوَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [آل عمران: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللّه وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [الساء: ١٤]، والفاسسق عاص متعد لحدود الله بالإجماع، ومن دخل النار فقد أخزي؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَسَنْ تُدْخِلِ النّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتُهُ ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فإذا كان الفاسق يخزى بإدخاله النار، وقد أخبر الله تعالى أن المؤمن لا يخزى، أنتج ذلك أن الفاسق ليس بمؤمن، وهذا واضح جلي؛ لأن الله تعالى وعد المؤمنسين وعداً مطلقاً بالجنة والأجر العظيم، كما قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُوْتِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ أَجْسِراً عَظِيماً ﴾ [انساء: ١٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِانَّ لَهُمْ مَسِنَ اللَّهِ فَضَدلاً كَبِيراً ﴾ [الاحزاب: ٤٧] وقال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ لاَ حَوْفٌ عَلَيْهِم وَلاَ هُم عَرْنُونَ ﴾ [يونس: ٢٢] والفاسق يخاف و يحزن، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً، تَحِينَهُمْ يَوْمَ يَلْقُونَهُ سَلامٌ وَأَعَد لَهُمْ أَجْراً كَرِيماً ﴾ [الاحزاب:٤٤] إلى غير ذلك من تحيية مُن وَلاً عَدين وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاعَد لللَّهُ وَاعَد لللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاعَد لللَّهُ وَاعَد لللَّهُ وَاعَد اللَّهُ وَاعَد اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاعَد اللَّهُ وَاعَد لللَّهُ وَاعَد اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاعَد لللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

الآيات، ولم يرد في الفسقة إلا الوعيد بالخزي والبوار والخلود في النار، نعوذ بالله منها، وما أحسن ما قاله الهادي عليه السلام بعد أن ذكر جملة من الآيات الدالة على مذهب أثمة العترة في حقيقة الإيمان شرعاً، ولفظه: فبهذه الآيات ونحوها علمنا أن اسم الإيمان فاضل شريف حسن، وأن من سماه الله مؤمناً مسلماً فقد مدحه الله مدحاً شريفاً، وأثنى عليه ثناء جميلاً وسماه بالفاضل من الأسماء التي جعلها الله أسماء لدينه، وصفاتاً لأوليائه، وأن من استحق هذا الاسم عند الله فهو ولي الله من أهل الجنة، وأن هذه الأسماء الحسنة الشريفة لا يستحقها الفحرة الفسقة العتاة الظلمة أصحاب الزنى، وشسرب الخمسور وشهادات الزور، وقذف المحصنات، وترك الصلوات، وقطع الطرق علمى الحجاج، وهدم المساحد، وتحريق المصاحف، وهدم الكعبة، وانتهاك حرم المسلمين، وفعل قسوم لوط ونحو ذلك من الأفعال الشنيعة القبيحة الفضيعة.

قلت: ونزيدك هنا بياناً وتأكيداً بإقامة الدليل على اعتبار أركان الإيمان، قوله مفصلة، فنقول: الدليل على أن الاعتقاد بالقلب ركن من أركان الإيمان، قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ ﴾ [النحل: ٢٠١] وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْواهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ٢١١] وقول سه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ٢١١] وقول باللسان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا الرَّسُولِ ﴾ وعلى القول باللسان قوله تعالى: ﴿قُولُولُ وا آمَنَا بِاللهِمَانُ وَلِهُ وَعلى باللهِ الرَّسُولِ ﴾ وعلى القيد الثالث وهو العمل بالجوارح والأركان، قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البيد: ٥] والدين عند الله الإسلام، والإسلام: هو الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمرُوا إِلاَّ لَيَعْبُدُوا اللَّهَ تَعالَى: ﴿وَمَا أُمرُوا إِلاَّ لَيَعْبُدُوا اللَّهَ تَعالَى: ﴿وَمَا أُمرُوا إِلاَّ لَمَعْبُدُوا اللَّهُ مَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدَنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْت مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدَنَا فِيهَا غَيْرُ بَيْتُ واحد، وقال تعالى: ﴿لاَ تَمُنُوا اللّه اللهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلاِيمَانِ ﴾ [المواد عالى: ﴿ الله الله عَلَى الله الله يَمُن عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلاِيمَانِ ﴾ [المواد عالى: ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَمُن عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلاِيمَانِ ﴾ [المراد: ١٨] فسمى الإسلام: إيماناً.

قال الهادي عليه السلام: فلما سمى الله عز وجل الصلاة والزكاة الدين، وسمى الدين

إسلاماً وسمى الإسلام إيماناً، علمنا أن الصلاة والزكاة من الإيمان والإسلام والدين.

قلت: وأيضاً سمى الله تعالى الصلاة إيماناً، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البنرة: ١٤٣] وهو الصلاة إلى البيت المقدس.

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [النت: ؛] قال: بعث الله عمداً على الله الله إلا الله، فلما صدق به المؤمنون زادهم الصلحة، فلما صدقوا به زادهم الركاة، فلما صدقوا به زادهم الحج، فلما صدقوا به زادهم الجهاد، ثم أكمل لهم دينهم، فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المالاة: ٣].

قلت: وإكمال الدين يكون ببيان شرائع الإسلام، وشعب الإيمان على التمام.

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن، قيل: يا رسول الله كيف يصنع إذا وقع شيء من ذلك؟ قال: ﴿إِنْ رَاجِعِ التَّوْبَةُ رَاجِعِهِ الإيمان ومن لم يتب لم يكن مؤمناً››.

وعن ابن عباس: (إذا زني العبد نزع منه الإيمان).

قلت: وهو صريح في أن الفاسق لا يسمى مؤمناً في عرف الشرع.

وعن أنس قال رسول الله على: «إن الرجل لا يكون مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقه، يبيت وهو آمن من شره، إنما المؤمن الذي نفسه منه في عناء والناس منه في راحة».

وفي حديث الحسن: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، وفي حديث ابن عمر عن رسول الله على الله

وعن ابن مسعود قال رسول الله على: «إن الصدق من البر وإن البر من الإيمان وإن الإيمان في الجنة».

وعن جعفر بن محمد عليهم السلام، قال رسول الله الله على : «من أصبع وضوءه، وأحسن صلاته، وأدى النصيحة لأهل بيت نبيه عليه الله المتكمل حقائق الإيمان وأبواب الجنة مفتحة له».

وفي البساط بإسناده: قال رسول الله على الله الله على الله على الله على أكون أحب إليه من نفسه، وأهلي أحب إليه من أهله، وعترتي أحب إليه من عترته، وذاتي أحبب إليه من ذاته».

وفي النهج عن علي عليه السلام: (المؤمن بشره في وجهه، وحزنه في قلبه أوسع شيء صدراً، وأذل شيء نفساً، يكره الرفعة، ويشنأ السمعة، طويل غمه، بعيد همه (۱)، كثير صمته، مشغول وقته، شكور صبور، ضنين (۲) سهل الخليقة، لين العريكة،

⁽١) أي همته. تمت مؤلف.

نفسه أصلب من الصلب، وهو أذل من العبد).

إلى ذلك من الأخبار، والآثار، وهي متضمنة لكثير مسن شعب الإيمان إلا أن النبي النبي الأعبار، والآثار، وهي متضمنة لكثير مسن شعب الإيمان متفرقة في النبي الأخبار، وكذلك كان الحال فيما يذكره أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جمعها النبي الأخبار، وكذلك كان الحال فيما يذكره أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جمعها النبي الأركان، وقد وقوله: «الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان،، وقد واواه في النبهج عن علي عليه السلام بهذا اللفظ موقوفاً، لا يعزب عنك أن ما أوردنا من الأخبار والأثار، وما في معناها تدل دلالة صريحة بأن الإيمان هو فعل الطاعات، واحتناب المقبحات وأن المؤمن في الشرع غير مشتق من الإيمان الذي بمعنى التصديق، بل هو اسم ارتجله الشرع لمن لا يستحق الثواب، والإحسلال والتعظيم مسن دون اشتقاق فيه.

قال الموفق بالله عليه السلام: ولم يكن من قبل معلوماً لأهل اللغة أنه يستحق بفعل هذه الشرائع ضرباً من المدح والإجلال.

(المهدي): ومن أوضح ما يستدل به على صحة نقل الشرع عن المعني اللغهور المهدي): ومن أوضح ما يستدل به على صحة نقل الشرع عن الستتار، كما يقال: فسقت الرطبة إذا ظهرت عما كان ساتراً لها، وللخروج عن الساتر للإضرار، كما سمت العرب الفارة: فويسقة أي خارجة عن ساترها للإضرار بالغير، وبالاتفاق بيننا وبين الخصم أن الزني وشرب الخمر فسق، وأن الشرع هو الذي وضع عليهما ها الاسم لا اللغة، فصح أن الشرع قد ينقل عن المعنى اللغوي إلى معنى شرعي، وإذا صح ذلك في الفاسق صح مثله في المؤمن، إذ لا قائل بالفرق بينهما، وأيضاً أهل اللغهة لم يضعوا اسم فاسق لمن خرج عن كونه مطيعاً إلى كونه عاصياً، بل وضعوه اسماً للظهور أو الخروج من ساتر الأضرار، كما مر، فلا يقال: إن تسمية الزنى فسقاً باعتبار المعنى

⁽٢) أي بخيل بإظهار فقره وحاجته للناس. تمت مؤلف.

اللغوي ومن ادعى ذلك، أو قال: أن المستعمل له في المعنى الشرعي أهل اللغة أكذبت الضرورة، وما ثبت في الفسق ثبت مثله في الإيمان، إذ لا فارق بينهما من علماء الأمة أصلاً، ومن الأدلة العقلية على ما ذهبنا إليه أن لفظ مؤمن اسم مدح على الإطلاق، ولفظ فاسق اسم ذم على الإطلاق، فلا يجوز أن يوصف بهما شخص واحد لتنافيهما، كما لا يحكم له باستحقاق المدح والسذم، ولأنه يؤدي إلى اجتماع التعظيم والاستخفاف، وهما نقيضان، والنقيضان لا يجتمعان.

[الفائدة الثلاثون: في الإيمان لا يوصف بالزيادة والنقصان]

ظاهر حكاية الأساس عن أثمتنا أن الإيمان لا يوصف بالزيادة والنقصان؛ لأنهـم قالوا: هو الإتيان بالواجبات، وترك المقبحات، وهو بهذا المعنـــى لا يقبــل الزيــادة، والنقصان، إذ من أخل بواجب أو ارتكب قبيحاً فليس بمؤمن، ومن اســتكملها فهـو مؤمن، والمراد باجتناب المقبحات اجتناب الكبائر؛ لأن الصغائر مكفرة، أما اجتنابها، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّنَاتِكُمْ ﴿ [انســاء: ٣١] ونحوها كتاباً وسنة.

وقال الموفق بالله: بل يزيد وينقص؛ لأنه فسر الإيمان بأنه أداء الطاعات واحتناب الكبائر، والطاعات تعم الواحب والمندوب، واحتج بأنه لا خلاف بأن ركعتي الفحر من الإيمان والدين والإسلام وإن كانت نفلاً، فدل على أن الإيمان ما ذكرناه.

قلت: وحاصله أن يزيد بالطاعة ولو نفلاً وينقص بالمعصية لا يقال: لو كان ذلك كذلك لزم صحة وصف إيمان الرسول النقصان؛ لأنه لم يزد على ما فعله مسن النوافل مع تمكنه من الزيادة، ووصفه بذلك لا يصح إجماعاً؛ لأنا نقول أما من جهسة اللغة إذا أريد به أنه على لم يفعل أزيد مما قد فعل من النوافل فهو صحيح، وإنما منسع وصفه الإيمان؛ لأنه يوهم الخطأ، كما لا يوصف بأنه منقص الطاعسة، وإن كانت الزيادة في النوافل طاعة تجنبا للإيهام، وتحسرزاً عنه. ذكر معنى هذا (الموفق بالله).

قال المهدي: والحاصل أن العبارات الموهمة لا يجوز إطلاقها، يوضحه أن الخشــــبة الثابتة في الأرض من آيات الله وهي حجة له على عباده، فإذا انكسرت أو ضعفت لم يحسن أن يقال انكسرت حجة الله تعالى أو ضعفت، لإيهامه.

قلت: ويمكن أن يجاب عن قول الناصر: أن القرآن يدل على الزيادة، ولا يدل على النقص بأن الزيادة إذا ثبتت ثبت مقابلها، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة، هذا وأما مــا ورد في القرآن من عطف الأعمال الصالحة على الإيمان فلا حجة للخصم فيه على أن الأعمال ليست من الإيمان؛ لجواز أنه استعمل الإيمان في معناه اللغوي لقرينة، وهي هنا العطف، ويجوز أن يكون من عطف الخاص على العام، وذلك شائع، ومنه عطف حبريل وميكــائيل علــى الملائكة سلام الله عليهم جميعاً.

[الفائدة الإحدى والثلاثون: في تفسير العلة والتعليل والمستند والشرط ونحوها]

كثيراً ما يذكر في كتب النظر والاستدلال العلة والتعليل والمستند والشرط والدور والمناقضة والمعارضة والملازمة والمناظرة، وبيان معانيها يحتاج إليه.

فالعلة: ما أثر في صفة أو حكم وجوباً حقيقة كالعقلية(١) أو مجازاً كالشرعية.

⁽١) أي كالعلة... إلخ. تمت مؤلف.

التعليل: تعليل الحكم بأمر المستند ويقال: السند بيان ما لأجله منع التعليل نحو لا نسلم ثبوت كذا لكذا، بل لكذا.

الشرط: ما يقف عليه وجود العلة أو تأثيرها.

الدور: وقوف كل واحد من الأمرين على ثبوت الآخر، أو وقوف العلم به علــــــى العلم بالآخر.

المناقضة: دعوى تخلف الحكم المعلل عما علل به في بعض المحال.

المعارضة: تعليل حكم المتنازع فيه بغير ما علل به المنازع.

الملازمة: كون الحكم مقتضياً للآخر، فالمقتضِي ملزوم، ومقتضاه لازم كالإنسانية تقتضى الحيوانية.

المناظرة: النطق بما أدى إليه نظر كل واحد من المتنازعين في حكـــم أو أحكــام خطاباً شفاهاً.



[الفائدة الثانية والثلاثون: في ارتفاع يقين الطهارة والنجاسة بخبر العدل]

ويرتفع يقين الطهارة والنجاسة بخبر عدل عند (الهادوية)، وفي شرح الفتـــح ذكــر الوفاق على ذلك، وسواء حصل معه ظن أم لا؛ لقيام الدليل على قبول خبره والعمل به في المسائل الاجتهادية.

(المهدي) ويستفصل في الأصح فيسال: بأي شيء تنجس مشلاً لجواز الحتلاف المذهب؟

(الإمام عزالدين): الظاهر من قول أصحابنا هو القبول من غير ســـوال؛ لأن أدلــة قبول خبر الواحد لم تفصل فيقبل فيه الرجل، والمرآة والحر والعبد عن أئمـــة العـــترة، إذ هؤلاء تتلقى منهم الأخبار عن النبي عليه المراقة وتقبل منهم في التحليل والتحريم، فكذا في مسألتنا إذ هي عملية يقبل فيها الظن، وكذا يقبل الأعمى؛ لأنه يمكنه العلم من جهة الحس، والخبر(١)، ويحصل الظن بخبره مع كونه ثقة.

[الفائدة الثالثة والثلاثون: في تفسير الماء القليل]

الماء القليل هو: ما يظن استعمال النجاسة باستعماله عند (م بالله) و (ط) إذ لـــولا ذلك لاستعمل كالكثير.

وعن (ية) ما يستوعب شرباً وطهوراً في مجرى العادة، وفيه رد إلى جهالة وتلزم قلة ما يستوعبه مائة ألف.

وقال (ن) و(ص بالله): بل هو ما دون القلتين؛ لقوله ﷺ: ﴿إِذَا بَلَغُ المَاءُ القَلْتَينَ لَمُ

⁽١) بأن يخبره غيره. تمت مؤلف.

يحمل الخبث» وأحيب بأنه مضطرب سنداً كما قرر في موضعه ومتنا، إذ قد روي بلفظ: قلتين وقدر قلتين أو ثلاث، وقلة وأربعين وبالتقييد بقلال هجر وبدونه، مع أنها تختلف صغراً وكبراً، فاعتبار ظن استعمال النجاسة باستعماله أقرب إلى معرفته، قالوا: يستلزم الدور إذ لا يعرف القليل إلا بظن إلا استعمال النجاسة، ولا يحصل الظين إذا كان قليلاً.

وأجيب: بالمنع إذ ظن الاستعمال دليل القلة ولا يتوقف على معرفتها.

قالوا: الظن يختلف باختلاف الأشخاص.

قلنا: لا يضر كغيره من الظنون.

قالوا: جعل ظن الاستعمال مناطأً يستلزم استواء القليل والكثير، ورد بأن ما ظن استعمال النجاسة باستعماله له فليس بكثير شرعاً.

(ي): القطرة في بعض صور القليل تلاشي حتى يعفي.

(المهدي): فله حكم الكثير حينئذ، ثم اختلف أهلنا في نجاسة القليل بمسا لاقاه، فذهب (هـ) و (ن) و (م بالله) و رط) إلى أنه ينجس بما لاقاه من النجاسة وإن لم تغير من أوصافه، لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [المدنر: ٦] ولا هجر إذ تستعمل النجاسة باستعماله، ولخبري الولوغ والاستيقاظ، وحديث: (رلا يبول أحدكم في الماء الدائم...) الخبر، وقوله في (استفت قلبك...) (دع ما يريبك...) ولترجيح الحظر.

 لونه أو طعمه ، أخص مما مر وما قيل: من القدح في الاستثناء لا يضر للإجماع علـــــى صحة معنى ما تضمنته هذه الزيادة، وخبر الاستيقاظ محمول على الاستحباب إن صح؟ لأن الشك لا يوجب كون الشيء نجساً.

(م بالله): بلا خلاف، وخبر الولوغ مطلق مقيد بالاستثناء، وقد قيل: إنه خـــــارج مخرج التعبد.

[الفائدة الرابعة والثلاثون: في الوضوء وما يتعلق به]

قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾ الآية [الماندة: ٧].

(الإمام عز الدين): لا خلاف أن مفهوم الغسل ومعقوله لا بد فيه مـــن إمسـاس البشرة الماء، واختلفوا فيما عدا ذلك، فقال جمهور الأئمة: لا يكون غســلاً إلا مــع السيلان، إذ لا يفرق بين المسح والغسل إلا به، فالمسح إمساسه بحيث لا يسيل فلو لم يشترط السيلان في الغسل لم يكن بينهما تفرقة.

(ن) و(الداعي): التفرقة حاصلة بدون السيلان، إذ الغسل استيعاب المغسول بالمساء سال أم لا، والمسح إمساس العضو بحيث يصيب ما أصاب، ويخطي ما أخطأ، ورد بأن تفرقة أهل اللغة بينهما معلومة من حيث أن البلة التي تسمى مسحاً لا يعتبر فيها إلا اتصالها بالمحل، وأما في البلة التي تسمى غسلاً فإنهم يعتبرون فيها السيلان، ولولا ذلك لم يكن للأمر بغسل بعض الأعضاء ومسح بعضها معنى، فأما الاستيعاب فهو: شامل لهما، ثم اختلف القائلون باعتبار السيلان في الغسل هل لا بد معه من الدلك أو لا؟

فقالت: (ية) لا بد مع السيلان من الدلك إذ مع عدمه يكون مسحاً أو صباً، أو غمساً لا غسلاً وطهارة عن حدث، ولقوله والمالية البشر، ولا يحصل الانقاء إلا بدلك، وقد صرح به في حديث على عليه السلام مرفوعاً، إذ قال في الغسل مسن

الجنابة، وادلك من حسدك ما نالت يداك، ولأمره والمستخليل اللحية والأصابع في الوضوء، ولتخليله والأصابع رجليه بخنصره، وطهارة من حدث فلا بد من إمرار اليد كالتيمم.

قيل: القرينة ما مر، قالوا: لم ينقل الدلك في وصف وضوئه عِلْتُهُ.

وأجيب: بأنه أغنى عنه ذكر الغسل؛ إذ هو من مفهومه، سلمنا فقد نقــــل قــولاً وفعلاً كما مر.

قالوا: يحتمل أنه لنحاسة أو للندب، قيل: لا احتمال مع أمره بتخليل الأصابع مع الوعيد على تركه، بقوله قبل أن تخلل بالنار، وقول على عليه السلام: (ما بال أقرام الوعيد على تركه، بقوله قبل أن تنبت اللحى فإذا نبتت تركوها) أو كما قال إذ هو حارج مخرج الذم والتهديد، فاقتضى الوجوب، وأيضاً فإن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب، والمتيقن والمظنون هو العادة في التنظيف، والعادة الشائعة التي تتم معها النظافة لابد فيها من الدلك، اللهم إلا أن يعتبر ما يقوم مقامه كجري الماء والمصاككة؛ لأن وضع فعل الغسل للتنظيف قطعاً، وذلك لا يحصل إلا بمجموع إمساس البشرة الماء والدلك، أو ما يقوم مقامه كجري الماء بقوة أو نحوه، لكن قول على عليه السلام: (وادلك مسن يقوم مقامه كجري الماء بقوة أو نحوه، لكن قول على عليه السلام: (وادلك مسن جسدك ما نالت يداك)، ربما ينافي اعتبار الجري القوي ونحوه في غير غسل النجاسة، لا فيها إذ المقصود إزالتها، وقد يقال: أكثر الأحاديث ليس فيها ذكر الدلك، فيحمل فيها إذ المقصود إزالتها، وعلى وجوبه في المواضع التي قد لا يبلغها الماء، نحو بين الأصابع وأصول الشعر، والمغابن أو في مواضع النجاسة، كما يدل عليه ما في الجامع الكافي عن القاسم أنه قال: يجزئ الجنب أن يغتمس في الماء اغتماسة إذا أنقى أعضاءه، الكافي عن القاسم أنه قال: يجزئ الجنب أن يغتمس في الماء اغتماسة إذا أنقى أعضاءه،

إلا أن يكون إنقاء ما أمر بإنقائه من قبل ودبر.

فر. بما أن ذلك لا ينقى بالانغماسة الواحدة، فدل على أن المأمور بانقائه موضع النجاسة، والظواهر تدل على أن إمساس البشرة الماء كاف في الغسل والوضوء، إلا فيما لا يبلغه الماء إلا بالدلك، وهي المواضع التي أشرنا إليها.

وفي الجامع الكافي عن علي عليه السلام في الجنب: (ورمسة في الماء تحزيـــه)، وفي نسخة: (تنقيه).

قال النبي على: ﴿ أَمَا أَنَا فَأَحْمَى عَلَى رأسي ثلاث حثيات فإذا أَنَا قد طهرت ، .

وقال وقال الطلق فأفض عليك الماء، ثم أحب الصلاة ، والإفاضة: صبب الماء ولو كان الدلك واحباً لبينه، إذ هو في مقام التعليم، وفي حديث الماء ولو كان الدلك واحباً لبينه، إذ هو الماء فأمسه بشرتك ».

وقال لمن رأى جانباً من عقبه جافاً: ((إن كنت أمسسته الماء فأمضه) فلو كان ثمسة أمر زائد على مجرد الإمساس لما جاز السكوت عليه.

وقد روي عن علي بن الحسين أنه قال: (ما مس الماء منك وأنت جنب فقد طهـر منك ذلك المكان).

وعن (با): (إذا انغمس الجنب أو غمس المتوضئ أعضاء الوضوء في المساء أحرزاً إذا عم ذلك الأعضاء)، هذا مع أن القول بعدم وجوب الدلك في الغسل والوضوء، هو قول أكثر علماء الإسلام، وقد وافقهم من أئمتنا عليهم السلام (زين العابدين وولسده الباقر، والقاسم بن إبراهيم و(م بالله)، وهو المفهوم من أقوال غير (١) (ية) فتأمل.

⁽١) يعني من الأثمة. تحت مؤلف.

[الفائدة الخامسة والثلاثون: حقيقة الأذان]

الأذان: إخبار بدخول الوقت، ولذلك حده أصحابنا وغيرهم شرعاً بأنه: الإعسلام بدخول الوقت بألفاظ مخصوصة، ولكونه خبراً فيكفي فيه الواحد كسائر الأخبار، ولا أعلم فيه خلافاً، ويدل عليه قوله في (روليؤذن لكم أحدكم) وقوله في (رواتخد مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً) ونحوه.

بل قيل: إنه لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً، وأما إن أذن واحد بعد واحد فلا بأس؛ إذ قد فعل ذلك في عهده وألى الماء واحتج على منع كونهما في وقــــت واحــد، بقوله والله علم الناس ما في النداء لاستهموا عليه».

قال: فلو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهام لغواً لا وجه له، وإذا ثبت أنه إخبار بدخول وقت الصلاة فاعلم أنه قد ذكر (أهل المذهب)وغيرهم اعتماد المؤذن في دخول الوقت وتقليده إذا كان ثقة عارفاً بالمواقيت، لقوله على: ((المؤذن مؤتمن...)) الخبر أي مؤتمن على دخول الوقت وعلى حرم الناس؛ لأنه يشرف من المواضع العالية، وإنما يعتمد على أذانه في الصحو دون الغيم؛ لأنه في الصحو مشاهد فهو مخسبر عسن مشاهد فيقبل ولو أمكن العلم.

(الصعيتري): وهذا إجماع وإن كان القياس أنه لا يجوز؛ لأنه تقليد مع إمكان العلم، ومثل ذلك لا يجوز في غير هذا الموضع، وأما في الغيم فكل يتحرى لنفسه، لأنه لا يخبر عن علم بل يتحرى، فلا يجوز لمن يمكنه التحري تقليده إذ المجتهد ليـــس لــه تقليــد محتهد مثله.

فَرع : وإذا بان خطأ المؤذن وجب على مقلده الإعادة ولو بعد الوقت، إذ لا تصح الصلاة قبل الوقت بالاجماع، ولا يجوز تقليد المؤذن إن غلب على الظن خطؤه كما قالوا: إنه لا يعمل بخبر العدل إن غلب على الظن كذبه.

[الفائدة السادسة والثلاثون: في أن للمصلي المؤتم تنبيه الإمام إذا ترك ركناً أو نحوم]

يندب للمصلي المؤتم تنبيه الإمام إذا ترك ركناً من أركان الصلاة أو زاده، أو أخل بشيء من واجباتها، وهذا مذهب (م بالله) و (ي)، واختاره بعض متأخري الآل عليهم السلام، وذلك يكون بالتسبيح للرجل، لقوله على: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة»، وقوله على: «إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفح النساء».

وفي المجموع عن على عليه السلام: التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء في الصلاة.

إلا أن ظاهر كلام (ي) أنه لا يقول: بالتصفيق للنساء كما يأتي، وذهب جماعة من الأئمة إلى أن ذلك كله مفسد للصلاة، قالوا: والحديث منسوخ أما التسبيح، فبحديث: «إن الله قد أحدث فلا تتكلموا في الصلاة» وأما التصفيق فقال (ي): هو إما منسوخ بقوله والله التسبيح والتهليل وقراءة القرآن»، وإما أن المراد أن المنبيه بالتسبيح إنما هو للرجال، وأما النساء فإنما شأنهن التصفيق كقولهمم: الرماح للرجال ولينساء مغازل، وليس المراد أن المغازل للحرب كالرماح، وإنما أراد نول قدرهن.

(الإمام عز الدين): وفي الجوابين تعسف، أما الأول فلأن النسخ للكلام لا للتصفيق إذا ثبت أنه قد شرع.

قلت: وقد ثبت بالنص، وأما الثاني فالذوق لا يساعد عليه، وليس للنساء تعلسق واختصاص بالتصفيق كتعلقهن واختصاصهن بالمغازل.

قلت: مع أن الأمر به بقوله: «وليصفح النساء»، ينافي تأويله، وأما دعــوى نســخ التسبيح بالنهي عن التكلـــم في الصــلاة فيدفعــه مــا في بعــض الروايــات مــن قوله على الله تتكلمــوا إلا بذكــر الله»

فاستثنى الذكر والتسبيح، ذكر على أنه لا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع بين الأدلة، وهو هنا ممكن، بأن يقال: حديث النهي عن الكلام عام وحديث التسبيح خاص، والواحب بناء العام على الخاص، وقد روي أن حديث النهي عن الكلام متقدم لأنه في مكة، وحديث الأمر بالتسبيح متأخر لأنه في المدينة، والمتقدم لا ينسخ المتأخر، وهل التنبيه بالتسبيح أو التصفيق واحب أو مستحب أو مباح؟

الظاهر الاستحباب لوجود ما يصرف ما يقتضيه الأمر من الوجوب

وهو ما أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر أنه قال: رخص رسول الله والله الله الله عن ابن عمر أنه قال: رخص رسول الله والله الوجوب التصفيق وللرجال في التسبيح، والرخصة ما كان عليى خيلاف دليل الوجوب أو التحريم.

قال في الزوائد: وإسناده حسن.

[الفائدة السابعة والثلاثون: جواز تعجيل إخراج الزكاة قبل الحول]

ذهب زيد بن علي و (هـ ق) و (م بالله) وغيرهم من أهل البيت عليهم السلام إلى أنه يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول؛ لخبر علي عليه السلام أن النبي التحكير تعجيل من العباس صدقة عامين ونحوه، ولظواهر أدلة، وجوب إحراج الزكاة فإنها مطلقة غير مقيدة، وإطلاقها يدل على صحة إخراجها في أي وقت.

وقال (ن): لا يجزي، لقوله على: ﴿لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول،،

قلنا: النفي متوجه إلى الوجوب، وهو لا ينافي جواز التعجيل، دليلهُ خبر العبـــاس، وأيضاً نقول: بموجبه إذ ليس بزكاة حتى يحول الحول.

قيل: كالصلاة قبل الوقت.

قلنا: الوقت سبب، فلم تصح قبله، والحول شرط أولا مانع من تقديم الشيء على شرطه، إذا كان شرطاً في الوجوب^(۱) احترز به عن شرط الصحة فإنه لا يجوز تقديم المشروط عليه كالوضوء فإنه لا يجوز تقديم الصلاة عليه، دليله: الحج فإن الاستطاعة شرط في وجوبه، وهو يصح تقديمه قبلها.

فإن قيل: الحول جزء من السبب، فكما لا يصح التعجيل قبل النصاب بالاتفـــاق، كذلك لا يصح قبل الحول.

قيل: قولكم الحول جزء من السبب مدفوع بخبر العباس، فإنه يدل على أن الحسول ليس جزءاً من السبب، وإلا لما تعجل منه الني المنظمة على أن السبب والشرط لا يتوقف أحدهما على الآخر، وأيضاً الباعث على الوجوب هو ملك النصاب لا الحول، وقد تقرر في الفائدة عدد (٢٨) (٢) أن الباعث هو السبب وحده.

(المهدي): ويصح الإعوام لخبر العباس، إذ لا فرق بين العامين فما فوقهـــا، وبــه خصوا حواز التعجيل بالمالك المكلف، فلا يصح من وصي أو ولي؛ لأن تصرفه يجب أن يكون على وفق المصلحة، ولا مصلحة للصبي ونحوه في التعجيل؛ لجواز ذهاب المال قبل وجوب الإخراج ولأن التبرع بإخراج المال قبل وجوبه إنما يكون للمالك.

⁽١) احترز به عن شرط الصحة فإنه لا يجوز تقديم المشروط عليه كالوضوء فإنه لا يجوز تقديم الصلاة عليه دليله. تمت منه.

⁽٢) الفائدة (٢٨) هي الفائدة (٢١) بعد ترتيبنا المشار إليه في مقدمة التحقيق.

[الفائدة الثامنة والثلاثون: عدم جواز تعجيل الزكاة عما لم يمك]

ولا تعجل الزكاة عما لم يملك عند (الهدوية)، فلا يصح عن دون نصاب ولا مسن نصاب لنصابين، كما لو لم يملك إلا ما عجل فلا يعجل عشرة عسن مائتين لعام، إذ كمال النصاب طرفي الحول شرط، وكمال النصاب جزء من السبب، كما أن السوم وكون المال للتجارة وحصاد المعشر جزء من السبب، فلا يجزي الإخراج قبل ذلك، وإنما اعتبرت هذه جزءاً من السبب؛ ليتحقق بها الغنى الذي يصلح سبباً لوجوب الصدقة، كما أشار إليه الشارع في قوله والم الله في الله الشارع في أموال الأغنياء...» الخبر.

[الفائدة التاسعة والثلاثون: في تكميل النصاب بالمعجل إلى الفقراء]

اختلف أئمتنا عليهم السلام في تكميل النصاب آخر الحول بالمعجل إلى الفقراء، فقسالت (العترة): لا يكمل به، إذ هو إليهم تمليك، فلا يزكى كما لو باعه أو أتلفه، وقال (ص بسالله) ليس بتمليك، وقال الإمام الحسن بن يحيى القاسمي: تمليك مشروط بالانكشاف كالأجرة المعجلة قبل استيفاء المنفعة، فإذا نقص النصاب آخر الحول بأكثر من الزكاة انكشف عدم وجوبها فينتقض التمليك، إذ لا دليل على أنه يغتفر هذا النقص فلرب المال الارتجاع من الفقير كالمصدق، إذ لا فرق؟ لأنه لم يعجل إلا عن الواجب أن يريد به التطوع (١).

(المهدي): فأما إلى المصدق فغير تمليك، بل هو كالوديع لرب المال، إذ ليس بمتطوع إليه، بخلاف الفقير فينعكس الحكم ويتبعها الفرع فيهما إن لم يتمم به، إذ هو فـــائدة متصلة كالصوف واللبن(٢).

⁽١) أي إذا انكشف عدم الوجوب فهو تطوع. تمت مؤلف.

⁽٢) يعني أن المعجل يجب رده على المصدق دون الفقير. تمت مؤلف.

[الفائدة الأربعون: لا يجزي الإخراج قبل الحصاد]

ولكون حصاد العشر جزء من السبب (١) فلا يجزي الإخراج قبله عند (ه ق) و (م بالله)، وأيضاً هو متقدم على السببين وهما الحصاد وملك النصاب؛ لأنهما الباعث على الوجوب، والباعث هو السبب، وقال (ي): يجوز كتعجيل الفطرة، قلنا: الشخص أحد السبين.

(المهدي): ولا عن ماشية وحملها لذلك.

(الهادوية): ولا يجزي التعجيل بنية النطوع، إذ ليس بزكاة.

(ط): ولا بنيته زكاة تطوعاً للتنافي.

قال (ط): ولو نوى عما يملك وعما لم يملك، لم يجز ما لم يتميز.

(المهدي): وإذا انكشف نقص النصاب أو ردة المالك ردها المصدق أو بدلها يـــوم المخاصمة إن تلفت لا الفقير لتعلق القربة بإعطائه إن لم يعلمه عند دفعها أنها زكاة، إذ هو كالشرط عليه.

قال (ي): فإن أتلف النصاب لم يرجع مطلقاً، إذ تفريطه اختيار كونها زكاة.

(المهدي): وفيه نظر (المهدي)، فإن استغنى الفقير، أو ارتد به قبل الحول فالعـــــبرة بحال الأخذ عنده كالعكس.

[الفائدة الإحدى والأربعون: إذا مات المعجل للزكاة]

⁽١) الظاهر ﴿وَآتُوا حَقُّهُ... ﴾الآية. تمت مؤلف.

الفقير إن عرف قبل الدفع أنها زكاة، ولعل الوجه انكشاف عدم الوجوب على الدافع.

[الفائدة الثانية والأربعون: في أن الخرص يرد على أصحابه بحصتهم من النصف]

في خبر علي عليه السلام أن النبي و النبي عن عبدالله بن رواحـــة إلى أهـــل خيـــبر، فخرص عليهم ورد عليهم بحصتهم من النصف، رواه في المجموع، وله طرق أخرى عن بعض الصحابة، وفيه دلالة على أنه يكفى واحد في الخرص، ولا أعلم فيه خلافاً.

[الفائدة الثالثة والأربعون: في إلفاء شرط خلاف موجب النكاح]

ويلغو شرط خلاف موجب النكاح كعلى أن لا ينفقها، أو لا يتزوج عليها، أو لا يكلم أباها، أو على أن تخرج من بيته متى شاءت، لقوله الله الله فهو باطل، أي غير موافق لمقتضى الكتاب، ومقتضاه أن النكاح يوحبب خلاف هذه الشروط.

[الفائدة الرابعة والأربعون: وجوب الوفاء بالشرط في النكاح]

وإذا عقد بألف إن لم تخرج من بلدها أو ألفين إن أخرجها صح العقد والشرط، لعموم قوله على: ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] إلا ما خصه دليل، ولا دليل على بطلان هذا، فيلزمه الألفان إن لم يف بالشرط، فإن وقع التواطؤ على ذلك، و لم يذكر في العقد الألف فلها الرجوع أيضاً بالألف الآخر إن لم يف بالشرط؛ لأن المتواطئ عليه كالمنطوق به.

[الفائدة الخامسة والأربعون: حكم الزوجة إذا لم تكن ناشزة]

إذا لم تكن الزوجة عاصية بالنشوز كالصغيرة والمجنونية، والمحبوسية ظلمياً لم تسقط نفقتها.

[الفائدة السادسة والأربعون: حكم تعليق الطلاق بشروط متعددة]

إذا علق طلاق امرأته بشروط متعددة معطوفة بالواو، لم تطلق إلا بفعل مجموعها، نحو: إن أكلت وشربت وركبت فأنت كذا، لم تطلق إلا بفعل الثلاثة ولا يعتسبر الترتيب؛ إذ الواو لمطلق الجمع، والوجه في وقوع المشروط، قوله على: ﴿أَوْفُسُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١](١) وقوله على: ﴿المؤمنون عند شروطهم)».

فَرْع : ويقع بمجموع الشرط والجزاء، إذ هو معلق بحدوث الشرط... (٢) حسدث، وكسائر المشروطات: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الانفال: ٦١]ونحوه ولا يقسال: عند وقوع الشرط قد عدم الطلاق؛ لأنا نقول عند وقوع الشرط، فكأنه يجدد اللفسظ بإيقاع الطلاق، وهو فائدة التعليق.

[الفائدة السابعة والأربعون: حكم الحاضن]

ولا يرجع الحاضن بما أنفق على الطفل من غير إذن ولي المال مـــن أب أو وصـــي

⁽١) ومن قال لامرأته أنت طالق إذا قدم زيد فقد عقد طلاقها بقدوم زيد، فلهذا كان مندرجاً تحت الآية، وكذلك الخبر فإنه يدل على أن من خلق المؤمن الوفاء بالشرط، وأن لوقوع الشرط تأثـــيراً في وقـــوع مشروطه. تمت مؤلف.

⁽٢) فراغ في نسخة المؤلف.

أو حاكم، إذ لا ولاية له على المال إلا الأم؛ حيث غاب الأب أو تمرد فلها الرجوع بالنفقة إن نوت الرجوع، إذ لها ولاية كالوديع إذا أنفق على الوديعة، وكذا لها الرجوع مع النية في أجرة الحضانة كالنفقة بلا حاكم، إذ ولايتها أخص من الأب والحاكم.

[الفائدة الثامنة والأربعون: فيما هو سبب وجوب نفقة الزوجة]

سبب وجوب نفقة الزوجة هو: ملك منافع البدن بالعقد لا العقد، فإنما هو سبب السبب وجوب نفقة الزوجة هو: ملك المنافع صح منها إسقاط النفقة بأن تنوي التبرع عنه، ولا رجوع لها، والحال هذه كما لها أن تبرئه عن الماضي؛ لأنها قد استحقته، ولما كان السبب مستمراً جرى استمراره مجرى تجدده فلا يصح إبراء الزوجة من المستقبل ولأنه إبراء من الحق قبل ثبوته، وذلك لا يصح؛ إذ هو قبل السبب الذي هو ملك المنافع؛ لأن ملكها إنما يتجدد بتجدد الأوقات.

[الفائد التاسعة والأربعون: في جواز إسقاط الزوجة حقها من القسم]

للزوجة إسقاط حقها من القسم؛ بأن تهب نوبتها إجماعاً، وسواء كانت الهبة للزوج أو لبعض نسائه، كما وهبت سودة قسمها لعائشة؛ ولأن ذلك حق لها لا يتعلق بغيرها فصح لها التصرف فيه، إذ هو إسقاط بعد وجود السبب، وهو العقد إلا أن للزوج منعه من الهبة إذ الحق له، ذكره في البحر.

قال في تتمة الشفاء: ولها الرجوع في ذلك؛ لأنه حق يحصل حالاً فحـــالاً فحـــرى هجه المنافع.

⁽١) يقال: سبب السبب سبب. تمت مؤلف.

قال في البحر: فيقضيها ما فوت بعد العلم برجوعها لا قبله كالمباح له.

[الضائدة الخمسون: في إسقاط الخيار قبل حصول سببه]

في إسقاط الخيار في البيع ونحوه قبل حصول سببه، وجملة الخيارات على ما ذكرره أصحابنا اثنا عشر خياراً:

أحدها: خيار المجلس وهو مشروع قبل التفرق بالأقوال إجماعاً، وأما بعده فقـــال (زية): لا يثبت إذ قد لزم البيع بالعقد إلا أن يشرط، لقوله في (إذا اختلف البيعان فالقول ماقال البائع أو يترادان ونحوه، ولم يفصل وقال: (زين العــابدين، و(سا)، و(ن)، و(ي) وروي عن علي عليه السلام: بل يثبت ما لم يتفرقا بالأبدان، لقوله والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا في ونحوه، والتفرق: حقيقة في التفرق بالأبدان.

(المهدي): أن أجمع على صحة الخبر فهو أقوى، ولا يعارضه ظاهر، قوله تعسالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [انساء: ٢٩] ونحوها بل كسالمطلق والمقيد، ولا القياس على النكاح والإجارة، إذ الخبر أقوى ولكون سببه العقد، فقال في البحر: أنسه يبطل بإبطاله قولاً حال العقد أو بعده لا قبله، أو فعلاً كبيع المبيع أو إعتاقه أو نحوه.

قلت: كالقيام من الجلس لفعل ابن عمر.

الثاني: خيار الشرط، وهو مشروع إجماعاً لخبر حبان.

الثالث: خيار الرؤية، وهو مشروع عند الأكثر، لقوله ﷺ: «من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه».

الرابع: خيار الغرر لخبر المصراه.

الخامس: خيار تعذر تسليم المبيع كالمغصوب والمرهون، وهو للبـــائع والمشـــتري

(المهدي) إذ هو كالموقوف(١) (ي) بل للمشتري فقط إن جهل لا أن علم كالمؤجر.

السادس: فقد صفة ذكرت حال العقد لا قبله إلا لعرف أنه كالمذكور حاله، وهو مشروع، إذ لا خلاف في صحة اشتراط ما يقتضيه العقد كتسليم الثمن، فصح اشتراط صفة الفضل قياساً.

السابع: خيار المغابنة، وهو مشروع لخبر حبان، وإنما يثبت لصبي أو متصرف عــن الغير غبن فاحشاً؛ لقوله عِلْهُمْ: ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾ رواه في الانتصار.

قالت: (العترة) ويثبت في البيع والشراء إذ لم يفصل الدليل، وهو خبر حبان.

الثامن: خيار معرفة قدر البيع(٢) وقدر الثمن، كما في بيع الصبرة، ودليله: القياس على خيار العيب.

التاسع: خيار تعيين المبيع.

العاشو: خيار الإجازة في البيع الموقوف.

الحادى عشو: خيار الخيانة في المرابحة والتولية.

الثاني عشر: خيار العيب، وهو والرؤية ثابتان بالنص، وغيرهما بالقياس.

قلت: بل وخيار الجحلس والشرط والغرر فإنها ثابتة بالنص كما مر.

واعلم: أن لكل من هذه الخيارات سببا يترتب عليه عند (أصحابنا)، ولا يصع إبطاله قبل حصول سببه، فسبب خيار الشرط، وفقد الصفة الشرط الملفوظ به حــال العقد أو قبله مع حري العرف به، وسبب خيار الرؤية الرؤية.

⁽١) أي المبيع الموقوف. تمت مؤلف.

⁽٢) وقيل: إنما يثبت في الشراء. تمت مؤلف.

عند (ي): فلا يبطل بالإبطال قبل وجودها.

(المهدي) وهو (هـ): بل العقد فيبطل بإبطاله قبل الرؤية، وقيل: سببه وسبب خيار معرفة قدر المبيع أو الثمن الجهالة على الأصح، ذكره النجري، والظاهر أن الخيار، قال واحد فيهما، فقيل: الجهالة، وقيل: العقد، وقيل: الرؤية والمعرفة، كما في المعيار، قال فيه: وسبب ما عدا هذه النقص الحاصل في المبيع، وكل من هذه الخيارات يصبح إسقاطه بعد وجود سببه لا قبله لما تقرر من أنه لا يصح إسقاط حق قبل وجود سببه.

نعم أما ما كان سببه ممتدًا فلا يصح إسقاطه كخيار تعين المبيع، وتعـــذر التســـليم وخيار الرؤية، ومعرفة مقدار المبيع على القول بأن سببهما الجهالة.

[الفائدة الإحدى والخمسون: في أن أوراق العملة من المثليات كالنقدين]

أوراق العملة من المثليات كالنقدين فتضمن بمثلها، فإن عدم المثل فالقيمة للتعسفر، ودليل كونها من المثليات صدق حقيقة المثلي عليها، وهي استواء أجزائها صورون بالمشاهدة ومنفعة وقيمة، وقد ذكر في البحر أن العدد المستوي كالمكيل^(۱) والمسوزون على أن الظاهر أنها مضبوطة بالوزن، وإذا ثبت كونها مثلية ثبت لها أحكام المثلي في الضمان وغيره، ومن ذلك أنها تكون مبيعاً إن عينت، نحو: بعت منك هده السورق بهذه السلعة أو قوبلت بالنقد؛ لأن النقدين الذهب والفضة لا يكونان إلاثمناً بالإجماع، فإذا قال: بعتك هذه الأوراق بعشرة دراهم صح البيع كما لو قال: بعتك هذا الطعام بعشرة دراهم، وإذا كان بذمته مائة من الأوراق مثلاً فقضاه بها من النقديسين صحح بشرط قبض الدراهم قبل الافتراق؛ لئلا يكون من بيع الكالي بالكالي أي المعدوم

⁽١) في كونه مثلياً. تمت مؤلف.

بالمعدوم؛ لأنه منهي عنه، ولو باع ورقاً لا يملكها بدراهم لم يصح؛ للنهي عن بيع ما ليس عندك، وأما بيعها بدراهم نسأ فإذا كانت مضبوطة بالوزن فيجوز بيعها بدراهم ودنانير نسأ للإجماع على جواز شراء الموزون بهما نسأ.

[الفائدة الثانية والخمسون: في حكم من اشترى ثم ادعى عيباً]

وإذا ادعى المشتري أن العيب الذي في المبيع حادث عند البائع، فالبينة على المشتري والقول للبائع فيما يحتمل الحدوث مع كل واحد منهما، وذلك كخرق الثوب، فيان القول في ذلك للبائع مع يمينه؛ لأن الأصل عدم العيب، ويمينه على القطع، حييت لا يعلم أن العيب حدث عنده، ويجوز له ذلك استناداً إلى الظاهر، وقد أفتى به الإمام المطهر، وقرر للمذهب، فأما ما يعلم ضرورة تقدمه كزيادة عضو أو نقصان خلقة فالقول للمشتري بلا بينة ولا يمين، وله رده على البائع إذا جهله، وهكذا القول في الداء العتيق.

وأما فيما يعلم تأخره ضرورة كالجرح الطري، فالقول للبائع بلا بينة ولا يمين، وأما الطلب في الحيوان إذا ظهر قبل أن يوفي مع المشتري أربعين يوماً فالظاهر أنه من عند البائع، فإن كان من بعد الأربعين فلا شيء على البائع إلا أن تكون بلد المشتري لا يصيب دوابها الطلب.

[الفائدة الثالثة والخمسون: في صحة بيع الوارث لقضاء الدين]

وإذا باع الوارث للقضاء مع عدم الوصي أو لتراخيه صح البيع، والقول له في أنـــه باع للقضاء. ذكره في التاج وهامشه.

[الفائدة الرابعة والخمسون: حكم من وكل في ماله انصرف إلى الحفظ]

وإذا قال: وكلتك في مالي انصرف إلى الحفظ فقط، وليس له أن يبيع أو يهب أو غير ذلك مما لا يتعلق بالحفظ، إذ يحمل المطلق على الأقل، والأقلل الحفظ إلا أن يفوضه، فله التصرف في ماله فيما فيه مصلحة للموكل، وكذا لو قال في التفويض فيما يضرني وينفعني فليس له التصرف بما فيه ضرر كالهبة والعتق ونحوهما، عملاً بظاهر اللفظ؛ لأن العرف إنما يقتضي في مثل ذلك التصرف فيما فيه مصلحة، وإنما يؤتي بقوله: فيما يضرني للمبالغة في صحة الوكالة وتقريرها.

[الفائدة الخامسة والخمسون: ويحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه]

(زين العابدين) و (هق) و (ن) (ص بالله) و (ي) ويحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النسأ، لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرَّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] والرباء لغة هو الزيادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوا فِي أَمْوالِ النَّاسِ ﴾ [الرب: ٣٩]أي من زيادة، وظاهر الآية يدل على تحريم كل زيادة في بيع إلا ما خصه دليل، ولا تعارضه آية البيسع؛ لأن هذه حاضرة وخاصة، وآية البيع مبيحة وعامة، والحاضر أرجح من المبيح، والعام يجب بناؤه على الخاص، ووجه عمومها أنها تتناول البيع الذي فيه ربا وما لا ربا فيه، ولا يرد عليه بيع الشيء بأكثر من سعر يومه نقداً؛ لأنه مخصوص بالاجماع. ذكره الصعيتري.

واحتجوا أيضاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَــنْ تَــرَاضٍ ﴾ [الساء: ٢٩] والمعلوم أن المشتري غير راض به، وإنما دخل فيه اضطرارًا فأشبه المكره وللنهي عن بيع المضطر، كما روي عن علي عليه السلام أنه قال: (إنه سيأتي علــــي النـــاس زمـــان

عضوض يعض الموسر على ما في يده، و لم يؤمر بذلك)، قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَنسَسوا الْفَضْلُ بَيْنَكُمْ ﴿ [البنرة: ٢٣٧] ويُبَايَعُ الْمُضْطَرُونَ، وقد نهى رسول الله ﴿ عَلَى عَسْ بيسع المضطر. الخبر، ولأن هذه الزيادة لا يقابلها لا المدة فيجب أن يحرم كما لو اشترى شيئاً بثمن معلوم، ثم يزيد في ثمنه ليؤجله فإنه لا يجوز بلا خلاف. فكذلك هذا.

(زيد) و (م بالله): بل يجوز، ورواه في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى، وهـو قول جمهور العلماء؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلُّ اللهُ الْبَيْعَ ﴾ [ابترة: ٢٧٥]، وقول ما تَدَايَنتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ [ابترة: ٢٨٢] فأحل بيع النسيئة إلى أحل معلوم، وليس برباً؛ لعدم العلة المقتضية له، ولا نسلم عدم الرضا به إذا دخل فيه مختاراً، وإلا لزم في من باع مختاراً لحاحة نفسه أو عائلته بلا غبن وهو يكره خروج المبيع عن ملكه، ولا قائل به وليس من بيع المضطر.

(الحسن بن يحيى): لأن بيع المضطر هو أن يؤخذ الرجل بالخراج أو ما لا بد له من أدائه، وما لا طاقة له بدفعه فيبتاع السلعة بأضعاف ثمنها، أو بيع العقدة لحالة الضرورة بالثمن الوكس الشديد، فهذا مما نهي عنه ولا ينبغي الشراء منه؛ لأن المسلم أخو المسلم ينظر لمنه.

وَرع : (ية) و(ن) فأما بيع الجملة بســعر التفــاريق بنســأ فجــائز إذ الجملــة هي التفاريق.

قيل: وهو مشروط بأن يكون التفاوت بينهما قدر ما يتغابن الناس بمثله لأنه إذا كان كذلك لم يعلم أن الزيادة لأجل المدة.

فَرع : (ط) و(ي) وما فسد لأجل الربا فباطل لا يملك بالقبض؛ للإجماع على بطلان الربا، فلا يملك ربحه بل يرد لمالكه إن عرف، وإلا فلبيت المال (حم)، بل يملك لأجل الخلاف كسائر العقود لكن يلزمه التصدق به، (ي): إنما ملك في غيره لاستناده إلى عقد، والعقد في الربويات مرتفع للإجماع على تحريمه.

(المهدي): وفيه نظر إذ المجمع عليه غير المختلف فيه.

قال: والأقرب ملكه بالقبض كغيره، قالوا: تسليمه كالمشروط بملسك بدلسه فهسو كعدمه

أجاب: بل مشروط بتسليمه أي البدل لأجل العقد وقد وقع فصح.

[الفائدة السادسة والخمسون: صحة بيع الشيء بزيادة لا لأجل النسأ]

(المهدى): وما باعه بزيادة لا لأجل النسأ صح؛ لارتفاع علة المنع وهـــي الزيــادة لأجل النسأ، وهذا هو الذي ذكره على خليل على مذهب (هـ)و (ن).

[الفائدة السابعة والخمسون: فيما تعلق بسبب هل يجوز تعجيله أو لا]

ما تعلق بسبب فلا يجوز تعجيله عليه.

(الصعيتي): إجماعاً، (هـ) ويجوز فيما تعلق بسببين تعجيله قبل حصول الثاني منهما، وفيه نظر؛ لأنه إذا كان الثاني سبباً لم يجز التعجيل قبل حصوله، وإنما يجوز إذا كان شرطاً في الوجوب⁽¹⁾، وهو مراد الأصحاب إلا أنه قد يطلق السبب على الشرط؛ لأنه قد يتوقف وجود الحكم على وجودهما، وينتفي بانتفائهما وإن كان السبب يلزم من وجوده وجود الحكم بخلاف الشرط، وقد ذكروا للفرق بينهما ضابطاً وهو أن كل أمرين وقف عليهما حكم فصح اجتماعهما عند لزوم الحكم، وكان الباعث على الحكم أحدهما دون الآخر كان الباعث السبب، والآخر هو الشرط وإن لم يصح اجتماعهما كانا جميعاً سبين، ونزيده بياناً بأن يقال أنه يجب النظر في الأوصاف، فإن

⁽١) أي لا من الصحة فلا يجوز تعجيله كالوضوء فإنه شرط في صحــــة الصـــلاة فـــلا يجـــوز تقديمـــه عليه. تمت مؤلف.

كان مجموعهما مناسباً فالكل سبب أو كل واحد منها مناسب، فكل واحد سبب فالأول كالقتل العمد العدوان، والثاني كأسباب الحدث الموجب للوضوء وإن ناسب البعض في ذاته، والبعض الآخر في غير ذاته، فالأول سبب، والثاني شرط، والمناسب لا يكون جزاءً من السبب هو ما يتحقق به الأمر الذي يكون سبباً للوجوب.

قوله: أن الحكم قد يتوقف وجوده على السبب والشرط معاً، ليس على ظاهره، بل المراد أن المتوقف عليهما هو الوجوب المضيق لا مطلق الوجوب، وذلك كالنصاب والحول، فإنه قبل النصاب المالي ملك خالص للمالك، وبعده قبل الحول ملكه باقي إلا أنه قد تعلق به حق الله تعالى بقدر الزكاة، لكنه تعلق ضعيف لا يمنعه التصرف، وبعد الحول خرج ذلك القدر عن ملكه وصار النصاب مشتركاً بينه وبين المصرف، غير أنه بقي له فيه حق الصرف، وهذه القاعدة عظيمة الفائدة إذ يترتب عليها كثير من المسائل الفرعية، وسيمر بك شيء منها إن شاء الله في هذا المجموع، ولنذكر من ذلك صدورة كالتمثيل لما اشتملت عليه هذه الفائدة، وذلك مسألة إسقاط الشفعة قبل عقد البيع:

ذهب الأكثر إلى أن سبب ثبوت الشفعة العقد فلا تبطل بالإبطال قبله، إذ هو إسقاط للحق قبل ثوبته، فلا تأثير له كإبطال الأجنبي، ولا خلاف فيه إلا عسن البيق والثوري، وحجتهما قوله علي الله الما يحل لشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء تركى، فصح الترك قبل البيع.

(المهدي): إنما أراد إن شاء شرى وإن شاء ترك الشراء، فلا مدخل للشفعة هنا (ي): والإجماع على خلاف ذلك أي على خلاف قولهما.

قلت: مع أن قول الأكثر متضمن لإجماع أهل البيت عليهم السلام، إذ لم ينقل عن أحد منهم خلاف في ذلك.

[الفائدة الثامنة والخمسون: حكم من اشترى شقصاً وأوصى به]

ومن اشترى شقصاً فأوصى به لشخص، ثم مات وحضر الشفيع فهـــو أولى بــه؛ لتقدم حقه على الوصية، والثمــن للورثــة لا للموصــى لــه، إذ لم يــوص لــه إلا بالعين لا ببدلها.

[الفائدة التاسعة والخمسون: حكم الشروط المفسدة للبيع]

والشروط المفسدة للبيع إنما تفسده إن قارنت العقد، لا لو تقدمت أو تأخرت وانبرم العقد على وجه الصحة من غير شرط، إلا أن يجري عرف بأن المشروط قبل البيع كالمشروط حاله.

[الفائدة الستون: في حكم بيع الولي أو المنصوب]

وإذا باع الوصي أو المنصوب شيئاً من التركة للدين أو الوصية فللوارث البالغ نقض البيع، ويستحق أخذ المبيع بالأولوية، والأخذ بها مجمع على صحته، وكذلك الصغير بعد البلوغ له النقض والأخذ بالأولوية ما لم يكن منه إجازة بعد البلوغ، وإنما يثبت له النقض بشرطين:

أحدهما: أن يكون له مصلحة في أخذه وقت البيع، والقول قوله في المصلحة؛ لأن الأصل في الأولياء عدم الصلاح.

الثاني: أن يكون له عند البيع مال يمكن الوصي، والمنصوب القضاء منه، والبينــــة على الصغير أنه كان ذا مال يوم البيع؛ لأن الأصل عدمه.

[الفائدة الإحدى والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع]

وإذا شرط في البيع الإنفاق من غلة المبيع فسد ولو لمعلومين؛ لأن ما يطعمهم يكون

له ثمناً، وشرط كونه من غلة المبيع تعليق للمبيع على غرر، وقد نهى النبي الشكاعن بيع الغرر، وبيانا الغرر أنه لا يعلم هل تغل شيئاً أو لا ولأنه يقتضي الجهالة في الثمن، إذ لا يعلم كم يحتاج إليه من النفقة، وكذا لو شرط الإنفاق من غلة موضع معين غير المبيع لهذه الغلة، فأما إذا بين حنس الطعام ونوعه وقدره وما يدخله من الملح إذا كان معتاداً فيصح، ويكون من جملة الثمن وإن لم تكن المدة معلومة.

وذكر الصعيتري: أنه لا بد من بيان الصفة وأن يكون جميع ما يفتقر إليه من المــؤن معلومات، وأن يكون المشروط إطعامهم معلومين.

قال: وإن اختل شيءٌ من ذلك فسد البيع؛ لأنه يكون ثمناً مجهولاً إذ المشروط ثمن، وجهالته توجد باختلال أي ذلك.

قلت: ومثله كل شرط يقتضي الجهالة في الثمن، فإنه يفسد البيع كشرط إصلاح بيت أو أرض للبائع أو لغيره لهذه العلة؛ لأنه في المعنى جعل غرامة الإصلاح من جملة الثمن وهي مجهولة، ولأنه تعليق للبيع بشرط مستقبل.

وقد ذكر النجري: أن الشروط المستقبلة إن كانت بالأداة فسد العقد مطلقاً وإن كانت معقودة فسد، حيث شرط ما لا تعلق للعقد به، وحيث شرط ما يرفع موجبه نحو على أن تبيع منى كذا أو تقيم في البلد الفلاني، ونحو على أن لا تنتفع بالمبيع أو لا تقيضه أو لا ترده بخيار الرؤية.

[الفائدة الثانية والستون: لا تكفي التخلية عن القبض في البيع الفاسد]

ولا تكفي التخلية عن القبض في البيع الفاسد إجماعاً؛ لأنه لم يقع الملك بالعقد فيه، فالتخلية بينه وبين المبيع كالتخليلة بينه وبين سائر أملاك البائع، فلا يملك إلا بـــالقبض

بإذن البائع ولو كان قد دفع الثمن.

قال الصعيتري: ولعل وجهه أن العقد الفاسد لا يقع به الملك على انفراده بالإجماع، وإذا كان كذلك لم يجز قبضه من غير رضا البائع؛ لأنه يكون كالغاصب لما كان الملك قبل قبضه للبائع.

قلت: وهذا يقتضي أن للبائع بيعه من آخر قبل أن يقبضه المشتري بإذنه، لما مر من أن المشتري الأول لا يملكه إلا بالقبض بالتراضي، وإذا لم يملكه فهو باق علم ملك البائع، وله التصرف في ملكه بالبيع وغيره إذ لا مانع.

[الفائدة الثالثة والستون: في بيع الغانب]

ويصح بيع الغائب إن ذكر جنسه وقدره، وإن لم يكن قد رأه أحدهما؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ [البزة: ٢٥] ﴿ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ ﴾ [الساء: ٢٩] وقوله ﷺ: « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه...» الخبر ولما سيأتي من قضاء حبير بن مطعم.

[الفائدة الرابعة والستون: في خيار الرؤية]

وللمشتري خيار الرؤية للخبر، ولا نسلم ضعفه إذ رواه أثمة الزيديسة، كما في البحر، سلمنا، فقضى به جبير بن مطعم لطلحة لما اشترى ما لم يره و لم ينكر، وأما إذا باع ما لم يره فلا خيار له لمفهوم الخبر، وإذ لم يقض به جبير لعثمان لما باع ما لم يره، وقد ادعاه إلا أن يدلس عليه المشتري أو الواسطة بعنايته أو غيرهما بأن المبيع دون مساهو عليه من النفاسة في القدر، أو القيمة ثبت له خيار الغرر وتتبعه أحكام خيار الغرر، وهى على التراخى ويورث.

قال في البحر: قياساً على العيب إذ يعود إلى النقص.

[الفائدة الخامسة والستون: وللمشتري الرد بخيار الرؤية]

وللمشتري رده بخيار الرؤية وإن وجده على ما وصف له؛ لظاهر الخبر، وهو فـــوري إذ الخبر يدل على ثبوته وقت الرؤية لا بعدها، فيبطل بالتراخي عقيبها، إلا أن يجهل كـون التراخي يبطله، إذ الجهل عذر في كثير من الأحكام، والقول قوله في الجهل؛ لأنه الأصل ويبطل بموت العاقد (۱) وبأي تصرف غير الاستعمال كالتأجير إذ هو كالإبطال (۱) وبتغيب المبيع والنقص عما يشمله العقد؛ لأنه إن رده مع الأرش فلا قائل به وبدونه ظلم، ولا غيره بنقص السعر، ويبطل بتقدم الرؤية بمدة لا يتغير مثله في مثلها؛ لارتفاع الغرر، وبسكوته عقيبها كخيار الشرط وبرؤية الوكيل لتعلق الحق به، كخيار الشرط وبرؤية الوكيل لتعلق الحق به، لا برؤية الموكل، وقوله والمنظم المؤية الرسول لا برؤية المرسل.

قيل: إجماعاً إذ ليس بنائب إلا للمعطي، ويصح إبطاله قبل الرؤية؛ إذ سبب ثبوت العقد، ولا جهالة مع تعيينه، ويصح الفسخ قبل الرؤية؛ إذ هو إسقاط فيصح في المجاهيل، ويجب رد الفوائد الأصلية؛ إذ هي بعضه، وأما قوله والمحللة والمحلوب الضمان فالخراج: اسم للكرى ونحوه لا غير، فإن تلفت لا بجناية ضمنها إذ هي نماء مضمون كفوائد معيب فسخ بحكم، وأما الفرعية فللمشتري إن حدثت بعد قبضه كفي خيار العيب، ولا تكفي الرؤية في المرآة؛ إذ هي بانعكاس من الشعاع، ولا الحوت في الماء إذ هي غير مميزة، ولا تكفي رؤية من وراء زجاج؛ لأنها غير مميزة إلا أن يكون لا يرى إلا بهبطل خياره، وبغيرها لا يبطل حتى يرى بها ولا يبطله الرضى بالقلب ما لم ينطق، ولا رؤية بعض المختلف، وكذا رؤية ثوب من ثياب مستوية تكفى، وكذا كل مستويدل

⁽١) أي المشري. تمت مؤلف.

 ⁽٢) فأما بالاستعمال كلبس الثوب فلا يبطل إذ كان قبل الرؤية؛ لأن الاستعمال قد يجوز في ملك الغير مع ظن الرضى بخلاف التصرف. تمت مؤلف.

⁽٣) يعني أنه يبطل بالسكوت بعد تمام مدته. تمت مؤلف.

بعضه على الباقي، ولا بد من رؤية كل الدار، ويعفى عن باطن الحش ولو رأى إحدى الأرضين لم تكف للاختلاف، وكذا كل مختلف، ويكفي حس ما اشبري للذبح، وضرع ما اشترى للبن، وما اشتري للحمل والركوب، فكله والقول للمشتري في نفي الرؤية المميزة، وللبائع في نفي الفسخ؛ إذ الأصل عدمهما، وإذا اختلف المشسستريان في الرؤية فالقول لمن رد؛ لظاهر الخبر، ومن حق الرؤية أن تكون لجميع غير المثلبي فلو رأى بعض منازل الدار وكلها غير السطوح، أو أعلى البناء دون أسفله، أو العكس، أو ظاهر السفينة، أو الرحى، أو المنزل أو المدقة، أو الطنافس، أو الزرابي لم يبطل خياره في ذلك كله، حتى يرى السطح وغيره، والظاهر والباطن إلا ما جرت العادة بالعفو عن رؤيته كأساس البناء، وما ملح من الجدران، وداخل البئر إذا شريت مصع الدار وداخل الحوش، وإذا كان المبيع بندقاً فله الخيار بعد تأمل ظاهره بالرؤيسة وباطنه بالرمي، فإن افتض امتنع الرد؛ إذ هو عيب حادث عنده، ولا بد في العبد والجارية من رؤية ما سوى العورة. ذكره في شرح الأزهار، وحواشيه للمذهب.

[الفائدة السادسة والستون: يصح إمضاء البيع بخيار الشرط مطلقاً]

قال في حواشي الأزهار: فإن تعذر حضوره فسخ في محضر الحاكم، فـــإن لم يجـــد حاكماً فمن صلح، وسواء كان الفسخ باللفظ أو بالفعل كالتصرف -يعني أنه لا بــــد من حضور الآخر أو الحاكم أو من صلح.

[الفائدة السابعة والستون: متى يلزم البيع في خيار الشرط]

ويلزم المبيع بمضي مدة الخيار (١) من دون فسخ عاقلاً ولو جاهلاً؛ لانقضاء المدة أو لبطلان الخيار بالسكوت؛ إذ لا يحتاج إلى قوله: أمضيت كمضي مدة الأجل.

وَرَع : فإن قال في المدة: لا أبيع حتى تزيد، أو قال المشتري: حتى تنقــص كــان فسخاً (٢)، وكذا لو طلب البائع حلول المؤجل من الثمن، أو المشتري تأجيل الحال.

[الفائدة الثامنة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يبطل الخيار]

وإذا تصرف من له الخيار في المبيع، أي تصرف لنفسه غير تعرف كالتقبيل والشفع والتأجير والبيع والعتق والرهن والإعارة والسكنى والغرس والبناء والهبة، ونحو ذلك مما يلتبس الحال في أن فعله يكون رضاء في العادة، فمن المشتري إمضاء، ومن البائع فسخ إذا علم به المشتري، إلا في مبيع مسلوب المنافع مدة معلومة (٢).

قال في البحر: والوجه ظاهر.

فَرع : ولا يحتاج في الفسخ إلى قبول الآخر أو رضاه.

[الفائدة التاسعة والستون: ويختار في المدة مَا شَاء]

ويختار في المدة متى شاء إلا أن يشرطوا أن لا خيار إلا برد مثل الثمن، فلا يثبـــت

⁽١) يعنى خيار الشرط. تمت مؤلف.

⁽٢) والوجه ان كل واحد منهما لم يرض بانبرام العقد إلا بحصول ما شرطه و لم يحصل. تمت مؤلف.

⁽٣) وذلك نحو أن يبيع جملاً ويستثني منافعه شهراً فلا يكون استعماله فسخاً لأنــــه اســـتعمل مـــا هـــو له. تمت مؤلف.

الفسخ إلا برد مثله(١) إذ يصح تعليقه بالشرط كسائر المشروطات ولا مانع.

[الفائدة السبعون: في الشفعة بين الذمي والمسلم]

تثبت الشفعة للذمي على مثله في خططهم ولو بحوسياً إجماعاً؛ إذ لم يفصل الدليل، وتثبت للمسلم على الذمي إجماعاً ولو في خططهم؛ لقوله والإسلام يعلـــو ولا يُعلَى عليه».

(هـ، ن ، ص): ولا تثبت لكافر على مسلم ولو في خططهم، لقولـــه على الله الله على مثله الله على مثلـــه شفعة لليهودي ولا للنصراني)، والمراد على المسلم لا على مثله الم مر، ولا على مثلـــه في خططنا.

(المهدي): إلا المنقول قيل إجماعاً.

(الهدوية): ولا فيه بعموم الخبر.

(ز) و(م بالله) و(الهادي في المنتخب): لم يفصل الدليل فتثبت لهــــم في خططنـــا وخططهم وعلى المسلمين، وبعضهم الآخر.

قلنا: بل فصل لما مر، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَالَهِ وَلَنْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَفَرُوا السَّفْلَى ﴿ [البربة: ٤٠] وقرول سَبِيلاً ﴾ [الساء: ١٤١] وقول تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الّذِينَ كَفَرُوا السَّفْلَى ﴾ [البربة: ٤٠] وقرول على عليه السلام: (لا يبنين يهودي ولا نصراني ألحقوه بالحيرة) فإذا منعوا من البناء لزم منعهم من استحقاقه بالشفعة، وأيضاً الشفعة إما من حق الملك أو من حرق الملك، وحقوق وحق الملك كالطريق والمسيل يتبعه بلا مراعاة للمالك كان مسلماً أم كافراً، وحقوق المالك بحب لمن له على غيره حق، وإلا ظهر أن الشفعة من حق المالك؛ لأنها شرعت المالك بحب لمن له على غيره حق، وإلا ظهر أن الشفعة من حق المالك؛ لأنها شرعت

⁽١) لا برد بعضه. تمت مؤلف.

لدفع الضرر، والشارع لم يثبت للكافر على المسلم حقاً إلا حق الذمة، ولهــــذا أمرنـــا بالصغار بهم وإلجائهم إلى مضائق الطرق؛ فكيف نجعل لهم سلطاناً وحقاً على المسلمين في أخذ أموالهم بالشفعة كرهاً، هذا خلف ولا وجه له.

[الفائدة الإحدى والسبعون: ثبوت الشفعة في الإقالة]

الإقالة: بيع في حق الشفيع إجماعاً، فسخ في الصرف، والسلم قبل القبض إجماعاً؛ إذ جعلها فيه بيعاً يستلزم بيع المعدوم.

[الفائدة الثانية والسبعون: بيان الإقالة فسخ فيما عدا الشفعة]

وهي فسخ فيما عدا الشفعة؛ إذ هي لفظ يقتضي رد المبيع، ولا يصح به التمليك ابتداءً كفسخ المعيب، ولصحتها من دون ذكر الثمن لا البيع.

فَرع : ولكونها فسخاً فتصح قبل القبض والبيع قبله بعدها، وتولي واحد طرفيها ولم يعتبر المجلس في قبولها من الغائب، ولا يصح الرجوع عنها قبل قبولها، ولا تلحقها الإجازة، ويلغى شرط خلاف الثمن قدراً وصفة، وتصح مشروطة بمستقبل.

[الفائدة الثالثة والسبعون: لفظ الإقالة شرط]

ولفظها شرط إذ لها أحكام مخصوصة، فاعتبر لفظ مخصوص كالكتابة وهو أقلتك، أو أنت مقال، أو لك الإقالة، وبقاء المبيع شرط، فلا تصح مع تلفه إذ هي إما بيع، وبيسع المعدوم لا يصح، أو فسخ فلا تلحق التالف لتعذر رده، كما أخذ كفسخ المعيب.

[الفائدة الرابعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية]

والفوائد الأصلية والفرعية للمشتري اتفاقاً؛ إذ هي نما ملكه، والإقالة لم ترفع أصل العقد.

[الفائدة الخامسة والسبعون: في أن الإقالة تصح بغير الثمن الأول]

وتصح الإقالة بشرط خلاف الثمن الأول قدراً وصفة؛ إذ هي فسخ فتصح، ويلغو الشرط؛ إذ هي رفع للعقد، ورفعه يقتضي الثمن كالمثمن.

[الفائدة السادسة والسبعون: في أن الإقالة لا تصح مع تلف المبيع]

ولا تصح مع تلف المبيع مع تلفه جميعاً، فإن تعلقت بالباقي فقط صحت بصحته إجماعاً إن تميزت الأثمان، وإلا فلا.

[الفائدة السابعة والسبعون: تصح الإقالة في بعض الباقي]

وتصح في بعض ما هو باق كله كالفسخ بالتراضي.

[الفائدة الثامنة والسبعون: في أن بقاء المتعاقدين شرط في الإقالة]

وبقاء المتعاقدين شرط؛ إذ هي رفع، وليس للوارث رفع ما أبرمه المورث.

[الفائدة التاسعة والسبعون: فيما يشترط في الإقالة]

وعدم الزيادة في المبيع شرط؛ إذ الفوائد للمشتري، ولم تميز عن الأصل ا هـ.

[الفائدة الثمانون: في اختلاف الشفيع والمشتري]

وإذا اختلف الشفيع والمشتري أو وصيه أو وارثه في قدر الثمن، وحنسم ونوعم وصفته، وجهل قدره وبيانه وكونه جزافاً، وفي فساد العقد، فالقول للمشتري؛ إذ هو مباشر للعقد، والظاهر معه، سواء كان اختلافهما قبل قبض الشفيع للمبيع أو بعده.

[الفائدة الإحدى والثمانون: حكم التراخي عن الشفعة]

ولا تبطل الشفعة بتراخي الشفيع بعد علمه بالبيع مع جهل جنس الثمن، أو قددر المُشْتَرَى (١) إذ قد يكون له غرض بتركها أو طلبها بحسب اختلاف ذلك.

[الفائدة الثانية والثمانون: في دعوى الشفيع تراخيه لعذر]

وإذا ادعى الشفيع أن تراخيه عن الطلب لعذر فأنكره المشتري فالقول للمشتري في نفي العذر في التراخي، والبينة على الشفيع؛ لأنه قد أقر بالتراخي وادعى أن له عـــذراً، ولأنه ادعى ما يمكن البينة عليه؛ لأنه إذا ادعى أنه سمع أن الثمن كذا، فعليه البينـــة أن مخبراً أخبره بذلك.

قال في شرح البحر: وكذا سائر الأعذار؛ لأن الأصل عدم العذر، فإن لم يبين حلف المشتري أنه ما يستحق عليه الشفعة وبطلت.

وَرع : أما لو قال المشتري أنت تراخيت فأنكر الشفيع، كان القول للشفيع؛ لأن الأصل عدم التراخي.

⁽١) بفتح الراء: اسم مفعول. تمت مؤلف.

[الفائدة الثالثة والثمانون: حكم من أبطل شفعته جاهلاً]

وإذا فعل ما يبطل شفعته جاهلاً لم تبطل كتركه إياها ظاناً فساد العقد، أو أن لا شفعة للجار أو في المنقول؛ إذ الجهل عذر كالخوف، ولو جهل أن التراخي مبطلل لم تبطل، حيث يحتمل أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لا يخالط أهل الأمصار؛ إذ الجهل كالنسيان هنا، وقد قال في المنظم: («رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» ولقول على عليه السلام: (عفى عن الجهلة رب رحيم)، ثم إن الشرع قد يعذر الجاهل في كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ للَّذِينَ عَملُوا السُّوءَ بجَهَالَة... ﴾ [النحل: ١١٩]الآية.

وقوله على الله يغفر للجاهل مائة ذنب...) الخبر (١)، فإن ترك لجهله ملك السبب أو اتصاله لم تبطل اتفاقاً، كلو لم يعلم بالبيع.

[الفائدة الرابعة والثمانون: في جواز تأجير المستأجر ما اكتراه]

وللمستأجر أن يؤجر ما اكتراه عند (هـ) و (م بالله) و (ط) و (ي)؛ لأنه قد ملك المنفعة، وإنما تصح بشروط، وهي أن يكون قد قبض العين المستأجرة، وأن تكون بمثلل ما اكتراه به أو دونه.

(أبو جعفر): وهذا مجمع عليه إذ قد ملك المنفعة فله بيعها، وفي دعـــوى الإجمـــاع نظر؛ لما في البحر عن (هـ في المنتخب) و (ع) من منع ذلك إلا بإذن المالك؛ إذ العـــين أمانة عنده فلا يخرجها إلا بإذن مالكها.

وأجيب: بأنه ملك المنافع فصار مأذوناً في إخراجها؛ إذ التأجير نوع انتفاع.

⁽١) تمامه: ((.. قبل أن يغفر للعالم ذنباً واحداً) كذا روي والله أعلم. تمت مؤلف.

قلت: فلعل الإجماع مع الإذن قال الأخوان: فإما بأكثر مما استأجرها به فلا يجـــوز إلا بإذن المالك.

قيل: إجماعاً أو لزيادة مرغب زاده المكترى؛ إذ لا يقبض المنافع بقبسض العين لعدمها، فلم تكن مضمونة بالقبض، وقد نهى رسول الله الله عن ربح ما لم يضمن، فإن أذن المالك طابت؛ إذ يصير كالوكيل وكأن الربح حصل للمالك، ثم انتقال إلى المستأجر من جهة المالك فلم يكن من ربح ما لم يضمن.

قلت: وفي دعوى الإجماع نظر لظهور خلاف جماعة من الفقهاء فإنهم قالوا: يصح أن يؤجرها بأكثر مطلقاً، وهو مروي عن (م بالله) إذ تضمن المنافع بقبض العين؛ بدليل أنه لو لم ينتفع حتى مضت المدة ضمن الأجرة، فلم يكن من ربح ما لم يضمن.

وأجيب: بأنه إنما ضمن الأجرة لتلف المنفعة في يده، ولهذا إنها لو تلفت العين وسط المدة لم يضمن إلا حصة ما مضى، وإذا أجرها بأكثر ضمنها عند من منع تأجيرها بأكثر مما استأجرها به؛ لتعديه بإخراجها بغير إذن مالكها، وكذا المستأجر الثاني يضمنها، وقرار الضمان عليه إن علم بالزيسادة أو جنسى على العين، وإلا فعلى الأول.

(ز، ن، ي): بل لا يضمن إذ لم يتعد بالتسليم ولا المستأجر (۱) بـــالقبض لجــوازه بالمثل، وإنما تعدى بالزيادة عند من منع منها، وهي لا توجب ضمان العين.

(المهدي): وهو قوي من جهة المنظر؛ إذ عدم لزوم الزيادة لا يقتضي الضمان كلو أعارها؛ إذ له الإعارة، ولا ضمان عليه إجماعاً، ويرد الزيادة على المستأجر الشاني؛ إذ العقد غير صحيح.

⁽١) يعني المستأجر الثاني. تمت مؤلف.

(هـ و ن): وليس للمستأجر تأجيرها من المالك؛ إذ يــــــلزم المــــالك بــــالعقد الأول تسليمها مستمراً فيصير طالباً مطلوباً.

(م بالله) و (ي): بل يصح إذ قد ملك المنافع فجاز أن يملكها غيره.

(الهدوية): ولا يجوز أن يؤجرها قبل القبض كالبيع إذا قبض العين، وإن لم يكــــن قبضا حقيقيًّا للمنفعة فهو في حكم القبض لها؛ بدليل أنه لو لم يسكن الدار بعد العقـــد وجبت الأجرة.

(م بالله): ولمن استأجر أجيراً خاصاً أن يؤجره لملكه منافعه، (ط) وليس للموصي له بالمنفعة أن يكري من غيره؛ لأنه لا يملك المنفعة، وإنما له الانتفاع، ولهذا لا تورث عنه. (ي): بل له أن يكريها؛ إذ قد ملك المنفعة بالوصية.

[الفائدة الخامسة والثمانون: حكم الإجارة الفاسدة]

[الفائدة السادسة والثمانون: حكم من استأجر أرضاً لعمارة أو زراعة]

ومن استأجر أرضاً إجارة صحيحة للعمارة فيها أو لزراعتها ثم أضرب عن العمارة أو الزراعة فيها، فإن الإضراب يزول معه الغرض له من عقد الإجارة، فيجوز الفسيخ لذلك، لكن إنما يكون الفسخ به بالتراضي أو حكم الحاكم.

فَرع : إنما يكون الإضراب عذرًا في حق المستأجر لا حق المؤجر. ذكره الفقيم (س).وإنما يكون حيث تغير عزمه عن فعل ذلك الشيء بالكلية.

[الفائدة السابعة والثمانون: تقسيم الماء إلى ملك وحق]

الماء على أضرب حق إجماعاً كالأنهار غير المستخرجة والسيول، وملك إجماعاً كالذي يحرز في الجرار ونحوها، ومختلف فيه كماء الآبار والعيون والقناة المحفورة في الملك من دار أو أرض، والمذهب أنه حق، وله أحكام الحق بأن للحافر أو السابق إليه قدر كفايته لنفسه وعياله وماشيته وزرعه، للإجماع على أن الحافر أحسق بالمساء وإن بعدت أراضيه، وتوسط غيرها وبعد الكفاية يجب عليه بذل الفضلة لمن سبق إليها؛ لعموم قوله صلى الله عليه وآليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث» وذكر منها الماء.

ولنهيه على عنه عنه فضل المساء إن استغنى عنه، والمراد استغناء الحافر والسابق، كما مر.

وعن النبي وفي رواية فهو أحق بين أن يكون الماء في أرض مباحة أو مملوكة، وسواء كان به، وظاهر الأدلة أنه لا فرق بين أن يكون الماء في أرض مباحة أو مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره ولحاجة الماشية أو الزرع، وفي فلاة أو غيرها، فإن بذل الفضلة واجب في ذلك كله لمن سبق إليها لسقي أو غيره، هذا إذا كان للفضلة طريق من ملك آخذها أو من مباح، فإن لم يكن لها طريق إلا من ملك الغير لم يجز إلا بإذنه؛ لقوله في (لا يكل مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه) هذا ما لم يكن الأخذ للشرب ولو للدواب، أو للطهور أو لغسل الأبدان أو الثياب، فلا يأثم ولو استغرق جميع الماء، ولسو ضرصاحب الحق إذا كان الأخذ على وجه لا يستعمل ملك الغير، وإلا أثم؛ لقوله في (لا يحل مال امرء مسلم..) الخبر.

والوجه في أنه لا يأثم بالأخذ للشرب ونحوه، ولو استغرق إن لم يستعمل ملك الغير، هو قوله على الناس شركاء في ثلاث...» الخبر.

[الفائدة الثامنة والثمانون: لكل مالك أن يفعل في ملكه ما يشاء]

ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء، وإن ضر الجار في غير العلو والسفل إلا عن قسمة، فليس لأحد المتقاسمين أن يفعل ما يضر بالآخر، سواء كان الضرر في الملك أو المالك ما لم يخرج عن ملك المتقاسمين ببيع أو نحوه؛ إذ القسمة شرعت لدفع الضرر عنهما، وقد زال إلا ما شرط عند القسمة أو كان معتاداً قبلها فيحوز فعله ومن فعل في ملكه شيئاً لقصد الضرر أثم، ومنعه على أهل الولاية؛ لأن قصد الضرر بالغير قبيح عقلاً لإطباق العقلاء على ذم من عرف منه قصد إنزال الضرر بغيره، وشرعاً؛ لقوله على «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» ونحوه.

[الفائدة التاسعة والثمانون: مايلزم من في ملكه أو حقه مسيل]

ومن في ملكه أو في حقه حق مسيل أو إساحة أو طريق فعليه إصلاحه ويجبر عليه ليصل رب الحق إلى حقه، كما يلزم المؤجر للدابة وغيرها القيام بما تحتاج إليه العين المؤجرة ليتمكن المستأجر من استيفاء المنفعة، وكما يجب على رب السفل إصلاحه لينتفع رب العلو.

قال في شرح البحر: وكل من عليه حق فعليه القيام به.

وقال في حواشي الأزهار: إلا أن يجري عرف بخلافه لم يجب على المالك إصلاحه.

فَرْع : ويكون الإصلاح في ذلك كله على ما حرت به العادة في تلك الجهـــة؛ إذ الأصل براءة الذمة عما زاد على المعتاد.

[الفائدة التسعون: في عدم جواز منع الحق المعتاد ولو في ملكه]

وليس لمن ألحق في ملكه أو حقه أن يمنع المعتاد وإن ضر داره أو أرضه أو زرعه، فإذا كان الأعلى يستحق إفاضة مائه إلى الأسفل أو الأسفل يستحق مرور الماء في حق الأعلى لم يكن لأيهما أن يمنع المعتاد وإن ضر، فإن فعل غير المعتاد ضمن ما ضر ذلك، حيث كان له عناية في الزيادة على المعتاد، فإن لم يفعل إلا المعتاد لم يضمن؛ لأن له أن يستوفي حقه بالمعتاد، وليس عليه أن يفعل ما يدفع الضرر، وكذلك يضمن حيث كان يمكنه الزيادة (١) وعلمها؛ لأن سبب دخول الماء بفعله الذي هو المعتاد وحصل منه التفريط بعدم رد الزائد.

قال في بعض شروح الأزهار: وإنما يشترط تمكنه وعلمه حيث لم يكن سبب الزيادة منه وإلا ضمن مطلقاً.

قَرع : وليس على ذي الحق أن يفعل ما يمنع الضرر أو خروج الماء من ممسره إلا خلل فيه عن المعتاد، فيلزم إصلاحه وإلا ضمن ما أفسد لتفريطه، وقد قال المسلام».

قال في التاج المذهب: وعلى صاحب الأرض أن يفعل في أرضه مـــا يدفــع المــاء عنها إن شاء.

[الفائدة الإحدى والتسعون: تفريع على أقوال أهل المذهب ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء]

ويتفرع على قول أهل المذهب، ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء وإن ضر الجـــار، وقولهم: أنه لا يجبر أحد على عمارة ملكه فرعان:

⁽١) أي زيادة دخول الماء على ما يعتاد في الكفاية. تمت مؤلف.

أحدهما: ذكره الإمام الحسن بن عز الدين عليه السلام، وهو أنه إذا اجتحف السيل جربة في أعلى ضيعة، فلا يجب على مالكها إصلاحها؛ لئلا يجتحف السيل مساتحتها، ولا يجبر على إصلاحها إلا أن يكون فيها حق للغير لا يصل إليه إلا بإصلاحها فإنه يجب عليه لذلك.

قلت: وظاهر المذهب أن عليه الصلاح المعتاد وإلا ضمن لتفريطه.

الفرع الثاني: قال الإمام محمد بن القاسم الحوثي عليه السلام في رجل له مشرب إلى جربة فأصلحه الصلاح المعتاد، فجاء سيل عظيم فقطع المشرب وأدخل حجاراً أو تراباً إلى أموال بجنبه لغيره، فإنه لا يجب على صاحب المشرب إلا الصلاح المعتاد، فإن قصر عنه لزمه رفع ما أدخله السيل؛ لأنه المسبب.

وأما وقد فعل المعتاد فلا يلزمه؛ لأن ذلك من فعل الله تعالى لا من فعله ما لم يكسن الداخل من الأحجار والتراب ملكاً لصاحب المشرب، فيلزمه رفعه لأن استعمال ملك الغير لا يجوز إلا بإذنه، ومثل هذا إذا كان لرجل جربة، وكلما جاء سيل دخلها غيار، ودخل إلى ما تحتها، فإنه لا يلزم صاحبها رفعه إلا إذا وقع منه تفريط أو التراب، ونحوه ملكه إذ لا يجبر على عمارة ملكه لحفظ مال غيره بما لا يعتاد وما لا يجبر على حفظه، فلا يلزمه رفع ما دخل فيه.

[الفائدة الثانية والتسعون: في حكم الحق السابق]

قال النجري: الحق السابق إذا كان مما لا يفوته إحياء الثاني، ولا ينقصه لم يمنع حكمه كالحبال التي أصبابها مستحقة، والمرافق البعيدة للبلد كالمحتطب والمرعى فتملك هذه بالإحياء ما لم تنقص الحقوق السابقة، كما لكل أن يستعملها فيما لا يمنع ولا ينقص تلك الحقوق وفي غيره وهو المذهب أن ما تعلق به حق للغير فلا يجوز إحياؤه إلا

بإذنهم كمحتطب القرية ومرعاها، والنادي، وهو موضع اجتماعهم، والميدان وهـــو موضع إلقاء الزبل، والوادي المنحصر أهله، والطريق المنسدة (قرز)(١١)، بلا فرق بــــين البعيدة والقريبة، فلو أحياها أحد لا بإذنهم لم يملكها عندنا ولو كان من أهـل ذلـك الحجل ولو بعمارة دار لا تضر بهم.

والحاصل أن ما تعلق به حق إما عام أو خاص لم يجز الاستقلال بإحيائه، فالحق العام نحو بطون الأودية، وهو كل واد يسقى به قوم غير منحصرين، ومحتطب القرية والمصر ومرعاهما ولو بعدت، وكذا مرافقهما والطريق المسبلة، وأما الحق الخاص فنحو الطريق المشروعة بين الأملاك، وحمى الدور والأنهار المملوكة لمنحصرين، ونحو ذلك، فهـــــذه الحقوق لا تخلو إما أن يتعين ذو الحق أو لا، إن لم يتعين بأن يجهل، وهـــو منحصــر أو كان معلوماً لا ينحصر كبطون الأودية لم يجز إحياؤها؛ لتعلق حق المسلمين بها فجرت مجرى الأملاك إلا بإذن الإمام أو الحاكم، ولو من جهة الصلاحية وعدم الضرر، وأن يكون لمصلحة عامة كمسجد ونحوه فإن تحول عنها جري الماء إلى مباح جاز إحياؤها؛ لانقطاع الحق، وعدم تعيين أهله وإنما يجوز بإذن الإمام، وعدم الضرر ولــو على واحد في الحال أو المال.

فرع : ومن أحيا الحق بدون تلك الشروط لم يثبت له حق ولا ملك، فيرفع سواء في الأودية أو السكك، وإن تعين صاحب الحق نحو محتطب القرية ومرعاها حيث أهلها منحصرون، وبطن الوادي المنحصر أهله، والطريق المنسدة، فهذه لا يجوز إحياؤها إلا بإذن أهلها جميعاً، وإلا لم يملك ما أحياه، وإذا كان فيهم صغير أو مجنون ناب عنه وليه في الإذن إن كان له فيه مصلحة وإلا فلا.

⁽١) (هـ، قرر، قرز) مصطلحات تستخدم للموافقة على المذهب الهادوي.

[الفائدة الثالثة والتسعون: حكم من رغب عن ملك]

وتخرج الأملاك عن ملك صاحبها بالرغبة عنها، ولا فرق بين المنقول وغيرها، ولا تصح رغبة الصبي والجنون؛ لأنه لا يصح تصرفها في ملكها، فإذا ترك الملك رغبة عنه كما يفعله كثير ممن يقصد الاحتطاب والاحتشاش فإنه إذا كان أرضاً وأحياه غيره بعد ذلك ملكها المحيي، كمن سبب دابة رغبة عنها، والقول قوله في عدم الرغبة ما لم يكن الظاهر خلافه، فلو أحياها محيي ظناً منه أنها تملك ثم انكشف ملكها للغير لزمه لمالكها الأجرة.

[الفائدة الرابعة والتسعون: عدم جواز إحياء ما ملكه مسلم]

ولا يجوز إحياء ما ملكه مسلم أو تحجره؛ لقوله في : ((لا يحل مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه) وقوله في : ((من غصب شبراً من أرض طوقه الله من سبع أرضين) وما كان محفوفاً بملك الغير فلا حريم له؛ إذ لا يتجاوز ملك أحدهما إلى ملك الآخر إلا ما كان من حق كمسيل أو طريق فله ذلك بالاستحقاق، فإن حق بموات استحق منه ما لا يصح ملكه إلا به من مسيل، وطريق من غير إذن الإمام، فإن كانت بئراً فله حريمها من الموات والطريق إليها، وما يحتاج إليه من استعملها من عطن المواشي حتى تشرب قليلاً قليلاً ونحو ذلك.

[الفائدة الخامسة والتسعون: ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء]

ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء، وإن ضر الجار، قيل: إجماعاً، وفيه نظـــر إذ فيــه خلاف القاسم عليه السلام. وعن مالك: أنه لا يجوز أن يفعل في ملكه ما يضر حاره إلا التعلية.

قُرع : فلو كان لرجل ملك أو حق بإزاء نهر الغير أو بيره فحفر في ملكه أو حقه بثراً، سواء كانت من فوق أو من تحت أو مساوية، فجذبت ماء نهر للغير أو ماء بئره إلى بئره التي حفرها، فإنه لا يمنع من ذلك، ولو استغرق ماء نهر جاره أو بيئره، ولا يأثم في ذلك مهما كان الماء في النهر، أو البئر باقياً على أصل الإباحة، أما لو كان في بركة أو سقاية مملوكة، فليس له جرّه من ملك نفسه، فإن فعل لم يملكه بل يلزمه رده أو مثله إن كان قد تلف والوجه في جواز الحفر، ما تقرر أن لكل أن يفعل في ملكه ما شاء؛ لأنه مالك لا عن قسمة فيحدث ما شاء، وإن ضر كسائر التصرفات.

[الفائدة السادسة والتسعون: مجرد الاستعمال في الكهوف لا يوجب حقًّا ولا ملكًّا]

بحرد الاستعمال في الكهوف لا يوجب ملكاً ولا حقاً، بل إن كان منحوتاً ويعرف بالأثر، فهو من فعل الآدميين ويملكه من نحته، فإذا جهل فهو إما مرغوب عنه فيملكه من سبقه، أو مظلمة ملتبسة وإن لم يكن فيه أثر النحت فهو من فعل الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَاناً ﴾ [النحل: ٨] وله حكم سائر الموات يكون لمسن الله إحيائه بالنحت فيه أو بالبناء في جوانبه ملكاً (١) أو إلى من سبق إلى تحجره حقاً، والتحجر أحد الأسباب المعروفة، ومنه الزرب؛ إذ يتخذ لمنع الداخل والخارج، وله أن يبيح أو يهب لا بعوض، وله منعه ولا يبطل قبل ثلاث سنين إلا بإبطاله ولا بعدها إلا به، أو بإبطال الإمام أو الحاكم ولو من جهة الصلاحية.

⁽١) أي يكون لمن سبق إليه ملكاً. تمت مؤلف.

[الفائدة السابعة والتسعون: في مبني شركة الأبدان]

ومبني شركة الأبدان على التوكيل في العمل، لا التضمين إذ وكل كل منهما صاحبه على تقبل العمل ليستحق الربح، فلو ضمن العمل على غير المتقبل لم يستحق الأجرة كمن اشترى سلعة وضمنها غيره، فإن الضامن لا يستحق شيئاً من الربح، ومعنى هذا كما في الغيث أن يستأجر الغير على حفظ السلعة فإن الضامن لا يستحق شيئاً من الربح، لكن الضمان في هذه الشركة يتبع الوكالة فللوكيل أن يرجع على من وكله بحصته من الضمان، وليس للخصم مطالبة الموكل بها، ولهما فيها العمل مجتمعين ومفترقين كلو وكل رجلين في بيع أو شراء.

[الفائدة الثامنة والتسعون: عدم انفساخ الشركة بترك العمل]

ولا تنفسخ بترك أحدهما العمل فيها، وفي جميع الشرك، ولاحقه من الأجرة وفاقاً إذ عقداها على أن ما يحصل لأحدهما فهو مشترك بينهما، وهذا لا يبطله ترك العمل.

[الفائدة التاسعة والتسعون: في ما لا يلزم أحد الشريكين مما لزم الآخر]

وما لزم أحدهما من غرم لا من جهة ما اشتركا فيه لم يلزم الآخر، والوجه ظاهر. قلت: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتَ﴾ [البترة: ٢٨٦]، ﴿وَلاَ تَسْزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

[الفائدة المائة: حكم إذا قبض أحد الشريكين قدر حصته]

وإذا قبض أحد الشريكين قدر حصته من الدين لم ينفرد به، ولو نواه له بل يكون

لهما إلا أن يستوفي شريكه نصيبه من الغريم، وكذا الورثة إذا قبض أحدهما قدر حصته من دين الميت كان لهم جميعاً، ولو نواه لنفسه إذ قبضه بالولايـــة لا بالاتفــاق إلا أن يستوفي الباقون حقهم، وهذا إن كان الوارث قبض من جنس الدين لا من غير جنسه؛ إذ يكون من باب البيع، وأما في غير ذلك كثمن مبيع أو نحوه بين اثنين، فمن قبـــض قدر حصته فهو له؛ إذ لا ولاية له على قبض حق الثاني.

[الفائدة الإحدى والمائة: في الشركة العرفية]

والشركة العرفية هي حيث يكون كسب الجميع للجميع، والنفع والخسارة، كذلك للجميع وعليهم، وهي راجعة إلى شركة الأبدان، وحكمها في أن ما حصل من المصالح وغيرها يكون مشتركاً بينهم وعليهم، لا فضل لأحدهم على الآخر، وسواء حصلت إضافة الشراء إليهم أو لا حتى أن أحدهم لو شرى أرضاً كانت مشتركة، ولو أضاف إلى نفسه، والوجه أن كلاً منهم وكيل للآخر كالأبدان.

[الفائدة الثانية والمائة: متى يلزم إجابة أحد الشريكين إلى حفر البنر]

وإذا طلب أحد الشريكين حفر البئر لزيادة مائها فلا تلزم إحابته إلا أن يعرف أنها وإن لم تحفر قَلَّ ماؤها.

[الفائدة الثالثة والمائة: في أنه لا يجبر أحد الشريكين على إحداث حائط أو نحوه]

ولا يجبر أحد على إحداث حائط أو عرم أو فرجين أو خندة أو سقف بين الملكين، بل يعمره الطالب في ملكه؛ إذ لم يتقدم حق الشريك بخلاف ما إذا انهدم لتقدم الحق.

[الفائدة الرابعة والمائة: في نقض القسمة]

تنقض القسمة بالغلط كإعطاء النصف من له الربع، ولو بحكم إذ خالف قطعياً، وبظهور الغبن الفاحش لا المعتاد، ولا تسمع دعوى الغبن من حاضر غير بحبر من ظالم إذ قد رضي به كالبيع⁽¹⁾.

فأما إذا كان غائباً أو حاضراً غير مباشر، بل موكل أو صغير فإنها تنقض؛ لأن تصرف الوكيل والولي بغبن فاحش لا ينفذ، وكذا الصغير، لقوله والله الله ضرر ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام» والغبن الفاحش: ما زاد على نصف العشر عند القاسمية والناصر؛ إذ يتسامح بدونه.

وقال (ي): بل ما خرج عن تقويم المقومين، إذ يرجع إليهم في العيوب ونحوها.

(المهدي): وهو قوي إذ لا دليل على تعيين القدر، وكذا تنقض إذا استحق بعيض الأنصاب كالغلط وبانكشاف دين على الميت بينه، أو بإقرار الورثة جميعاً فإن قضوة قررت فإن أقر بعضهم فعليه حصته في حصته، وانكشاف الوصية كالاستحقاق، وتنقض بعدم استيفاء المرافق في الانصباء كالطريق والمسيل إجماعاً؛ إذ الغرض بالقسمة الصلاح.

[الفائدة الخامسة والمائة: ولا تلحق الإجازة من دون عقد إلا القسمة]

لا تلحق الإجازة من غير عقد إلا القسمة، والرجعة وقضاء الدين وإجازة الإحسارة في البيع والقرض (٢)، وإجازة الغير وإجازة أحد الشريكين حيث استنفق أحدهما أكثر

⁽١) يعني أن البيع يصح مع الغبن الفاحش مع الرضى به ولهذا قالوا يصح ولو بتافه. تمت مؤلف.

⁽٢) أي قبضة. تمت مؤلف.

من الآخر، وإجازة الوراث بما أوصى به الميت، وإجازة قبض المبيع وإجازة السيد عتق مكاتبه وإن لم يكن عقد، والصدقة وإجازة إبطال خيار الرؤية، وفائدة إجازة قضاء الدين الرجوع على المديون، وأما في غير هذه فالإجازة لا تلحق إلا العقود.

قال النجري: وقد علم أن الإجازة مختصة بالعقود للارتباط، يعني بالإيجاب والقبول وتمامها علة مؤثرة، فلا تلحق العقد الفاسد ولا شيئاً من الإنشاءات غيرها(١) كالندر والطلاق والعتق والبراء غير المعقودة، ونحوها، إلا ما كان من توابع العقد وتتميم كالزيادة في الثمن أو المبيع، أو الأجل والنقصان منها، وكذا تسمية المهر أو الزيادة والنقص منه، ولا تلحق شيئاً من الأفعال إلا ما كان نائباً عن العقد أو مسن توابعه كقبض الثمن، المبيع والموهوب، وقبض الهدية، والقرض ونحو ذلك.

[الفائدة السادسة والمائة: حكم الإجازة]

ولما كانت الإجازة تقريراً وقعت بكل ما أفاد التقرير من فعل أو قول نحو طلبب الثمن أو المبيع أو قبضه، أو التصرف فيه من جهة من بيع عنه أو اشتري له.

فَرع : ولكونها نقريراً علم أنها أمر ثبوتي لا إسقاط حـــق، ولذلك اختصت بالعقود، وأما إجازة الورثة وصية الميت، وإجازة الغرماء وصية المحجور، وإجازة المرتهن تصرف الراهن، فإنما هو إسقاط حق بحرد، ومثله إجازة الولي تصرف الصبي المسيز في ماله، والسيد نكاح عبده؛ لاهليتهما لذلك، والإجازة إســـقاط حــق، ولهــذا تقـع بالسكوت.

فَرِع : ويصح تعليق كل من نوعي الإجازة بشرط مستقبل، أما الثاني: فكسائر الإسقاطات نحو الطلاق والبراء، وأما الأول: فلأن في التقرير معنى التزام أحكام العقد

⁽١) أي العقود. تمت مؤلف.

السابق، فيصح تعليقه كسائر الالتزامات كالنذر ونحوه.

[الفائدة السابعة والمائة: ما يثبت لأهل القرى]

قال في المعيار: ويثبت لأهل القرى حق فيما حولها من المرافق القريبة كحريمها ومجمع بهائمها، وملعب صبيانها، والبعيدة لمحتطبها ومراعيها، وأصباب أمواهها، والأرض التي يتعلق بها الحق في هذه كلها باقية على الإباحة، ويجوز استعمالها ما لم يؤدّ إلى نقصان ذلك الحق السابق.

[الفائدة الثامنة والمائة: حكم العُرف]

قال العلماء: العرف طريق شرعية، وأصل من الأصول، وقد كثر اعتباره والاعتماد عليه حتى في نقل الأملاك.

قال النجري: وهو مقدم على اليد، وذلك كثبوت اليد على الحـــق في مســيل أو استطراق، حيث جرى العرف بالتوسع فيه بالإباحة فالعرف مقدم على اليد.

[الفائدة التاسعة والمائة: إذا أراد أحد الشركاء الانتفاع بقدر نصيبه وبعضهم غائب]

إذا كان الشيء مشتركاً بين جماعة وفيهم غائب، وأراد الحاضر أن ينتفع بقدر نصيبه، فإنه يجوز له الانتفاع بقدره، أو يترك قدر نصيب شريكه، وهذا فيما يمكن الانتفاع ببعضه ويترك بعضه نحو الدار والأرض، وحيث لا يمكن الانتفاع فما كسان مقصوداً في نفسه كالحيوان، والسلعة فلا يجوز أن ينتفع بها في وقت، ويتركها في آخر على وجه المهايأة إلا بإذن شريكه؛ لقوله على وجه المهايأة إلا بإذن شريكه؛ لقوله على وجه المهايأة إلا بإذن شريكه؛ لقوله على وجه المهايأة الله بإذن شريكه القوله على وجه المهايأة الله بإذن شريكه القوله على وجه المهايأة الله بإذن شريكه المواهدة المهايأة الله بإذن شريكه المواهدة المهايأة اللهايأة المهايأة اللهايأة المهايأة المهايؤة الم

نفسه أو بحكم الحاكم) لأنه له النظر في المصالح، وما كان المقصود به غيره كالطريق المشتركة والمساقي المشتركة، فلكل من الشركاء أن يستطرق الطريق، وأن يجري الماء في المسقى إلى ملكه متى شاء، سواء حضر شركاؤه أم غابوا لعادة المسلمين بذلك.

[الفائدة العاشرة والمائة: في أحكام القسمة]

والقسمة إن عم نفعها المشتركين بأن يصير إلى كل واحد ما ينتفع به أجبر من امتنع منها؛ إذ شرعت لدفع الضرر وإن عم ضررها(١)، لم يجبر الممتنع؛ لقوله والله على: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» ونهيه والله عن إضاعة المال، ولا يمنعوا إن فعلوا إذ الحسق لهم، ولا رجوع بعد الفعل كالشفيع ترك شفعته، فإن ضرت البعض كمن له تسعمنزل صغير، وطلبها المنتفع أجيب وإن ضرت غيره.

فإن قيل: في القسمة تعطيل لمنفعة شريكه وفيه ضرر عليه.

قلنا: هي معطلة على كل حال إذ الغرض عدم انتفاعــه بنصيبـه، وأيضاً هـي كاستقضاء الدين من المديون مع تضرره، وفي ترك القسمة إضرار بالمنتفع بمنعه من أخذ حقه، والانتفاع به مع تمكنه منه، وذلك لا يجوز وإن طلبها غير المنتفع لم يجبر الآخر؟ إذ هو سفه وتبذير هذا في قسمته عيناً (٢) بالتقطيع ونحوه.

[الفائدة الإحدى عشرة والمائة: فيما يقسم بالمهايأة]

ويهايأ ما تضره القسمة كالحيوان الواحد والسيف والســفينة والســيارة والمــنزل

⁽١) عموم الضرر نحو قسمة السيف الواحد بالتقطيع لا بالمهايأة. تمت مؤلف.

⁽٢) في قسمة شيء بما يعد سفها كقسمة سيف بالتقطيع أو نحوه كالمنزل الصغير إما إذا كانت قسمته بالقيمة أو جعل لأحدهما عوض عن نصيبه أو بالمهايأة فلا بأس. تمت مؤلف.

الصغير وما أشبه ذلك.

واحتج القاضي زيد على وجوب هذه القسمة، بقوله تعالى: ﴿ لَهَا شَسِرُ بُ وَلَكُ مُ سُرِبُ ﴾ [النعراء: ١٥٥] ولأن المهايأة هي قسمة المنسافع، والمنسافع تدخلها الإباحة والمعاوضة، فوجب أن تصح قسمتها كالأعيان، وقال: إن كل شيء لاتتأتى فيه القسمة أو كانت تضره كبيت صغير لا ينتفع به إذا قسم، فإنه لا يقسم وإن طلبه بعض الشركاء؛ لوجوب تحري المصلحة والمنفعة، وإزالة الضرر في القسمة؛ لأن موضوعها للفع الضرر، فلا يجوز وقوعها على وجه يقتضي الضرر، فلم يبق إلا أن القسمة في ذلك بالمهايأة لا غير.

فَرع : والمقسوم بالمهايأة إن تماثلت منافعه جنساً وصفية، فتقديرها بالزمان كالمساومة والمشاهرة، كثور للحرث في أراض مستوية، أو حانوت لعطارين، وإن اختلفت جنساً كناقة بين محمل، وساق للماء وبيت بين حداد وخياط، أو صفة كثوب بين عصار وعطار، وثور بين عامل في رخوة، وعامل في أرض صلبة، فتقديرها بالقيمة كما في قسمة الأعيان المختلفة، والقيمة هنا أجرة المثل، فإذا كان الحرث مثلاً في أرض صلبة أجرة مثله في اليوم ثلاثة دراهم، وفي أرض رخوة في اليوم درهم، فيكون لصاحب الصلبة يوم، ولصاحب الرخوة ثلاثة أيام ليستوفي كل منهما نصيبه من المنفعة.

قال في شرح البحر: وهذا بخلاف ما لو كان أحدهما يستوفي العمــــل في نوبتـــه، والآخر يستعمل في بعض نوبته، ويترك في بعضها أو في كلها(١)؛ فإنه لا شيء له؛ لأن هذا قد تمكن من الاستيفاء في نوبته.

وَرَع : وتكون المهايأة بينهم على حسب رضاهم من قلة الأيام وكثرتها ونحوه؛ إذ ما طابت به النفس حاز، فإن تشاحروا عملوا برأي الحاكم لما مر مــن أن موضوع

⁽١) باختياره مع تمكنه من استيفاء نصيبه من المنفعة. تمت مؤلف.

القسمة للنفع ودفع الضرر، والحاكم منصوب لمصالح المسلمين ودفع مضارهم. قال الصعيتري: فينظر ما الذي تندفع به المضرة، والغبن والتظالم، ويقع به التساوي.

[الفائدة الثانية عشرة والمائة: ما يشترط في الإجبار على قسمة المهايأة]

يؤخذ من كلام أئمة المذهب وتعليلاتهم: أنه يشترط في الإحبار على قسمة المهايأة أن تكون على وجه يتمكن كل من المشتركين من استيفاء نصيبه من المنفعة في نوبته التصريحهم بأن القسمة شرعت لدفع الضرر، وأنه يجب فيها تحري المصلحة والمنفعة، ومصير النصيب إلى المالك أو نائبه وإلا بطلت، وقالوا: إذا اختلفت المنفعة فيما يقسم بالمهايأة حنساً أو صفة قدرت المهايأة بالقيمة؛ ليستوفي كل منهم نصيبه من المنفعة، ومع الاختلاف يرجع إلى الحاكم لينظر ما الذي يقع به التساوي، ويدفع به الغبن والتظالم.

فهذه نصوص تقتضي أنه لا يجوز الإجبار على المهايأة إلا إذا كان يتمكن كل من الشركاء من استيفاء نصيبه من المنفعة ونوبته، وإلا تركت القسمة وامتنعت، فعلى هذا إذا كان أحد الشركاء لا يتمكن من الانتفاع بنصيبه في نوبته أو يتمكن لكن بانضمام ذلك إلى غيره، لم يجير الممتنع؛ لأنهم شرطوا في وجوب إجابة المنتفع أن يكون نفعه بقدر حصته على انفرادها، لا بضمها إلى ملكه.

إذا عرفت هذا فلو كانت الشركة في رحى بعضهم يشارك في حجريها وبعضهم السلام المشاركة في واحدة فقط، ليس له شركة إلا في واحدة، فهذه لا تقسم بالمهايأة (١١)؛ لأن المشاركة في واحدة فقط، ولا يتمكن من الانتفاع بها في المنفعة المعتادة منها، والمشارك فيهما إنما ينتفع بها مسع

⁽١) ولا غيرها ولكن الكلام في المهايأة وإلا فلو قسمت الحجر المشتركة لم يمكن إلا بكسرها وذلك سفه وإضاعة مال. تمت مؤلف.

انضمامها إلى الأخرى، وقد نصوا على أن الانتفاع يكون بالمشترك منفرداً، وهكدا يقال في كل مشترك مركب من أجزاء، ومواد يمكن فصل بعضها من بعض، ولا يحصل النفع إلا بمجموعها، وضم بعضها إلى بعض كالسيارة والبُنْبة (١) إذا شارك أحد في جزء منها فقط كبيت النار، ونحوه.

[الفائدة الثالثة عشرة والمائة: ليس للمستعير التأجير للعين المستعارة]

ولكون المستعير لم يملك المنفعة، وإنما ملك الانتفاع بإباحة المنفعة لم يكن تأجيرها إجماعاً في غير المضمنة؛ لأنه يؤدي إلى ربح ما لم يضمن، وهو منهي عنه.

(الهدوية والجمهور): وكذا المضمنة؛ إذ التضمين لا يوجب ملك المنفعة بدليل جواز الرجوع فيها بالإجماع.

فإن قيل: بل هي تمليك المنفعة دليله عارية الدراهم، فإنها تمليك، قيل: عارية الدراهم تصير قرضاً لتعذر الانتفاع بها مع بقائها.

قالت الهدوية: وليس للمستعير أن يعير العارية؛ لأنها إباحة للمنافع فقط، وليست بتمليك لها، وهو الذي جنح إليه (م بالله)، إلا أنه قال في شرح التجريد: لأنها هبة المنافع، وعليه فتجوز إعارتها عنده، وفيه نظر؛ لأنها لو كانت هبة لجاز تأجيرها، وهو ممنوع كما مر.

(ي): أما إذا أحاز المعير رأي المستعير فيها كان له أن يعيرها غيره إجماعاً، لتفويضه. (المهدي): ومن أحاز إعارتها لم يجز إلا بمثل ما استعارها له.

⁽١) مكينة الماء. تمت مؤلف.

[الفائدة الرابعة عشرة والمائة: في من إذن لغيره بحفر بئر أو نحوه ثم رجع عن الأذن]

قال الإمام عز الدين بن الحسن عليه السلام: من أذن لغيره بحفر بئر أو مدفـــن أو ماحل في أرضه، ثم رجع عن الإذن، فله حكم العارية لا حكم التمليك؛ إذ ليس مـن التمليك في شيء، ولا حكم الغصب إذ لا تعدي ا هـ.

وقد نص أهل المذهب على صحة عارية العرصة لحفر بئر أو نحوها؛ إذ العين باقية، والعارية إنما تناولت المنفعة، فتصح الإعارة كما لو أجرها لذلك، فإن رجع المسالك في المطلقة أو قبل انقضاء الوقت في المؤقتة سلم الغرامة إن لم يكن من المستعير بناء، وإلا خير بين أن يطلب من المعير قيمة البناء قائماً ليس له حق البقاء وبين قلع بنائه، ولا شيء له، ولا تلزمه تسوية الأرض؛ إذ الإذن له بالبناء أسقاط لما تولد عنه، وحكم العارية للغرس حكم البناء، وإنما يثبت للمستعير الخياران في البناء والغرس إن لم يشترط المعير القلع عند رجوعه، وإذا رجع في عارية العرصة للحفر فيها، فلا يلزم المستعير لهم من أن الإذن بالبناء إسقاط لما تولد عنه فكذا هنا.

[الفائدة الخامسة عشرة والمائة: في جواز أخذ متولي الوقف أجرة مثله]

الظاهر على المذهب أن متولي الوقف يستحق أجرة المثل، سواء كانت أقل مما فرض له أو أكثر؛ لأنها إحارة فاسدة، لجهالة العمل والمدة والأجرة واللازم في الفاسدة، إنما هو أجرة المثل، وقد ذكروا نحو هذا في العامل على الزكاة.

[الفائدة السادسة عشرة والمائة: في حكم أموال المسجد إذا دمرت]

وإذا دمرت أموال المسجد فطلب أهل الأموال التي تحتها إصلاحها وبيعها منهــــم،

دفعاً للضرر عن أموالهم لم يكن للمتولي بيعها منهم بل يصلحها من مال المسجد فيان كان المسجد معسراً، فلأهل الأمول إصلاحها إجماعاً، كما في العلو والسفل ليتمكنوا من حقهم ولا يحتاجون إلى إذن الحاكم؛ إذ ولايتهم أخص ولهم أن يحبسوا مال المسجد أو يكروها أو يستعملوها بقدر غرامتهم فيها، إذ هم أخص. اه.

[الفائدة السابعة عشرة والمائة: في عدم جواز تحويل آلات المسجد]

المذهب أنها لا تحول آلات المسجد وأوقافه إلى غيره؛ لمصيره في قفر ما بقي قسراره لبقاء حرمته، وذهب القاسم بن إبراهيم، والإمام يحيى وغيرهما إلى جواز ذلك؛ لأن تعلق القربة بالعرصة مشروط بدوام نفعها، وملاحظة لما هو الظاهر من قصد الواقسف المصلحة، ولنقل الصحابة مسجد الكوفة إلى جنب بيت المال لما سرق وغسير ذلك من الأدلة.

[الفائدة الثامنة عشرة والمائة: في حكم الوديعة والضمان]

ومن خشي على ماله والودائع من الحريق أو الغرق أو أيهما في بيت أو سفينة أو غيرهما، ثم اشتغل بإخراج ماله دون الودائع، أو بعض الودائع دون بعض، لم يضمن ما تلف إلا حيث تمكن من إخراج الجميع؛ إذ لا يجب أن يجعل ماله وقاية لمال غيره، والقول للوديع في تلسف الوديعة مع يمينه؛ لأنه أمين، وإن لم يين سبب التلف ما لم يكن مستأجراً على الحفظ أو ادعى أنه ذبحها لمرض أو نحوه، فالبينة عليه.

[الفائدة التاسعة عشرة والمائة: في تعجيل كفارة الخطأ بعد الجرح قبل الموت]

(الهدوية): وتعجيل كفارة الخطأ بعد الجرح قبل الموت جائز؛ لأن الجرح ســــب،

والموت شرط في وجوبها، والأحكام تتعلق بالأسباب دون الشروط، وتتعــــدد علــــى المجماعة اتفاقاً؛ لأنها حـــق الله تعالى بخلاف الدية فهي واحدة؛ لأنها حـــق الآدمـــي في مقابلة النفس وهي واحدة.

[الفائدة العشرون والمائة: عدم جواز إخراج الكفارة قبل الحنث]

الذي عليه أكثر أهل البيت عليهم السلام أنه لا يجزي التكفير لليمين قبل الحنث؛ إذ السبب الموجب للكفارة هو مجموع اليمين والحنث، فالحنث جزء من السبب؛ لأن مجموعها مناسب، وما تعلق وجوبه بسبب واحد لم يجز تقديمه عليه كالصلاة قبل وقتها، والوجه في كون الحنث جزءاً من السبب هو كون اليمين مؤثرة في الكفارة لا تتحقق إلا به، وقد نبه الله على ذلك، بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمُ مُ بِمَا عَقَدْتُ مُ اللَّيْمَانَ فَكَفّارتُهُ... ﴿ وَاللَّهُ عَلَى ذلك، التقدير إذا حنثتم فكفارته.

وقال الإمام شرف الدين والإمام الحسن بن يحيى القاسمي وولده فخر الإسلام: بل يجوز التعجيل قبل الحنث إن كان خيراً؛ لقوله والمنكفر عن يمينه، وليأت السذي هو خير،) وفي رواية (وفليكفر ثم ليأت الذي هو خير) فدل على أن اليمين هي السبب، وأن الحنث شرط كالحول في الزكاة، ومن جهة النظر أن السبب الباعث هو الباعث على الحكم، ولا شك أن الباعث على الحكم وهو وجوب الكفارة، هو اليمين، ولهذا لا يجزي التكفير قبلها بالإجماع.

قيل: وقد ذهب إلى حواز تقديمها على الحنث أربعة عشر صحابياً، وجماعـــة مــن التابعين، وبه قال جماهير علماء الإسلام.

فإن قيل: الحديث يدل على وجوب تقديم الكفارة على الحنث، فما الذي صرفه؟

قيل: الخبر المتقدم، فإنه يدل على جواز التأخير والإجماع على عدم وجوب تقديمها على الحنث، بل قالوا: يستحب تأخيرها عنه، ولعله للإحتياط، والخروج من موضع الخلاف، وهاهنا قول ثالث مروي عن الناصر، وهو أن إتيان الذي هـو خـير هـو الكفارة، ويدل عليه ما رواه محمد بن منصور قال: حدثني عبد الله بن موسى، قـال: حدثني أبي، عن أبيه، عن آبائه، قال: «من حلف على شيء ثم رأى غيره خيراً منسه فليأته فإنه كفارته» رواه في العلوم. وهذا سند صحيح؛ لأنه من طريق العترة الطاهرة، وفي معناه ما رواه بعض المحدثين من حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً، «ومن حلـف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفارتها».

وفي حديث عن أبي هريرة يرفعه: «فليأت الذي هو خير فإنه كفارته» وقد ضعف بعض المحدثين الروايتين، لكنه يشهد لهما خبر العلوم، وما في بعض روايات مسلم، لحديث عدي بن حاتم، ولفظه: «ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليات الذي هو خير وليترك يمينه» وظاهره أنه يتركها، ولا كفارة عليه وإلا لبينها.

وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس موقوفاً: «من حلف على ملك يمين ليضر به فكفارته تركه ومع الكفارة حسنة»، وفيه إشارة إلى أن الكفارة مستحبة، ويشهد لذلك كله ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَهُ لاَيْمَانِكُمْ أَنْ تَسبَرُوا وَتَتَّقُوا...﴾ [ابنرة: ٢٢٤]الآية.

والنهي، كما في الثمرات يدل على فساد المنهى عنه فتسقط الكفارة.

قال: وقد يجمع بين الخبرين بأن الأمر بالتكفير مستحب، وعدم الأمر بالكف___ارة؛ لكونها مستحبة، ثم ترجح وجوبها لكثرة الأخبار المقتضية لذلك.

قلت: ويمكن أن يقال الأخبار تدل على وجوبها إلا فيما كان خيراً، وفي هذا جمع بين الأخبار، وقد بين في الآية الخير الذي تسقط به الكفارة.

وفي الثمرات عن الناصر: أنه إذا كان أقرب إلى الله فلا كفارة للخبر السابق، وعليه فيكون الخير المسقط للكفارة أمراً مخصوصاً، وهو ما كان فيه قربة لا مطلـــــق الخــير المتناول للمباح، والمنافع الدنيوية المحضة.

[الفائدة الإحدى والعشرون والمائة: حكم من أعان على خصومة]

أخرج الحاكم وصححه عن ابن عمر، سمعت رسول الله على يقول: «من أعان على خصومة بغير حق كان في سخط الله حتى ينزع» وأخرج أبو داود عنه على : «مــن أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله» ولأبي داود، وابن حبان في صحيحه مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعير تردى في بئر، فهو ينزع منها بذنبــه، ومعناه أنه وقع في الإثم وهلك كما يهلك هذا البعير؛ لأنه لا يتخلص بنزعه بذنبه.

وفي حديث أخرجه الطبراني: «وأيما رجل شد غضباً على مسلم في خصومة لا علم له بها فقد عاند الله حقه، وحرص على سخطه، وعليه لعنة الله تتابع إلى يوم القيامـــة» ومعنى شد غضباً أنه أعان مخاصماً قد غضب.

وللطبراني أيضاً: (رومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أو باطل فهو في سخط الله حتى ينزع».

وفي حديث أخرجه الطبراني، والأصبهاني: «من أعان ظالماً بباطل ليدحـــض بـــه

[الفائدة الثانية والعشرون والمائة: حكم تعارض البينتين]

وإذا تعارض البينتان وأمكن استعمالهما معاً لزم، نحو أن يدعي أن فلانًا أقر، أو أوصى له، أو وهب له كذا وهو عاقل، ويقيم البينة على ذلك، ويقول: هو أو الوارث، بل فعله وهو زائل العقل، ويبين على ذلك، وتكون البينتان مضافتين إلى وقتين أو مطلقتين أو أطلقت إحداهما، والأخرى مؤقتة ففي هذه الصورة يستعملان معاً؛ حملاً على السلامة، ويحمل على أنه وقع عقدان أحدهما مع العقل دون الآخرر فيحكم بالصحة عملاً، بالواقع مع ثبوت العقل تقدم أو تأخر.

فأما إذا أضافتا إلى وقت واحد، أو تصادق الخصمان على أنه لم يتفق إلا إقرار، أو عقد واحد، فهنا لم يمكن استعمالهما معاً، بل يتكاذبان ويبطلان معاً؛ لأن تعارضهما على وجه يعلم كذب إحداهما، وحينئذ يرجع إلى الأصل المعروف من حاله، فإن كان هو الجنون أو هو الغالب عليه بقي الحق لمالكه، وإن كان أصله العقل أو هو الغالب عليه بقي الحق لمالكه، وإن كان أصله العقل أو هو الغالب عليه أو استويا أو التبس(۱) حكم بالصحة؛ لأن العقد إذ احتمل وجهين يصبح في أحدهما حمل على الصحة، وهو الانتقال عن الجنون إلى الصحة.

فَرع : وعلى هذا التفصيل يقال في تعارض البينتين في البيع: فيلزم الاسستعمال إن أمكن، وتتكاذب البينتان إن لم يمكن إلا أنه مع التكاذيب يثبت التحالف بينهما؛ إذ قد صارا كما لو لم يبينا فيحلف كل منهما على النفي أنه ما شرى كذا أو ما باع كذا، وبعد التخالف يبطل العقد بالتراضى، أو بفسخ الحاكم عند التشاجر.

⁽١) أي جهل أصله كما في التذكرة، أو التبس أي الأصل والغالب. تمت صعيتري، أ هـ مؤلف.

[الفائدة الثالثة والعشرون والمائة: وجوب قبض المعجل قبل وقته]

ويجب قبض كل مُعَجَّلٍ مساو أو زائد في الصفة؛ لإلزام عمر امرأة كاتبت عبدًا قبول تعجيل العبد قبل النجوم المضروبة، ولما امتنعت أخذه عمر وتركه في بيت المال، ولم ينكره أحد، ولأنه لا ضرر على صاحب الحق فيه فأشبه ما إذا أعطاه أجروه، وقي فعل عمر دليل على أن صاحب الدين إذ امتنع من قبضه ناب عنه الإمام والحاكم، وقد ذكر نحوه في شرح البحر.

قَرع: له ترك القبض لخوف ضرر أو غرامة.

[الفائدة الرابعة والعشرون والمائة: وجوب رد الدين إلى موضع القبض]

ويجب رد الدين اللازم بالعقد سواء كان مؤجلاً أو حالاً إلى موضع العقد.

فائدة: الذي يجب رده في الموضع الذي قبض فيه القرض والرهن، والعارية والرقبة المؤجرة، والحق المعجل والمؤجل، إن ساوى أو زاد في الصفة بأن أمكن قبضه وأمسسن عليه، فإن لم يقبله مع التخلية ناب عنه الإمام والحاكم، فإن لم يوجدا فظاهر المذهب أنه يبرأ من هو عليه بالتخلية.

[الفائدة الخامسة والعشرون والمائة: حكم رد الوديعة إلى زوجة المالك ونحوم]

وللوديع رد الوديعة إلى زوجة المالك وغلامه، وولده إذ يدهم يده، إذا حرت العادة بالرد إليهم، ولو قال: لا تسلمها إلا إلى يدي فسلمها إلى من حرت العادة بالرد إليه برئ، ولا حكم لنهيه، كما لو قال: ضعها في الطريق أو في زاوية البيت.

[الفائدة السادسة والعشرون والمائة: حكم رد المغصوب إلى موضع الغصب]

ويجب رد المغصوب إلى موضع الغصب وإن بعد عن المجلس، أو كان في حمله مؤنة؛ لوجوب رده، كما أخذه، وهذا من صفاته، فإن كان غائباً عن موضع القبض فالحاكم ينوب عنه.

[الفائدة السابعة والعشرون والمائة: حكم جواز حبس العين المستأجرة حتى يستوفي الأجير]

وللأجير حبس العين التي استأجر على العمل فيها حتى يستوفي أجرته، وكذا البائع قبل التسليم والمشتري فاسداً إذ فسخ، وقد سلم الثمن، وكل فسخ بعد تسليم الثمن فإن الحكم واحد.

[الفائدة الثامنة والعشرون والمائة: في أن أول ما يقضى فيه يوم الدماء]

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الله على قتل مؤمن بشطر كلمة، لقي الله عن وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله وشطر الكلمة أن يقسول: أق» من أقتل، وفيه وعيد شديد للقاتل؛ لأنه إذا كان شطر الكلمة موجباً للإياس من رحمة الله، فكيف بمن أراق دم المسلم ظلماً وعدواناً بغير حجة نيرة، والأحاديث في البساب كثيرة، حتى روي أنها لا تقبل لقاتل المسلم ظلماً توبة.

[الفائدة التاسعة والعشرون والمائة: بيان إذا حمل السيل تراب أرض رجل إلى أرض غيره]

إذا حمل السيل تراب أرض لرجل إلى أرض غيره فعلى مالكه رفعه بما لا يجحسف، فإن لم يكن فهو عذر، وإذا رفعه لم يجب عليه تسوية الأرض إذا تولد نقص من التراب إلا لعرف، ولا يجب عليه أجرة وقوفه في الأرض؛ لأنه بغير فعل منسه إلا أن يكون بسبب متعد فيه، أو بعد المطالبة بالرفع فلم يرفع.

[الفائدة الثلاثون والمائة: وعلى مطلق البهيمة ونحوها ما جنت]

وعلى مطلق البهيمة ونحوها، كالماء والمدفع والبندق والسفينة والسبع ماحنت فوراً من غير تراخ إذ هو كالمهيج لها.

قَرِع: والمراد بالفور هو: الذي لم يتخلل فيه وقوف سواء سارت المعتاد أم زائسداً عليه؛ لأنه أثر فعله فإن تخلل عقيب الشعور بالإطلاق، أو في أثناء السير وقون لم يضمن ما جنت إذ فعلت باختيارها، وقد قال على: «جرح العجماء جبار» أي منجبر لا ضمان فيه إلا أن يكون ذلك الحيوان عقوراً ضمن، ولو تراخت بعد الإرسال؛ إذ إطلاقها تفريط في الحفظ، والتفريط في حفظ العقور موجب للضمان؛ لقضاء على عليه السلام بالضمان في بقرة قتلت حماراً، وحمل على العقور جمعاً بينه وبين قول رسول الله على العجماء جبار».

[الفائدة الإحدى والثلاثون والمائة: وعلى متولي الحفظ جناية غير الكلب]

وعلى متولي الحفظ من مالك أو مستعير أو نحوهما جناية غير الكلب إن جنى ليلاً؛ إذ قضى على النهار لاعتياد إرسالها؛ إذ لا

تعدي بأرسالها، وقد قال المنظم: «جرح العجماء جبار » فإن جرت العادة بعكس ذلك انعكس الحكم؛ إذ العلة العادة، ولا ضمان إن جرت العادة بعدم حفظ الدواب لما مر.

[الفائدة الثانية والثلاثون والمائة: في أنه لا يضمن ما جناه الكلب ليلاً]

وأما الكلب فإنه يرسل في الليل ولا يضمن ما جناه ولو في الطريق ونحوها؛ لأنه محتاج إلى إرساله بالليل للحفظ دون النهار، فيجب حفظه بربطه في النهار، فإن جنى نهاراً ضمنت جنايته ولو غير عقور، حيث لا يعتاد إرساله بالنهار.

[الفائدة الثالثة والثلاثون والمائة: في ضمان الراعي ما أكلت الغنم في مرعاها]

ويضمن الراعي ما أكلت الغنم في مرعاها؛ إذ عليه حفظها، فإن أبعدها عن الزرائع وغفل يسيراً، فتعدت لم يضمن؛ إذ يعذرون في اليسير مع إبعادها، ولو رعاهـــا ليــلاً فدخلت بساتين ذات حيطان وأبواب، فلا ضمان؛ إذ التفريط بفتخ الأبواب(١) بخلاف الزروع التي بلا حيطان. ذكر ذلك في البحر.

فإن ضربها صاحب الزرع فقتلها ضمنها إجماعاً، أو أرشها، وهو ما نقصص من قيمتها، فإن حبسها ليلة فتلفت فإن أمكن ردها في الليل، ولم يردها ضمن؛ لتعديم بالحبس مع إمكان الرد.

[الفائدة الرابعة والثلاثون والمائة: في الفرس الشموس]

ولو كان الفرس شموساً لا يركب إلا في الصحراء فركب في الشارع، ضمـــن مــــا

⁽١) وهو من صاحب الشموس. تمت مؤلف.

حنت؛ لتعديه ولتفريطه، وإن فلتت من الإصطبل أو من العقال، وقد حفظها حف ظها. مثلها، لم يضمن؛ إذ لا تقصير، وكذا لو جنت العقور في المرعى وقد عقلها أو ربطها.

[الفائدة الخامسة والثلاثون والمائة: من وضع حية في مكان ضمن ما جنت]

ومن وضع حية ضمن ما جنت حتى تنتقل، ولا ضمان بعده؛ إذ هو بمجرد اختيارها.

[الفائسدة السادسة والثلاثون والمائة: وعلى متولي الحفظ جناية العقور]

وعلى متولي الحفظ ضمان جناية العقور من كلب أو غيره إن فرط في حفظه حفظ مثله، وسواء جنى في المرعى أو غيره ليلاً أم نهاراً، لما مر من قضاء على عليه السلام بالضمان في بقرة قتلت حماراً، ولو كانت جناية العقور على الداخل في ملك صاحبه إن كان دخوله بإذنه لفظاً؛ إذ هو مع الإذن غار له إن لم يخبره بان العقور موجود، فإن كان جاهلاً وجوده أو كونه عقوراً أو دخل بغير إذنه لم يضمن إذ لا تغرير.

وَرَع : ولو دخل لعرف أو لتجويز الرضى لم يضمن أيضاً، إذ يقدر أنه لم يسأذن بالدخول للعرف، وجواز الرضى إلا لمن حفظ نفسه، أو بشرط براءته، والأصل عسدم الضمان.

وَرع : وإنما تضمن حناية العقور في غير الكلب، فلا تضمن حنايته ليلاً، لما مسر؟ ولقول على عليه السلام: يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً، ولا يضمن إذا عقسر ليلاً، وأمره والكلاب منسوخ إذ رآها بعد ذلك، فلم يأمر بقتلها فكان نسخاً.

[الفائدة السابعة والثلاثون والمائة: فيمن طرد دابة من زرعه فأفسدت زرع غيره]

ومن طرد دابة من زرعه فأفسدت رزع غيره، لم يضمن إلا أن يكون متصلاً بزرعه

عيطاً به؛ إذ هي معه أمانة ما لم تتراخ عقيب الإخراج، أو يجري عرف بالتسييب بعد الإخراج، فلا يضمن؛ إذ لا تفريط في الحفظ المعتاد، ومن زاحم بهيمة في طريق فمزقت ثوبه فلا ضمان إلا أن يكون غافلاً، و لم ينبهه سائقها ضمن لتفريطه.

[الفائدة الثامنة والثلاثون والمائة: متى يحل قتل الهر؟]

ويحل قتل الهر إذا أكل الدجاج أو بال على الثياب، أو المأكولات أو أكل الحمـــام أو نحو ذلك؛ لضرره، وكذا إذا خشي منه ذلك في المستقبل.

[الفائدة التاسعة والثلاثون والمائة: في بعير ونحوه إذا صال على إنسان]

وإذا صال على إنسان بعير أو ثور ولم يحفظه مالكه، وحشي على نفسه حاز قتله، وإذا صال على إنسان بعير أو ثور ولم يحفظه مالكه، وحشي على نفسه حاز قتله، إن لم يندفع إلا بالقتل؛ إذ للمرء قتل ما صال عليه من آدمي أو بهيمة، ولم يندفع إلا بالقتل إجماعاً، لقوله تعلى: ﴿فَمَسنِ بالقتل إجماعاً، لقوله تعلى: ﴿فَمَسنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ [البنرة: ١٩٤].

فَرع : ولا يضمن تعديه كقتله نفسه.

فَرْع : ولا يجب الهرب من الصائل؛ لقوله على: «مــن قتــل دون دينــه فهــو شهيد...» الخبر، إذ ليس متعدياً بالدفع ولا يجوز الاستسلام له، ولو مسلماً، بل تجب المدافعة لما مر، وإذ قد أبطل حرمته بصولته فأشبه الذمي، وقوله على «كن عبــد الله المقتول...» الخبر، محمول على بذل النفس في الفتنة بالمقتل بقتال أهلها.

وَرع : ولو سقط على رأس إنسان زق فانخرق لم يضمن كالصائل، ولو ســــدت بهيمة باب بيت حاز للمضطر قتلها، إن لم تندفع إلا به، ولا ضمان كالصائل.

وَرْع : ولمن خشي التلف جوعاً أو عطشاً إيثار غيره، ذكره في البحر؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الحنر: ٩]ولقصة بعض قتلى أحد.

[الفائسدة الأربعون والمائة: وللمرء القتل والقتال على المحترم]

وللمرء القتل والقتال على المحترم، وإن قل؛ لقوله على المحترم، وإن قل؛ لقوله على المحترم، وإن قل؛ لقول عن الغير؛ لقول مع المحترد، وعن الفواحش كالنهي عن المنكر مع كمال الشروط.

وَرع : ويقدم في الإنكار الأخف فالأخف، فإن عدل إلى الأشد، وهــو يمكن الأخف ضمن فيقدم الصياح على البهيمة والآدمي الأعزل^(۱) ولو بالاستعانة بالغير، ثم الضرب باليد، ثم بالسوط، ثم بالعصا، ثم بالسلاح، فإن عدل إلى رتبة مع إمكان الدفع بدونها ضمن حتى لو ضربه، وهو صائل ضربة ثم ضربة أخرى، وقد اندفع ولا يؤمل عوده، فالثانية مضمونة فإن مات بهما فنصف الدية، فإن كان يندفع بالعصا وليس عنده إلا السيف، ونحوه، فله الدفع به للضرورة، فإن التحم القتال بينهما سقطت مراعاة الترتيب؛ لخروج الأمر عن الضبط.

[الفانسدة الإحدى والأربعون والمانة: ويحل اقتناء الهِرَّ]

و يحل اقتناء الهر لخبر المرأة التي حبست الهرة حتى مــــاتت، وفيـــه: ((فـــلا هـــي أطعمتها)، (ن ولا يضمن مالك الهرة ما جنته ليلاً ولا نهاراً، إذ لا يعتاد حبســــها، ولا

⁽١) الأعزل من لا سلاح له. تمت مؤلف.

⁽٢) الحديث ضعفه مجموعة من المحققين وهو مسن الأحساديث الستي أنكرتها السيدة عائشة زوج النبي عليه وكانت توبخ أبا هريرة لروايته إياه.

[الفائدة الثانية والأربعون والمائة: متى يصير العقور عقوراً؟]

وإنما يثبت العقور عقوراً بعد عقره مرة واحدة، أو حمله ولو مرة ليعقر، فيضمن مالكه الثانية إن علم بذلك، وفرط في حفظه إذ عرف عدوه بالأولى فكفت.

فَرْع : وإنما يكون عقوراً إن ضر فيما لا يعتاد إطعامه منه، فلا تكـــون البهيمــة عقوراً بأكل الزرع، والهرة بأكل اللحم والطعام، ونحو ذلك؛ لأن ذلك من طبعها، ولا يضمن المالك إلا حيث حرى عرف بالحفظ.

قال في التاج: بخلاف ما إذا عرفت بالضرر بأي وجه من عضة أو نفخة، أو نطحة أو لعص ثياب أو حملها^(۱) ولو لم تعقر، ونحو ذلك ولو مرة واحدة فإنه يثبت بذلك؟ كونها عقوراً، وهذا في غير الكلب، وأما الكلب فلا يكون عقوراً إلا حيث لا تسرده الحجر والعصا، أو يكون حتولاً يعدو على حين غفلة، ويجب على مالك العقور حفظه أو قتله، فإن لم يفعل جاز لغيره قتله.

[الفائسدة الثالثة والأربعون والمائة: في العمل بالخط والكتابة]

العمل بالكتابة ثابت عقلاً لإطباق العقلاء من الموحّد والملحد، على الفزع إليها عند إرادة التوثق في معاملتهم وعقودهم وعهودهم وهدنهم، وفي الروابط المعقودة بينهم، والرجوع إلى العمل بما تضمنته عند اختلافهم، وهذا معلوم بالضرورة، وسمعاً لتعظيم الله سبحانه القلم بالقسم، وبه الامتنان بتعليمه حتى قرنه بأصل من أصول

⁽١) أي حملها لتعقر. تمت مؤلف.

النعم، وهو خلق الإنسان من علق.

وفي المجموع وغيره: أنه أول مخلوق خلقه الله، ثم خلق الدواة، ثم أمره بكتابة الكائنات، وذلك دليل على علو شأنه، واعتباره والعمل به في حفظ العلوم والحقوق، وغيرها، وإقامة الحجة بالكتابة على العباد، وإرشاد لهم إلى ذلك، ولهذا امره الله بكتابة الكائنات، مع أنه يعلم السر وأخفى، لا يخفى على الله شيء، ومن ذلك: قصة سليمان عليه السلام؛ لأنه طلب إسلام بلقيس وقومها، وامتنالهم بحرد كتابه إليها، ونحوه.

مدح الذين يتبعون الرسول الأمي ﴿ أَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

فإنه يدل على جواز العمل بالكتابة أو وجوبه، ودلالته على الوجـــوب أظهـر، والآية واردة في كل معاملة فيها مداينة مؤجلة، إذ الدين يتناول القرض والسلم، والبيع إلى أجل، ونحوها(١) وبيان دلالتها من وجوه:

أحدها: أن الله تعالى أمر بكتابة الدين المؤجل أمــرًا بحمــلًا، والأمــر ظـــاهر في الوجوب، والأمر بها يستلزم وجوب العمل بها، وإلا لم يكن له فائدة، وكون الأمر في الآية للوجوب، قد قال به بعض المحققين: وهو الذي يقتضيه ما مر(٢).

الثاني: أنه لما أمر بها إجمالاً أكد الأمر بها ثانياً، مقروناً ببيان حال من يتولاه الثاني: أنه لما أمر بها إجمالاً أكد الأمر بها ثانياً، مقروناً ببيان حادل؛ لأن الكتاب قلا فقال: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ [البنرة: ٢٨٢] أي كاتب عادل؛ لأن الكتاب قلا تكون ضماناً تاماً لحفظ الحقوق إلا إذا كان الكاتب عدلاً لا غرض له إلا بيان الحقق

⁽١) كالإجارة. تمت مؤلف.

⁽٢) من الدليل العقلى والسمعى. تمت مؤلف.

لأن غير العدل، لا تؤمن منه المحاباة والزيادة والنقصان، وتعمد تضييع حق أحد المتعاملين.

الثالث: أنه لما أكد الأمر بها صريحاً، عقبه بالنهي عن الأباء منها، المستلزم للأمر بها ثم قرنه بتذكيره بنعمة تعليمه الكتابة؛ ليعلم أنه لا ينبغي له أن يبخل بنفع النساس بها، كما نفعه الله تعالى بتعليمه إياها، فهو مثل (﴿وَأَحْسِنْ كُمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِللَّهُ وَالنَّصِينَ اللَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَمُصلحة للناس، يجب عليه الله إلى القيام بذلك إذا دعي إليه مع تمكنه، كما علمه الله، وأحسن إليه بتعليمه وتمكينه.

الرابع: تكرار الأمر، بقوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] تأكيداً لما مر.

الخامس: أمر من عليه الحق أن يلقي على الكاتب ما عليه من حق، فقال: ﴿وَلَيُمْلِلِ النَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]وذلك ليكون إملاله حجة عليه تبينها الكتابة، وتحفظها، وفي ذلك دليل على العمل بها، لا سيما مع أمره بتقوى الله ربه بإملائه على الكاتب، وأن لا يبخس منه شيئاً، فلولا أنه يرجع في إثبات الحق إلى ما كتبه الكساتب لأمره بتأدية ما عليه كاملاً دون إملائه على الكاتب.

السادس: أنه تعالى بعد تكرار الأمر بالكتابة، وتأكيده أردفه بالنهي عـــن الســـأمة عنها، فقال: ﴿وَلاَ تَسْأُمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغيراً أَوْ كَبيراً﴾[النرة: ٢٨٢].

قال بعض العلماء: وهذا دليل على وجوب الكتابة في القليل والكثير، ولهذا قـــدم الصغير الذي يتهاون به الناس، ودليل أيضاً على وجوب العمل بهــا عنــد اســتيفاء شرائطها، يؤيده إتيانه بعدها ببيان الحكمة في الأمر بها، في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ أَقْسَطُ عَنْدَ اللّهِ وَأَقْوَمُ لِلسَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا ﴾ [البترة: ٢٨٢] والإشارة إلى جميع مــا تقــدم ومنها الكتابة أو إلى الكتابة فقط، كما قيل: وقد بين وجه الحكمة من وجوه:

أحدها: أن ذلك أقسط عند الله، أي أحرى بإقامة العدل بين المتعاملين.

الثاني: أنه أقوم للشهادة؛ لأن الشاهد إذ رجع إلى الكتابة أفادته ذكرها، وأداءها على وحهها، وفيه دليل للمذهب على أن للشاهد أن يرجع إلى الخط لتفصيل ما ذكر جملته.

الثالث: أن ذلك أقرب إلى نفي الريبة، والمعنى أن الاحتياط بكتابة الحقوق يمنع كل ريبة، وكل ما يترتب على الارتياب من المفاسد من ضياع الحقوق وغيرها.

الرابع: ما في رفع الجناح عن كتابة التجارة الحاضرة من الدلالة على أن كتابتهــــا أولى، وأن تركها رخصة، والترخيص فيها يقتضي أن كتابة المؤجلة عزيمة ولما اشتملت عليه هذه الآية الكريمة من الأوامر المتكررة والتأكيدات المقررة، والحكم الظاهرة، فلل ينبغي أن يرتاب في جواز العمل بالخط المستوفي لشرائط العمل أو وجوب، لا سيما والآية وردت في المعاملات مـــع عمــوم الخطــاب، بقولـــه تعـــالى: ﴿وَأَدْنَـــى أَلاًّ تَرْتَابُوا﴾ [البنرة: ٢٨٧]إذ يتناول الشاهد والكاتب والحاكم وغيرهم ممن يرجـــع إليــه في استخراج الحق الثابت بالكتابة، وفيه دليل على أنه يكفى الظن بصحة مـــا تضمنتــه الكتابة؛ إذ القرب إلى نفي الريبة يحصل بالظن؛ لأن الريسب الشك وهو استواء هذا مع ما علم من أن النبي عِلْقُ كان يبلغ الشرائع بالكتابة إلى الغائبين، كما يبلغ بالخطاب إلى الحاضرين مع إيجاب العمل بكل ذلك بلا فرق، وكذلـــك كــان أمــير المؤمنين عليه السلام والأئمة الهادون وسائر علماء الإسلام، من فقهاء ومحدثين ومفتين ومؤرخين، وأطباقهم على التأليف لقصد العمل بما في المؤلفات وبالكتابـــة حفظــت الشريعة المطهرة عن الضياع، مع قلة الحفاظ، وكلام أئمة الأصول في العمل بالوجادة معروف، حتى قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام: إن العمل بها هو الذي أجمعت عليه العترة عليهم السلام.

و بالجملة إن العمل بالكتابة في العلوم الدينية، والوثائق المالية والروابط الإنسانية ظاهر لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، فلا حاجة بنا إلى نقل ما وقع، ولا يدخل نقله

تحت مقدورنا، وأهل المذهب الشريف قد اعتبروا الكتابة في مواضع فجعلوها كنايسة طلاق، وصححوا انعقاد البيع والنكاح بها، وكذلك في كتاب حاكم إلى مثله، وأحازوا للشاهد الاستناد إليها فيما عرف جملته، ونسي تفصيله، وعدم اعتبارها بعض المواضع، فهو إما لوجود مانع، أو عدم شرط عندهم، فمن وجود المانع، قولهم: لا يشهد لمعرفة خطه إلا إذ ذكر جملته لاحتمال التزوير، فينتفي اليقين لكنه يقال الاحتمال لا يدفع الظهور، ويلزمكم أن لا تشهد على التفصيل، وإن ذكر الجملة لبقاء الاحتمال فيه على أنه قد جوز الشهادة، وإن لم يذكر الجملة الهادي في المنتخب، ومالك، وأبو يوسف، ومحمد، وقواه، والفقيه حسن إذا علم من نفسه أنه لا يضع خطه إلا على ما قد تحققه، وأراد الشهادة عليه للاضطرار، ويدل عليه ما مر من الأدلة على اعتبار الخط والعمل به، ولا ملحاً لتأويل كلام المنتخب، ومن ذلك قولهم: لا يستند الحاكم في حكمه إلى ما وجد في ديوانه؛ لاحتمال التزوير؟ وجوابه: ما مر، وأما عدم اعتبارهم الخط لعدم شرط، فمنه قولهم: من وجد خطاً لغيره بحق عليه وأنكره لم تحسز الشهادة عليه بذلك الحق، ولا يجوز للحاكم أن يحكم بالخط ولا خلاف فيه.

قلنا: أما الشهادة فمسلم لعدم اليقين (١) وللإجماع على المنع؛ إذ قوله ولا خلاف فيه قيد فيها لا في عدم جواز الحكم، كما في حواشي التذكرة، ولحلاف مالك فإنه جوز الاستناد في الحكم على الغير إلى خطه، وهو مقتضى كلام المنتخب، وعلى كل حال فمنع الشهادة استناداً إلى الخط لا يستلزم عدم جواز الاستناد إليه في الحكم للفرق بينهما؛ إذ الشهادة يشترط استنادها إلى اليقين غالباً، والحكم يكفي في مستنده الظن أو حصول سبب جوازه، وإن لم يحصل ظن و لم يحصر على سبب مخصوص، بل ما تبين محصول سبب جعله مستنداً للحكم؛ لأن البينة في الأصل ما به يتبين الحق، ويتضح أعم من أن تكون هي الشاهدين أو غيرهما، ولهذا اعتبر شاهد ويمين وعدلة فيما يتعلق من أن تكون هي الشاهدين أو غيرهما، ولهذا اعتبر شاهد ويمين وعدلة فيما يتعلق من أن تكون هي الشاهدين أو غيرهما، ولهذا اعتبر شاهد ويمين وعدلة فيما يتعلق

⁽١) وهو معتبر في حواز الشهادة. تمت مؤلف.

بعورات النساء، وعلم الحاكم وتحقيق القول في المسألة: أن الحكم بالشهادة ليس أمــراً تعبدياً حتى لا يجوز العدول إلى الحكم بغيرها، وإنما هي أحد الأسباب التي يتوصل بها الحاكم إلى معرفة المحق من المبطل غير مقصودة لذاتها، بل لأمر آخر هو حصول مـــا يحصل للحاكم بها من علم أو ظن، فكان ذكرها في نحو قولــه على: «شـاهداك أو يمينه» إنما هو لكونها طريقة لتحصيل ما هو المعتبر في حواز الحكم، وهو العلم أو الظن بثبوت الحق على المدعى عليه، لا لقصر الحكم بها فقط، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يشاركها كل ما قام مقامها في تحصيل أيهما، إذ لا مانع، والفرق تحكم لا يقـــال فيلزم أن يحكم بالشاهد الواحد؛ إذ قد يحصل عن شهادته الظن؛ لأنا نقول إن القضاء إذا كان بأحد الأسباب المشروعة وجب التوقف فيه على ما ورد، وهو الشاهدان أو الشاهد واليمين، وحديث ذي الشهادتين يقوي ذلك، ولا نزاع فيه، إنما النزاع فيما إذ جاء سبب آخر معتبر في الشرع هو أولى بالقبول من الشهادة كحكهم الحاكم، أو مساو لها في تحصيل الظن كالخط المعتبر، فهذا لا ينبغي الشك في حــواز الاســتناد في الحكم إليه، لا سيما والظاهر أن قوله على: «على المدعى البينة» وقوله على للكندي: ((ألك بينة)) يتناوله، وبيانه كما ذكره بعض المحققين هو: أن البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة أعم منها في اصطلاح الفقهاء، حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين، فهي اسم لكل ما يبين الحق، كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْــلَ الذَّكْــرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ، بِالْبَيَّنَاتِ﴾ [النحل: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرُّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاًّ منْ بَعْد مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾[البنة: ٤]... وعليه حمل ما جاء في السنة وكلام الصحابة، إذ لا مانع، ولا دليل على قصرها على الشاهدين، وعلى هذا فيقال في حديث الكندي: ألك ما يبين الحق من شهود أو دلالة؟ إذ الشارع يقصد ظهور الحق، وبيانه بما أمكن من البينات التي هي دلالة عليه؛ لئلا تضيع حقوق الله وعباده، ولا يقف ظهور الحـــق على أمر معين مع مساواة غيره له في ظهور الحق به دليله تنوع الأدلة على كثير مـــن المسائل، فإن منها ما يستدل عليها بادلة متنوعة من كتاب الله، وسنة رسول الله، مسع إجماع أو قياس، والدليل والبينة بمعنى إذ المقصود بيان الحق ولو بقرينة مقرونــــة بمــا يقويها؛ إذ بعض القرائن قد ترجح في ظهور الحق في الأحكام والأموال.

ألا ترى أنه لو وجد رجل على رأسه عمامة، وفي يده أخرى، وبعده آخر يعدو أثره مكشوف الرأس، ولا عادة له بكشف رأسه، فإن قرينة الحال تفيد صــــدق المدعـــي أضعاف ما تفيده اليد عند كل أحد، والشارع لا يهمل مثل هذه البينة.

ومن هنا اختار الإمام المتوكل على الله يحيى بن محمد: أنه إذا تضارب اثنان فصاعداً، وانجلت الفتنة عن جنايات في بعضهم، فإنه يحكم بها على الآخر، وإن لم تقم لدى الحاكم شهادة على أنها من خصمه، اعتباراً بالقرائن والأمارات التي ورد الشرع باعتبارها حفظاً للحقوق؛ إذ لو لم نعتبرها لهدرت الدماء، وهتكت الأعراض.

والحاصل أن الشرع جعل الطريق التي يحكم بها أعم من التي يتوثق بها في حف طالاً موال، وإن كانت داخلة في مفهومها، وبين الحكم والتحفظ فرق ظاهر، فكل مسا يبين الحكم الحق يصح الحكم بمقتضاه، دليله الحكم بشهادة الكفار على الوصية في السفر، وبشاهد ويمين، وبشهادة القابلة على الولادة، والاستهلال، ورتب على شهادتها أحكاماً، وأمر بفراق الزوجة؛ لقول امرأة أنها أرضعتها، وزوجها إلى غير ذلك، وبمحموعها يظهر قوة القول بأن الطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق التي تحفظ بها الأموال، وأن قوله على المدعى البينة، يتناول أي طريق يتبين بها الحق، وأن الظن كاف في حواز الحكم، وأما قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِسهِ الحَق، وأن الظن كاف في حواز الحكم، وأما قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِسهِ الحَق، وأن الظن كاف في حواز الحكم، وأما قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِسهِ عَلْمٌ الله المواهر وحوهاً:

أحدها: أن يكون وارداً فيما المطلوب فيه اليقين كالعقائد، فيكون من العموم الذي أريد به الخصوص.

الثاني: أنه مخصصٌ بأدلة وجوب العمل بالظن في الفرعيات.

الثالث: أن يبقى على ظاهره، ويقال: ما دل الدليل المعلوم على العمل به لم يكسن العامل به مقتفياً ما ليس له علم.

ألا ترى أنه يجب العمل بالشاهدين، وبرجل وامرأتين، وبأخبار الآحاد والقياس الظني، ولم يفد شيء منها العلم لكن دليل العمل بها قطعي، وكذلك يقال في العمل بالكتابة؛ إذ دليلها ودليل العمل بالشهادة في رتبة واحدة، والأمر بالكتابة مكرر مؤكد دون الشهادة.

الرابع: أن المراد بالعلم في الآية معناه: الأعم، وهو ما يشمل الظن، كما في قولـــه تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلَمْتُمُوهُنَّ مُؤْمَنَاتِ ﴾ [المنحنة: ١٠] وليس إلا الظن الغـالب، وعليــه فــلا إشكال، وبما تقرر عقلاً ونقلاً، يعلم أن العمل بالخط معتــــبر في المداينــة والمعاملــة، وغيرهما، وقد قال به من أئمتنا المتأخرين: الإمام المهدي محمد بن القاسم الحوثم، والإمام المتوكل يحيى بن محمد، والإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي رضي الله عنهم، ومن كلام الإمام الحسن أن المعتبر حصول الظن بصحته، وقال بـــه أيضاً العلامــة الشوكاني، والسيد العلامة محمد بن الحسن الوادعي رحمه الله، وعليه العمل في ما تأخر من الزمن، إلا أن الكاتب والشهود معه إن كانوا أحياء فلهم حكم الشهود في التحقيق والنقل، والجرح والتعديل، وإن كانوا أمواتاً فمن المعلوم أنها لم توضع الوثائق إلا لئلا تضيع ما تضمنته من الحقوق، وقد شرطوا في جواز العمل بها معرفة الكاتب وعدالته وخطه؛ لأن الخط إذا لم يكن معروفاً لم يجز العمل به بلا خلاف، وعدم معرفة الكاتب تستلزم عدم معرفة عدالته، والجهل بالعدالة مسقط للرواية والشهادة، فضلاً عن الكتابة، وإذا اجتمعت هذه الشروط تعين العمل بالخط، وإلا ذهبت فائدة الأدلة السابقة سداً، فإذا تضمن إثبات دين أو بيع أو نحوهما وجب العمل بمقتضاه، حيث لم يأت من هو عليه بحجة (١) واحتمال تغير مضمونه بناقل من بيع، أو هبة، أو إيفاء أو إســــقاط،

⁽١) إما بشهود أو رقم صحيح على الوفاء أو نقل الملك ببيع أو هبة أو ميراث أو نحوها. تمت مؤلف.

أو تجويز تزوير كل ذلك احتمال مرجوح لا يقوى على مقاومة الظاهر، ويؤيده بسأن المحتمل، والمجوز خلاف الأصل، والظاهر لأن الأصل عدم النقل، والظاهر مع المتمسك بالرقم والأصل، والظاهر هما القنطرة التي تجري عليهما غالب الأحكام الشرعية، وقد أخذ النبي الفداء من العباس استنادًا إلى خروجه مع المشركين لقتال المسلمين بعد أن قال: «إنما خرجت مكرهاً» وهذا ما لم يعارض الرقم ثبوت يد الآخر على ما تضمنه الرقم، فهذا محل إشكال يحتاج إلى دقة نظر أهل الكمال؛ لأن الخط المعتبر شرعًا الذي مات كاتبه وشهوده وإن كان داخلاً في عموم البينة الشرعية، فليس في رتبة الشهود الأحياء الأثبات؛ لأنه يدخله من الاحتمالات ما لا يدخل شهادتهم، وما كثرت فيسه الاحتمالات، وإن كانت لا تدفع ظهوره مرجوحاً بالنظر إلى ما قلت فيه كما في الخبر الأحادي والقياس، وطرق الراوية؛ إذ طرق الحكم بالنظر إلى الحاكم، كطرق الأدلية بالنظر إلى المجتهد، وحينئذ فلا بد من مرجح ما للخط على ما يقتضيه ظاهر اليد، وإلاً بالنظر إلى الجنه، وقد ذكروا صوراً يستدل بها على غيرها، منها:

أن يكون ثابت اليد ممن يجوز منه الاغتصاب، ولا مستند له إلا الثبوت، فهذه قرينة يرجح بها الخط، ومنها طول الزمان وقصره، فإذا كانت قد طالت مدة الثبوت كانت مرجحة له، وإن قصرت، ولا ناقل كانت مرجحة للرقم ومنها الغيبة، والحضور، فإذا كان المتمسك بالرقم غائباً عن البلد الذي الموضع المتنازع عليه فيه رجح الرقسم، وإن كان حاضراً فيها رجح الثبوت، ومنها تأجير الثبوت عن تاريخ الرقم فإذا تأخر قسوى جانبه؛ لأنه ناقل.

ومنها: أن يكون الخصمان في أرض تجري فيها الأحكام الشرعية، وينتصف فيها للمظلوم، فهذا مرجح، والعكس فالعكس، ومنها غلبة الظن بصحة الخط بأن تقضي الأمارات المأخوذة من ألفاظه، وملاحظة شروط الصحة فيه أنه من خطوط العلماء، وعليه أسماؤهم وشهادتهم، وإن لم يعرف خطهم، بل ولو لم يعرف وا كما في دروج

الأوقاف، وهذا أفتى به الإمام الحسن بن يحيى القاسمي رحمه الله، فإنه سئل عما وضعه الأوائل الكرام في الدروج من الموقفات لبعض المساجد، وذو اليد يدعيه ملكاً؟

فأحاب: أن العبرة في الدروج بظن الصحة، ولا حامل لواضعها على التدليس، ولا معارض لها أقوى منها، فإذا كان الأمر كذلك فما كان مبيناً فيها عمل الحاكم به، وقد ذكر الإمام المهدي محمد بن القاسم عليه السلام: أن غلبة الظن بصحة المكتوب أمر لا بد منه، ومنها:

أن يتضمن الرقم نصيب وارث من أبيه، وقد مات الوارث، وكان ما تضمنه الرقم من الأموال قد ثبت عليه آخر، إلا أنها مشهورة بأنها من أموال والد الوارث الذي قد مات، فهذه طريق لترجيح الرقم على الثبوت.

ومنها: فيما يرجع إلى إثبات الأنساب، فإن الإمام المهدي محمد بن القاسم قال: إذا كانت قد ثبتت القرابة إجمالاً بالشهادة أو الشهرة، أو علم الحاكم، نحو أن يثبت أن مدعي الإرث والمورث بيت واحد أو لحمة واحدة، فإنه يعمل بالخطوط الصحيحة كاملة الشروط في إثبات التدريج، إلى غير ذلك من المرجحات ومعيارها: حصول الظن بصحة الخط، وما تضمنه، وعدم المعارض؛ لأن فرض المسألة أن لا يكسون للسابت مستنداً إلا بحرد الثبوت، أو مع قرينة لا تقوى على معارضة الظن الحاصل عن الخسط؛ لأن مقابل الظن إنما هو الوهم أو الشك، ولا يجوز الحكم بأيهما، والحاكم المعتبر إذا صلحت سريرته، وخلصت نيته، وحسنت سياسته، لا بد أن يوفقه الله لطريق شرعية يستند في الحكم إليها.

كما قيل: الحاكم المباشر يظهر له من شواهد الأحوال والقرائن ما لا يظهر للغائب، وسياسة الحاكم أهم من علمه، هذا وقد رد بعض العلماء نسبة القول بأن تبوت اليد في أعلى مراتب القوة للدلالة على الملك للمذهب، بأن كتبهم تأباه وإنما هو من كلام

الناظري، ولو كان ذلك مصححاً لهم لما منعوا جواز الشهادة على الملك بظاهر اليد، وقالوا: لا يجوز إلا مع النسبة والتصرف، وعدم المنازع؛ لأن هذه دليل الملك، واليد قد تكون لغير مالك كالغاصب والمرتهن، ونحوهما، ومنعوا ثبوت الحق باليد، وما ذلك إلا لضعفها عندهم، سلمنا فالمعتبر الدليل، وقد ثبت اعتبار الخط الجامع لشروط العمل بما لا مزيد عليه. والله الموفق والهادي.

[الفائدة الأربعة والأربعون والمائة: في الفرق بين الشهادة والرواية]

ولكون مرتبة الشهادة كما قال السيد العلامة الحسين بن القاسم عليه السلام في شرح الغاية: أخلق بالاحتياط لقوة البواعث عليها، مل الطمع والاعتناء بأمر الخصومات، ولكثرة المساهلة فيها دون الرواية، اعتبر فيها ما لا يعتبر في الرواية اتفاقاً في بعض، ومع الخلاف في بعض.

[الفائدة الخامسة والأربعون والمائة: في شهادة العبد]

لا تصح شهادة العبد لسيده إجماعاً؛ لقوة التهمة ولـملكه منافعه، وأما لغيره فتصح عند (هق، وم بالله، وط)؛ لعموم الدليل، ولم يرد ما يمنع من قبول شهادته من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع.

وعن أنس: ما علمت أحدًا رد شهادة العبد.

وعن (ق): لا تصح؛ إذ منزلته دنيئة، والشهادة رفيعة، فلم تصح كساقط المروءة. (المهدي): سقوط المرؤة إنما تضعف الثقة بالورع لا الرق فافترقا.

وعن (علي، وق): تقبل على العبد إلا الـــحر لسقوط مرتبته كالكافر على المسلم.

(المهدي): شارك في شرف الإسلام فافترقا.

[الفائدة السادسة والأربعون والمائة: في صحة رواية الأقارب]

عدم القرابة غير معتبر في الرواية، فتجوز رواية الولد عن والده والعكس؛ لاجماع الصحابة على ذلك، كما تجوز رواية الخبر الذي يثبت حكماً لقريـــب؛ لان حكــم الرواية عام لايختص بواحد بخلاف الشهادة، ولذلك اختلف في قبول شــهادة الولــد لوالده والعكس، فذهبت(العترة) إلى قبولها إذ لم يفصل قوله ذوي عدل منكم ومنع منه (زيد بن علي و م بالله وي)؛ لأنه متهم، وقد نهي عن قبول شهادة المتهم وأجيب بأنه غير صريح، ولعله أراد المتهم لخلل في العدالة أو دفع أو نفع.

قلت: الدليل الصريح الصحيح على عدم القبول، قول على عليه السلام: (لا تقبل شهادة والد لولده إلا الحسن والحسين) فإن الني على شهد لهما بالجنة، وتأويله بأنه أراد الشهادة بالنحاة من العذاب تعسف، إلا أن في الحديث إشارة إلى أن العلمة قدوة التهمة، فإذا اقترنت الشهادة بما ينفي التهمة أو يضعفها فتقبل. والله أعلم.

وأما شهادة سائر الأقارب بعضهم لبعض فتقبل عند العترة؛ لعموم الدليل، ولم أقف على خلافه لأحد من أهل البيت عليهم السلام.

[الفائدة السابعة والأربعون والمائة: في عدم اشتراط الذكورة في الرواية]

لم يشترط في الرواية الذكورة؛ لعموم حكمها، وإنما اشترط فيها ما يكون به غلبة النظن بصدق المخبر من العدالة والضبط، وهما معتبران في الشهادة أيضاً، وكذا لا تعتبر الذكورة في الشهادة، بل تقبل شهادة المرأة إلا في الشهادة على الزنا فلا تقبل شهادة النساء عند الأكثر، ولم ينقل فيه خلاف عن أحد من العترة عليهم السلام للآيـــة، إذ

تقتضي التذكير، ولقول الزهري: مضت السنة من رسول الله على والخليفتين بعده: أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص.

وقول علي عليه السلام: (لا تجوز شهادة النساء في نكاح ولا طلاق، ولا حد ولا قصاص). رواه في الجموع.

قيل: ولا خلاف في عدم قبول شهادتهن في القصاص إلا عن الثوري والأوزاعــــي في القصاص.

وروي عن الثوري خلاف ذلك قال في أصول الأحكام: والأصل الخبر والإجـــاع والقياس على الحدود، وقد ثبت بالنص عدم قبول شهادتهن في الحدود.

قالت الهدوية: وسواء كان حقاً لله تعالى كحد الشارب، أو مشوباً بحق آدمي كحد القاذف، والسارق، وزاد في البحر: حد الردة والمحاربة؛ إذ لم يفصل الدليل وذلك رحمة من الله لعباده في درء الحدود، كما ورد الأمر بذلك، وأما فيما عسدا ذلك فتقبسل شهادتهناً.

فقال الإمام أحمد بن سليمان: لا خلاف في قبول شهادة النساء وحدهن، فيمـــا لا يطلع عليه الرحال، إلا ما يحكى عن (زفر)، والإجماع يحجه وذلك للحرج.

قالت العترة: وتكفي عدلة، لما روي عن علي عليه السلام أنه قبل شـــهادة امــرأة واحدة فيما لا يطلع عليه الرجال.

وعن علي عليه السلام: أنه قضى بشهادة امرأة واحدة، وكانت قابلة على الولادة، وصلى عليه بشاهدتها وورثه بشهادتها. رواه في الجحموع.

[الفائدة الثامنة والأربعون والمائة: فيما يترتب على الفرق بين الرواية والشهادة]

واعلم: أنه يترتب على الفرق بين الرواية والشهادة الخلاف في أمور، هل هي من باب الشهادة؟

منها: الإخبار عن رؤية هلال رمضان فإن الخلاف في الاكتفاء فيه بواحد؛ إذ لا يخرج على كونه رواية لعموم المكلفين فهو كالأذان، ومن اشترط العدد ألحقه بالشهادة لا يعم الأعصار، بل يخص تلك السنة، ولا الأمصار على قول، وقد اختلف في ذلك أئمتنا فظاهر ما في البحر عن (م بالله): أنه يكفي خبر الواحد؛ لأنه احتج له بما روى ابن عمر في الشفاء: أن الناس تراءوا هلال رمضان، قال: فأخبرت النبي في أني رأيته فصام، وأمر الناس بصيامه.

ولخبر ابن عباس في الشفاء: أن أعرابياً أخبر أنه رأى الهلال فامتحنه النبي عَلَيْنَ بالشهادتين، ثم أمر الناس فصاموا، ولاعتبار الظن في العبادات.

والقول: بأنه يحتمل أنه قد شهد غيرهما قبلهما غير وارد على الظاهر، وإلا لزم مثلب في كل دليل لكثرة الاحتمالات.

وقال (صا وقم): يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفائه على غيره، إلا الصحو فجماعــــة لبعد خفائه، وهو في الشفاء (عن زيد بن على و(م بالله).

وروي أن (م بالله) رجع عنه، ورد بأن النبي الله الم يسأل الأعرابيين هل كانت السماء مصحية أو لا؟ بل عمل بخبرهما و لم يسأل عن أحد الوجهين(١) وهو في مقام البيان.

⁽١) أي الصحو أو الغيم. تمت مؤلف.

وأما أهل المذهب فاعتبروا خبر عدلين أو رجل وامرأتين أو شـــهادتهما؛ لأن فيــه شائبة الخبر والشهادة.

قال: فثبت أنه لا بد من شهادة عدلين أو خبرهما برؤية الهلال.

قال في الشفاء: وهو مذهب الهادي، ورواه في الكافي (عن زيد بن علي و ق و ن) ومنها: إثبات النسب بالقافة، وهي الشبه عند من يعتبرها في ثبوته، فمن جعله حكما خاصاً ألحقه بالشهادة، أو حكماً عاماً، ألحقه بالخبر، والصواب الأول على أصلهم، لكن أصحابنا لم يثبتوا بها نسباً؛ لقوله على : ((الولد للفراش)) وقوله على للذي قال: إن امرأتي أتت بولد أسود: (رعسى أن يكون عرق نزعه) فلم يعتبر الشبه، وقول في امراة هلال: (إن أتت به أصيهب أثبيج فهو لزوجها...)) الخبر.

وذكر حجة الخصم وهي: أنه خلق من ماء من أشبهه وإن لم يثبت نسبه شرعاً. (ي): أو كان قبل نسخ العمل بالقافة؛ لقوله على: ((الولد للفراش)).

قال في الشفاء: على أن ما ذهبنا إليه قول أمير المؤمنين علي بن أبي طاب عليه السلام وقوله حجة، وفي شرح مرغم أنه إجماع أهل البيت عليهم السلام، وقال إن ما احتج به المخالف مخالف للأصول، فلا يقبل، ولعل استبشاره على بقول المدلجي في زيد وأسامة كان لموافقته الحق، لا يكون ذلك حجة، وفعل عمر ليس بحجة.

ومنها الجرح والتعديل للشاهد والمحدث، فمن جعله خبراً اكتفى فيه بعدل أو عدلة،

كإخبار الديانات، وهم: (م بالله و ط و ي والمهدي والإمام شرف الدين) وقواه المفتى، فلا يعتبر لفظ الشهادة، فيصح بلفظه وبالرسالة والكتابة، وفي غير وجه الخصم.

قال في البحر: إجماعاً، وقبل التخاصم، واحتج لهذا القول في البحر بهذه الفوائــــد المرتبة على كونه خبراً، حيث قال بدليل اعتبار عدم اعتبار لفظها... إلخ، وهو احتجاج بمحل النزاع.

وقال (ه و ن) بل، هما شهادة فلا بد من لفظها، وعدلين أو رجل وامرأتين أو شاهد، ويمين المدعي كالشهادة، وهذا هو المقرر للمذهب، واحتج له في شرح الإبانة بأن حكم الحاكم يتعلق بالتزكية؛ لأن شهادة الشاهدين إنما تثبت بالتزكية فتكون شهادة كالشهادة على الشهادة.

ومنها في الترجمة عن العجمي، قال في الفتح وشرحه: وتصح الشهادة بترجمة عدل عن عجمي لعربي والعكس.

قلت: المذهب خلافه كما في البحر والتاج، وأنه لا بد من عدلين، قال في البحر: وإن عبر عربيان عدلان عن عجمي حازت الشهادة عليه بما عبرا به، وإن استندت إلى الظن.

(المهدي): إن لم يكن على وجه الادعاء ففيه نظر.

قلت: لأن الشهادة لا تكون إلا عن يقين، ويمكن أن يقال خصته الضرورة.

وأما التعبير عن الفتوى فالظاهر أنه يكفي عدل؛ لأنها رواية لا شهادة، وأما الترجمة عن الخط فذكر (أهل المذهب): أنه يكفي في الشهادة على كتاب الوصيـــة، وأوراق المعاملات، وكتاب حاكم إلى مثله، قراءة الفاعل لذلك علـــى الشـهود، وأمرهـم بالشهادة عليه، وهذا يدل على أنه يكفي ترجمة الفاعل لذلك.

ومنها تقويم السلع فيما يجب فيه التقويم، فلا يثبت إلا بشهادة عدلين بصيرين؛ لأن الله تعالى قد أوجب الرجوع إلى حكم العدلين في جزاء الصيد دفعاً للاختلاف في المماثلة، فوجب الرجوع إليهما فيما أشبهه، ولا فرق عند الهادوية في التقويم للقسمة أو غيرها.

قال (ي): يكفي تقويم واحد في القسمة وكأنه شبهه بالقسمة، فإنه يكفي فيها قسام واحد في تعيين الأنصبه؛ فيقول: هذا إلى هذا، وهذا يناسب هذا، أما فيما لا يفتقر إلى التقويم فهو أجماع^(۱)، وأما فيما يفتقر إليه فلخبر عبدالله بن رواحة في قسمة ثمار خيبر، سولأنه لم يكن لعلى عليه السلام إلا قسام واحد.

وَرَع : فإن اختلف العدلان في التقويم عمل بالأقل، حيث لم يوجد غيرهما فــــان وجد كمل (٢).

[الفائدة التاسعة والأربعون والمائة: في تحريم قبول القاضي الهدايا]

في شرح التجريد في باب القضاء، قال أي الهادي عليه السلام: ولا يجــوز لــه أي القاضي أن يقبل الهدايا من الناس، فإن قبل كانت لبيت مال المسلمين، وهذا قد بينا ما ورد فيه في كتاب الزكاة من الآثار، ولأنه متهم، وجار مجرى الرشوة.

وعن علي عليه السلام من طريق زيد بن علي أن النبي في قال له: «يا علــــي لا تقبل هدية مخاصم ولا تضيفه دون خصمه»، وروي: «هدايا الأمراء غلول».

قال أبو العباس الحسني: يجيء على مذهبه أن من كان يهاديه قبل القضاء يجــوز أن يقبل هديته بعد القضاء، وكذلك هدية ذي الرحم؛ لأنه منع قبولها إذا كانت الهديـــة

⁽١) على أنه يكفى خبر واحد. تمت مؤلف.

⁽٢) أي إذا فرض من يوافق الأكثر تقويماً. تحت مؤلف.

لمكان الولاية والتهمة، والذي ذكرناه لا مسرح فيه لهذه العلة.

وقال في كتاب الإحارة: قال القاسم عليه السلام: ولو أن رجلاً كليم رحلاً في حاجة لرجل فأهدى إليه شيئاً جاز له ذلك، وإنما يجوز ما قاله إذا لم يكن مشروطاً النهي الوراد فيه، فإما إذا لم يكن مشروطاً فهو جائز؛ لأن ذلك مقابلة الإحسان وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإحسان إلا الإحسان ﴿ وَلَا قَالُ اللهِ حُسَانُ ﴾ [الرحن: ٦]، وقال: ﴿وَإِذَا حُبِيتُمْ بِتَحِيَّة فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [الساء: ٢٦]، وفيه أيضا قال: والرشا على الحكم حرام لا خلاف في كونه حراماً بين المسلمين؛ لأن المرتشبي آثم؛ لأنه أخذ العوض على ما لزمه ووجب عليه.

فإن قيل: إنكم تحوزون أن يأخذ القاضي رزقاً من الإمام؟

وروى أن أمير المؤمنين عليه السلام أعطى شريحاً، قيل له: هذا ليس بارتشاء؛ لأن الارتشاء هو: أن يأخذ أحد الخصمين إما ليظلم أو لينصف، وعلى كلا الوجهين هو حرام، وما يأخذ القاضي من الإمام ليس على هذا الوجه؛ لأنه يجري بحرى ما ياخذه الإمام لنفسه من بيت مال المسلمين ليستعين به على ما هو فيه من تحري مصالح المسلمين.

وقال ابن حزم: من أعطى شيئاً من غير مسألة ففرض عليه قبوله، واحتج بقوله والله الله عن هذا المال غير مسألة ولا إشراف نفس فاقبله المخرجه البزار من حديث عمر، وأخرجه من حديثه أيضاً مسلم.

وروى ابن حزم بإسناده إلى خالد بن عدي الجهني: أن رسول الله على قال: «مـــن جاءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرده، فإنما هو رزق ساقه الله إليه» قـــــال: وأخــــذ

⁽١) واحتج بن حزم على جواز ذلك بأنه من جملة شكر المنعم وهدية بطيب نفس وبأنه لا يعلم مانعاً من ذلك وروي عن علي عليه السلام وابن مسعود المنع منه. ثمت مؤلف.

بذلك من الصحابة ابن عمر، وروى نحوه بأسانيده عن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وإبراهيم النخعي، وقد ذكر ألفاظهم في كتابه المحلى.

[الفائدة الخمسون والمائة: في عدم صحة العفو عن الجناية قبلها]

ولما كانت الجناية هي السبب في استحقاق القصاص لم يصح العفو عنه قبله. ذكره في البحر، ولو بعد خروج الرمية؛ لأن ذلك يتضمن الإباحة للقتل، وذلك لا يجـــوز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البنرة: ١٩٥] ونحوها، فأما بعـــد الجنايــة فيصح من الجيني عليه العفو عنه.

قال في التذكرة: ويسقط القود والدية.

قال في الحاشية: يعني إذا عفا عنهما وخرجت الدية من الثلث، فإن مات و لم يعف فالقصاص حق للورثة إجماعاً، ولهم إسقاطه؛ لقوله في (رمن قتل له قتيل فهو بخسير النظرين: إما أن يؤدي، وإما أن يقادي.

فإن قيل: وما الدليل على أن للمحني عليه العفو عن القود؟

قيل: الإجماع على أنه يورث عنه ولا يورث عنه ما لا يستحقه، وإذ يملك بدلـــه وهو الدية، وإلا لما صارت من جملة تركته، ولهذا ورث النبي عِلَمَنْ الزوجة مــــن ديـــة

زوجها، وإنما لم يكن له استيفاء القصاص لتعذره إذ لا يستقر إلا بموته.

[الفائدة الإحدى والخمسون والمائة: في صحة الوصية بالمنافع]

وتصح الوصية بالمنافع والغلات المعدومة دون الرقبة، كأن يوصي بمنسافع أرضه لشخص دون رقبته، ولا خلاف فيه إلا عن ابن أبي ليلى لنا، عموم قوله تعالى: ﴿مِسْنُ بَعْدُ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾ [انساء: ١١]وقوله: ﴿فَمَنْ بَدَّلُهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ...﴾ [البترة: ١٨١]الآية. ولم يفصل بين المنافع وغيرها، والجهالة مغتفرة بدليل صحة الثلث.

قُرع : فإن كانت موجودة انصرفت إليها، إذ هو الظاهر، ولا تدخل المستقبلة إذ القول بدخولها مخالف لظاهر اللفظ، فإن كانت معدومة استحق الموصى له المستقبلة، وإن لم تؤبد ليكون للوصية ثمرة.

وَّرَع : وإنما يستحقها الموصي له إلى موته فقط، وإن قيدت بالتأييد، ولا تـــورث عنه، بل ترجع إلى ورثة الموصي؛ لأن الوصية والهبة بالمعدوم تكون إباحة لا تملك، ولذا خالفت النذر بالمنافع من أنه يملك ويورث كالوقف؛ لأن التمليك في الوصية حقيقـــي فلم تصح بالمعدوم فكانت إباحة بخلاف النذر.

وفي حواشي الأزهار: والفرق بين الوقف والوصية في كون منافع الوقف تـــورث دون الوصية، إن رقبة الوقف لله معدومة منفعة، والوصية الرقبة لمالكها فلا تــورث منفعته، بل تعود لصاحب الرقبة، وفي البيان ومن نذر على غيره بالمنافع فالأقرب أنهــا تملك وتورث عنه، كما في منفعة الوقف، وفي المعيار الوصية بالمنافع إباحة كالعارية، فليس له أن يعير ولا يكري، والأجرة له على الغاصب للورثة، ولا تورث عنه أي عن فليس له أن يعير ولا يكري، والأجرة له على الغاصب للورثة، ولا تورث عنه أي عن

⁽١) أي بالمنفعة. تمت مؤلف.

الموصى له، ولا تصح لغير معين كالفقراء، كما لا تصح إعارة غير معين، وذكر أبـــو طالب في الوصية بالمنافع أنها إباحة لا تملك.

[الفائدة الثانية والخمسون والمائة: في أن الوارث ليس بخليفة]

الوارث ليس بخليفة، فلا يملك تركة المستغرق ماله بالدين، ولا تنتقل الديون إليه القوله تعالى: هومنْ بَعْدِ وَصِيَّة تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ النساء: ١٢]فشرط في انتقال الملك إليه تقديم الدين والوصية، واشتراط مؤاذنته في البيع لا تقتضي ملكه، بل أولويته وليسس خليفة، حيث لا تركة إجماعاً، فلا يلزم الدين، وخليفة حيث لا دين ولا وصية إجماعاً.

فَرْع : ولا يجوز الشراء منه حيث باع لا لقضاء الدين لتعلق حق الغرماء بالتركة، لكن لا يبطل بيعه، بل يكون موقوفاً على إيفاء الغرماء بدينهم أو برائتهم للميست لا للورثة؛ إذ لم يتعلق الدين بذممهم، فإذا وقع الإيفاء أو الإبراء صَحَّ البيع؛ لأن للسوارث ملكاً ضعيفاً، ولذا يجب مؤاذنته للبيع وإلا فلا(١) ويلزم المشتري رده ولو أجازه الغرماء.

فَرْع : وليس للوارث الانتفاع بتركة المستغرق على وحه الاستهلاك، لما مر، ويجوز بما لا تنقص به قيمتها، كالزراعة إلا أن يكون الدين أكثر من التركة ضمن قيمة المنفعة للغرماء.

فُرع : وإنما يكون للوارث البيع للقضاء، حيث لا وصي، أو كان وتراخى، وإلا لم يصح بيعه، إذ الولاية في ذلك إلى الوصي.

[الفائدة الثالثة والخمسون والمائة: في حكم التصرف بالمال الزائد على الدين قبل إخراج الدين]

إذا كانت التركة زائدة على الدين فالوارث خليفة في الزائد، لكن لا ينفذ تصرفه

⁽١) أي وإلا فلا يصح البيع. تمت مؤلف.

فيه إلا بعد قضاء الدين؛ لتعلق حق الغرماء بحملة التركة.

وَرع : أما لو لم يستغرق الدين إلا ربع التركة، فباع الوارث ربعاً، ثم ربعاً، ثم ربعاً، ثم ربعاً، ثم تلف الربع الربع الربع الربع الربعين الربع الربعين الربع الربعين الأحيرة كان كالتباس الأملاك للغرماء ثلث، وللمشتري ثلثان.

[الفائدة الرابعة والخمسون والمائة: حكم من مات وعليه دين ثم أبرئ وقد مات أحد ورثته]

لو مات من عليه الدين عن ابنين، ثم مات أحدهما عن ابن، ثم إن من له الدين أبرأ كان الإبراء للميت، وتكون التركة بين الابن وابن الابن نصفين؛ لأن للابن الميت ملكاً ضعيفً ألله عنه من أدلة الملك الضعيف للوارث أن الغاصب يبرأ بالرد إليه.

تم بعون الله تعالى نساخة هذا بعد صلاة العشاء، ليلة السبت صباح الأحد الموافق ٢٨ شهر رجب سنة ٤٠٤هـ على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام.

بقلم الفقير إلى الله أحمد بن يحيى بن علي العجري، غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين وللمؤمنين والمؤمنات آمين آمين.

وهذا النقل على الأصل التي بقلم المؤلف بعنايته، رحمه الله رحمة الأبرار، وأسكنه جنات تحري من تحتها الأنهار، ونفع المسلمين بعلومه، وجزاه الله عنا وعن جميع المسلمين خير الجزاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

قال المؤلف عليه السلام: (تمت القصاصة بحسب الطاقة والحمد لله).

على بن محمد العجري

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

2 201	رفم الآية	الصفحة
الفاتحة		
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	٥	۲۷
المقرة		
إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ	7.4.7	107;1.7
ذَلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَمُ لِلشَّهَادَة	7.77	108
فُتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى	7.7.7	178
فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ	198	١٠.
فَمَنْ بَدُّلُهُ بَعْدُمًا سَمِعُهُ	١٨١	171
قُولُوا آمَنًا بِاللهِ	187	٧٩
وَأَحَلُ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ	770	117;1.4
وَأَدْنَى أَلاًّ تَرْتَابُوا	7.4.7	100;108
وَحَرُّمَ الرَّبَا	770	1.7
وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتَ	7.4.7	١٣٠
وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ	100	10.

الصفحة		4
187	778	وَلاَ تُحْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ
301	7.47	وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكَتُّبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً
1.4	777	وَلاَ تَنسَواْ الْفَصْلَ بَيْنَكُمْ
14.	190	وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهْلُكَةِ
١٣	107(100	وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشِّيءٍ مِنْ الْعَوْفِ وَالْجُوعِ
100	YAY	وَلَيْكُنْتُ بَيْنَكُمْ كُاتِبٌ بِالْعَدْلِ
301	7.4.7	وَلَيْمُلْلِ الَّذِي عَلَيْهُ الْحَقُّ
٨٠	187	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضيَعَ إِيمَانَكُمْ
		آل عمران
٧٨	197	إنْكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتُهُ
۸۳	۱۷۳	فَاحْشُوهُمْ فَزَادُهُمْ إِيمَاناً
٤٥	09	وَشَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ
٧٨	٩٣	ر مرابع می ایم اور در ایر در
٧٩	177	يَقُولُونَ بَأَفْواهَهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ
		1,000 B. O 1,000 B. 2,000 B.
		النساء
;١٠٢	44	
۱۱۲،۱۰۶	.,	إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِحَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
۸۳ ;۰۳	٣١	إِنْ تَحْتَنْبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيْثَاتِكُمْ
۳۱	09	
١٧٢	١٢	فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءَ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
171	11	مِنْ بَعْدِ وَصِيَّة تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ
179	٨٦	مِن بعد وصيه يوصي بها وَإِذَا حَيْيَتُمْ بَتَحَيْةً فَحَيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا
٧٦	٣٢	وإدا حييتم بتحيه فحيوا باحسن سهه الرارات
۳.	٣٢	وأسالوا الله من قصله
٧٨	127	وَاَسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَصْله وَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَصْله وَسَوْفَ يُوْتِ اللهُ الْمُؤْمِنينَ أَجْراً عَظِيماً وَلَنْ يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً
117	181	وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما
111	****	ولن يجعل الله لِلحافِرِين على المؤمِّين سَبِيْر

الصفحة	رقم الآية 🕝	
٧A	١٤	وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدُّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَاراً
		المائدة
	181	وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ
1;99	١	أوْفُوا بِالْعُقُودِ
٩.	٧	إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
٨٠	٣	الْيَوْمَ أَكْمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
٧٨	۲۳	ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ
181	٨٩	وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقْدُتْمُ الأَيْمَانَ
		الأنعام
11	٩.	أُولَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهِ
٤٥	٩٨	لقوم يَفْقَهُونَ
77	٣٨	مًا فَرُّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ
٧٦	۲	الأعراف فَاسْتَعِذْ بِاللهِ
		الأنفال
YY	7-3	إِنْمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ
١	٦١	وَإِنْ حَنْحُوا لِلْسُلْمِ فَاجْنَعُ لَهَا
		التوبة أَيْكُمْ زَادَتُهُ هَذِهِ إِيمَاناً
۸۳	178	بيتم وادله هذه إلمان فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتُهُمْ إِيمَاناً لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ
۸۳	371	علما اللدين المنوا فزادتهم إيمانا آيَهُ * آرُهُ * أَوْ * أَوْ مَا مَا مَا مَا مِنْ أَرِوْ *
٧٨	147	لفد جاء دم رسول مِن انفسيكم

الصفحة		
117	٤.	وحَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفُرُوا السَّفْلَى
		•
		<u>يونس</u>
٤٩	AY	وَأَقْيْمُوا الصَّلاَةَ
77	77	وَجَرِينَ بِهِم بِرِيْحٍ طُيْبَةٍ
		إبراهيم
01	٥٢	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		النحل
V 9	1.7	إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَعِنَّ بِالإِيمَانِ
107;77	٤٣	فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ
٤.	٤٤	لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ
17.	119	لَّلْذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِحَهَالَة
٣٧	٤ ٤	وَّأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزَّلَ إِلَيْهِمْ
179	٨١	وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَاناً
		الإسراء
٧١	19	 فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً
۲۷; ۱۳۰	10	وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُحْرَى
۲۳; ۸۰۱	77	وَلاَ تَقَّٰفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عَلْمٌ
٧٥	٦.	وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكُ
		الكهف
٥٣	٤٩	وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُحْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ

الأينانية الصفحة

		النور
۳۷	٦٣	ـــــــــ فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالفُوْنَ عَنْ أَمْرِه
٧٨	۲	وَلاَ تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ
		الشعراء
177	100	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		القصرم
		القصص
108	YY	وَأَحْسِنْ كُمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ
		الروم
		اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتَنْيَرُ سَحَاباً
٦٧	£.A.	وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيرْبُوا فِي أَمُوالِ النَّاسِ ************************************
1.7	٣٩	وَيَنزُلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَيُحْيِ بِهِ الأَرْضَ
٧٢	3.7	
		الأحزاب
	***	وَبَشَّرٍ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضَلًّا كَبِيرًا
٧٨	£ V	وَكَانُ بِالْمُؤْمَنِينُ رَحِيماً
٧٨	£ £ £ £ T	وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيماً
۸۳	**	
		الزمر
		أَلاَ لِلَّهِ الدِّينُ الْحَالِصُ
۳۰	٣	اتْبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ
٣٢	00	فَبَشَّرْ عِبَادِي، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ
44	1.8	و رو ر د السياس المول فيبيغون احسنه

		غاه
٧٦ ;٣٠	٦.	غافر ادْعُونِي أَسْتَجِبُ لَكُمْ
۳۷	70	الشورى وَإِنْكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ
٤١	٣	الزحرف قُرْآناً عَرَبِياً
٨٠	٤	الفتح لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ
		الحجرات
٧٨	10	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا باللَّه وَرَسُولِه
٧١	١٨	بِّلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لَلإِّ يَمَانَ
٧٩	1.4	لاَ تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلاَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ
٧٩	1 8	وَلَمَّا يَدْحُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ
٧٩	77,70	الذاريات فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
179	٧.	الرحمن هَلْ حَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ

	ekun) sinampiri da nasu	una pakabah in m
الحشو		
وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ	٧	۳۹ ;۳۸ ;۳۷
وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ	٩	101
المتحنة		
فَإِنْ عَلِمتْمُوهُنَّ مُوْمِنَاتٍ	١.	109
التغابن		
اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ	١٦	٣٣
التحريم		
يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ	٨	YA
المدثو		
وَالرَّحْزُ فَاهْجُر	٦	٨٩
وَيَزْدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَاناً	٣١	۸۳

107

وَمَا أَمْرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدَّينَ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكَتَابُ

فهرس الأحاديث

حرف الألف

٣٨	ألا وإني قد أوتيت الكتاب ومثله معه
97	أما أنا فأحثى على رأسي ثلاث حثيات
ξ	أنت تبين للناس ما اختلفوا فيه من بعدي
187	أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء
**	إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
1.7	إذا اختلف البيعان فالقول ماقال البائع أو يترادان ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Λ 9	إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث
٩ ٤	إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرحال
717	الإسلام يعلو ولا يُعْلَى عليه
9.	إلا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه
17.	إن أحدكم ليدع من حقوق أخيه شيئاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۱	إن الرجل لا يكون مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۱	إن الصدق من البر وإن البر من الإيمان وإن الإيمان في الجنة
9 0	إن الله تبارك وتعالى أحدث في الصلاة أن لا تتكلموا إلا بذكر الله
9 Y	إن الله فرض للفقراء في أموال الأغنياء
9 &	إن الله قد أحدث فلا تتكلموا في الصلاة
١٢٠	إن الله يغفر للجاهل مائة ذنب
9 Y	إن كنت أمسسته الماء فأمضه
	إنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن
\ ,	الإيمان بضع وسبعون باباً
۱۲ ،۸،	الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان
٠٩ ٩	استفت قلبك دع ما يريبك
	انصر أخاكا
\	انطلق فافض عليك الماء، ثم أجب الصلاة

4.	نقوا البشر
	حرف الباء
1.7	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
	حرف التاء
٩٤	التسبيح للرحال والتصفيق للنساء في الصلاة
	حرف الثاء
٣٦	
	حوف الجيم
\	جرح العجماء حبار
	حوف الحاء
101	حرمة مال المسلم كدمه
	حوف الحناء
117	الخراج بالضمان
Υξ	حير الناس من تعلم القرآن وعلمه
	حوف الراء
1 Y ·	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	حرف السين
To	-
% .	سلوا الله علماً نافعاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

	حرف الشين
10Y	
	حرف العين
£1	عربيته فالتمسوها في الشعر
\ o A ; \ o Y	على المدعي البينة
	حرف الفاء
97	فإذا وحدت الماء فأمسه بشرتك
101	فلا هي أطعمتها
7"7	فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم
	حوف الكاف
99	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
10.	كن عبد الله المقتول ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	خرف اللام
۸۱	لا إيمان لمن لا أمانة له ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
97	لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول
117	لا شفعة لليهودي ولا للنصراني
١٣٥ ;١٣٢ ;١٢٥ ;١٢٤ ;١٠٣	لا ضرر ولا ضرار
A1	لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه
۸۹	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
1 . 9	لا يحل لشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٣٥ : ١ ٢٨ : ١ ٢٣	لا يحل مال امرء مسلم إلا بطبية من نفسه

لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن -------للمسلم على أخيه ثلاثون حقاً ------

لم يبق من الوحي إلا الرؤيا ------

94	 عليه	استهموا	النداء لا	با ق	لناس م	يعلم ال	لو
	-	7	2 5	_	· பு-	. 62	

97"	ﻠﻮﺫﻥ ﻣﻮﺋﻤﻦللوذن ﻣﻮﺋﻤﻦ
1;99	المؤمنون عند شروطهمالمؤمنون عند شروطهم
	ما أتاك من هذا المال غير مسألة ولا إشراف نفس فاقبله
TY	
٣٦	
	من أصبغ وضوءه وأحسن صلاته
	من أعان ظالمًا بباطل ليدحض به حقاً، فقد برئ من ذمة اللهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	من أعان على خصومة بغير حق كان في سخط الله حتى ينز عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة
	من اشتری شیئاً کم یره فهو بالخیار إذا رآه
١٦٩	من حماءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرده
1 & Y c 1 & 1	من حلف على شيء ثم رأى غيره خيراً منه ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	من حلف على ملك يمين ليضر به فكفارته تركه ومع الكفارة حسنة
177	من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له
١٢٨	من غصب شبراً من أرض طوقه الله من سبع أرضين
ξ.	من فسر آية من كتاب الله برأيه لقي الله وهو عليه ساخط
ξ	من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ
{	من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار
	من قتل دون دينه فهو شهيد
	من قتل دون ماله فهو شهيد
	من قتل له قتيل فهو بخير النظرين
90	- من نابه شيء في صلاته

حرف النون الناس شركاء في ثلاث------

حرف الهاء
هدایا الأمراء غلول
حرف الواو
وأيما رحل شد غضباً على مسلم في خصومة لا علم له بها فقد عاند الله حقه
واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً
الولد للفراش
وليؤذن لكم أحدكم
ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أو باطل فهو في سخط الله حتى ينزع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير
ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها
ومن قال برأيه فأخطأ فقد كفر

حرف الياء

٣٧	يا أيها الناس إني خلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتيـــــــــــــــــــــــــــــ
To	يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا
١٦٨	يا علي لا تقبل هدية مخاصم ولا تضيفه دون خصمه
TT	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
٧٦	يقول الله عز وجل ما من مخلوق يعتصم بمخلوق دوني

قَالَمُ الْمُحَوِّلَاتِ

0	مقدمة التحقيق ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦	أهمية الكتابا
	ترجمة المؤلف
٧	نسبِــهن
	مولده ونشأته ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y	حياته العلمية ومشائخه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	انتقاله إلى مدينة ضحيان ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	تلاميذه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
9	مؤلفاته وتراثه الخالد
11	دوره الإصلاحي
١٢	مرضه ووفاته وموضع قبره ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٦	مصادر ترجمته
	تراجم أهم أصحاب الرموز الوارد ذكرهم في هذا الكتاب
۲۱	وصف المخطوطة
	خطة العمل
YY	طريقة التحقيق في هذا الكتاب
Y V	مقدمة المؤلف
Y 9	الفسوائد الكلامية
Y	الفائدة الأولى: وسائل الوصول إلى الحق
T &	الفائدة الثانية: في فضل القرآن الكريم على سائر الكلام
٣٦	الفائدة الثالثة: في العلوم المستنبطة من القرآن

ΤΥ	الفائدة الرابعة: في حكم من عملك بالفرال وترك السنة
٣٩	الفائدة الخامسة: في منع تفسير القرآن بالرأي
'م۲۶	الفائدة السادسة:في وصية الإمام على عليه السلام لولده الحسن عليه السلا
٤٤	الفائدة السابعة: في وجوب التثبت في النظر
٤٥	الفائدة الثامنة: في الدليل
<i>F</i> 3	الفائدة التاسعة: قضية العقل
ξ V	الفائدة العاشرة: لابد بين الدليل والمدلول عليه من تعلق
ξΥ	الفائدة الحادية عشرة: امتناع ثبوت ما لا دليل عليه
٤٨	الفائدة الثانية عشرة: في بيان الاستغناء عن فن المنطق وبيان مفاسده
0 •	الفائدة الثالثة عشرة: فيما يعلم بالدليل
٥٢	الفائدة الرابعة عشرة: فيما يعرف به بطلان الدليل
۰۲	الفائدة الخامسة عشرة: في التحسين والتقبيح العقليين ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	الفائدة السادسة عشرة: وجوب شكر المنعم ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰٦	الفائدة السابعة عشرة: في الفرق بين العلم النظري والضروري ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
o V	الفائدة الثامنة عشرة: في أقسام القبيح
o Y	الفائدة التاسعة عشرة: في الداعي والمرجح ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7 •	الفائدة العشرون: في تفسير الداعي والمرجح ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7	بالقهر والإلجاء
٦١	الفائدة الثانية والعشرون: في حقيقة الفعل والفاعل ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ገ ነ	الفائدة الثالثة والعشرون: في تقسيم الفعل
٦ ٤	الفائدة الرابعة والعشرون: في وصف الأفعال الشرعية بالصحة والفساد
	الفائدة الخامسة والعشرون: في قسمة الأفعال باعتبار تولدها ومباشرتها ـــ
	الفائدة السادسة والعشرون: في أفعال العباد
	الفائدة السابعة والعشرون: في دفع التعارض بين حديث ((من سن سنة س

٧٦	﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرْةً وِزْرْ أَخْرَى﴾
۲۲	الفائدة الثامنة والعشرون: شروط الدعاء
٧٧	الفائدة التاسعة والعشرون: في الإيمان
۸۳	الفائدة الثلاثون: في الإيمان لا يوصف بالزيادة والنقصان
	الفائدة الإحدى والثلاثون: في تفسير العلة والتعليل والمستند والشرط ونحوها
	الفوائد الفقهية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٨	الفائدة الثانية والثلاثون: في ارتفاع يقين الطهارة والنجاسة بخبر العدل
	الفائدة الثالثة والثلاثون: في تفسير الماء القليل
۹.	الفائدة الرابعة والثلاثون: في الوضوء وما يتعلق به ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
98	الفائدة الخامسة والثلاثون: حقيقة الأذان ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
9 2	الفائدة السادسة والثلاثون: في أن للمصلي المؤتم تنبيه الإمام إذا ترك ركناً أو نحوه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
90	الفائدة السابعة والثلاثون: جواز تعجيل إخراج الزكاة قبل الحول ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
97	الفائدة الثامنة والثلاثون: عدم جواز تعجيل الزكاة عما لم يملك
94	الفائدة التاسعة والثلاثون: في تكميل النصاب بالمعجل إلى الفقراء ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٩٨.	الفائدة الأربعون: لا يجزي الإخراج قبل الحصاد
٩٨.	الفائـــدة الإحدى والأربعون: إذا مات المعجل للزكاة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
99	الفائدة الثانية والأربعون: في أن الخرص يرد على أصحابه بحصتهم من النصف
99	الفائدة الثالثة والأربعون: في إلغاء شرط خلاف موجب النكاح
99.	الفائدة الرابعة والأربعون: وجوب الوفاء بالشرط في النكاح
١.,	الفائدة الخامسة والأربعون: حكم الزوجة إذا لم تكن ناشزة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١.,	الفائدة السادسة والأربعون: حكم تعليق الطلاق بشروط متعددة ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١.,	الفائدة السابعة والأربعون: حكم الحاضن ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١.١	الفائدة الثامنة والأربعون: فيما هو سبب وجوب نفقة الزوجة
1 - 1	الفائد التاسعة والأربعون: في حواز إسقاط الزوجة حقها من القسم ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٠١	الفـــائـــــــة الخمسون: في إسقاط الخيار قبل حصول سببه

الفائدة الإحدى والخمسون: في حكم من اشترى ثم ادعى عيباً		
الفائدة الثائلة والخمسون: في صحة بيع الوارث لقضاء الدين	۱۰٤	الفائدة الإحدى والخمسون: في أن أوراق العملة من المثليات كالنقدينـــ
الفائدة الرابعة والخمسون: حكم من وكل في ماله انصرف إلى الحفظ	١.٥	الفائدة الثانية والخمسون: في حكم من اشترى ثم ادعى عيباً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الخامسة والخمسون: ويحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه	1.0	الفائدة الثالثة والخمسون: في صحة بيع الوارث لقضاء الدين
الفائدة السادسة والخمسون: صحة بيع الشيء بزيادة لا لأجل النسأ المائدة السابعة والحنسون: فيما تعلق بسبب هل بجوز تعجيله أو لا الفائدة الثامنة والخمسون: حكم من اشترى شقصاً وأوصى به الفائدة التاسعة والحنمسون: حكم الشروط المفسدة للبيع الفائدة الستون: في حكم بيع الولي أو المنصوب الفائدة الإحدى والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع الفائدة الثانية والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع الفائدة الثائنة والستون: في بيع الغائب الفائدة الثائنة والستون: في بيع الغائب الفائدة الرابعة والستون: في تعيار الرؤية الشائدة المائدة والستون: ولمشتري الرد بخيار الشرط مطلقاً الفائدة السابعة والستون: متى يلزم البيع في خيار الشرط مطلقاً الفائدة السابعة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يبطل الخيار السرط الفائدة السابعة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يبطل الخيار السرط الفائدة الناسعة والستون: في الشفعة بين الذمي والمسلم الخيار السرط الخيار السبعون: في الشفعة بين الذمي والمسلم الخيار السرط الخيار السبعون: في الشفعة بين الذمي والمسلم الخيار الشرط الخيار السبعون: في الشفعة بين الذمي والمسلم الخيار الشبعون: في السبعون: ثبوت الشفعة في الإقائة الثائدة الثابعة والسبعون: بيان الإقائة شرط المنائدة الثائلة والسبعون: بيان الإقائة شرط المنائلة والسبعون: بيان الإقائة شرط المنائلة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمرعة النائعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والفرعية والمرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفرائد الأصلية والمرعة والسبعون: بيان من يثبت له الفرائد الأصلية والمرعة والسبعون المراء ال	1 . 7	الفائدة الرابعة والخمسون: حكم من وكل في ماله انصرف إلى الحفظــــ
الفائدة السابعة والخمسون: فيما تعلق بسبب هل بجوز تعجيله أو لا الفائدة النامنة والخمسون: حكم من اشترى شقصاً وأوصى به الفائدة التاسعة والخمسون: حكم الشروط المفسدة للبيع الفائدة المستون: في حكم بيع الولي أو المنصوب الفائدة الإحدى والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع الفائدة التانية والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع الفائدة الثالثة والستون: في بيع الغائب الفائدة المنائنة والستون: في بيع الغائب الفائدة الرابعة والستون: في حيار الرؤية المنائذة المنائدة المنائدة والستون: وللمشتري الرد بخيار الرؤية الفائدة السادسة والستون: وللمشتري الرد بخيار الرؤية الفائدة السادسة والستون: متى يلزم البيع في خيار الشرط مطلقاً المنائذة النامنة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يطل الخيار وسادس الفائدة النامنة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يطل الخيار وسادس الفائدة النامنة والستون: في النائمة بين الذم ما شاء والسبعون: في الشفعة في الإقالة والسبعون: ثبوت الشفعة في الإقالة والسبعون: بيان الإقالة فسخ فيما عدا الشفعة والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والفرعية والفرعية والمنائدة الزابعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والفرعية والفرعية والفرعية والفرعية والفرعية والمنائدة الرابعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والفرعية والفرعية والفرعية والمنائدة الرابعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمنائدة والمنائدة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية والمنائدة المنائدة المنائ	1.7	الفائدة الخامسة والخمسون: ويحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثامنة والخمسون: حكم من اشترى شقصاً وأوصى به ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	١٠٨	الفائدة السادسة والخمسون: صحة بيع الشيء بزيادة لا لأجل النسأـــــ
الفائدة التاسعة والخمسون: حكم الشروط المفسدة للبيع	١ . ٨	الفائدة السابعة والخمسون: فيما تعلق بسبب هل يجوز تعجيله أو لاـــــ
الفائدة الستون: في حكم بيع الولي أو المنصوب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	11.	الفائدة الثامنة والخمسون: حكم من اشترى شقصاً وأوصى به ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الستون: في حكم بيع الولي أو المنصوب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	11.	الفائدة التاسعة والخمسون: حكم الشروط المفسدة للبيع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثانية والستون: لا تكفي التخلية عن القبض في البيع الفاسد		
الفائدة الثانية والستون: لا تكفي التخلية عن القبض في البيع الفاسد	11.	الفائدة الإحدى والستون: في اشتراط النفقة من الغلة على المبيع
الفائدة الرابعة والستون: في خيار الرؤية		
الفائدة الخامسة والستون: وللمشتري الرد بخيار الرؤية	117	الفائدة الثالثة والستون: في بيع الغائب
الفائدة الخامسة والستون: وللمشتري الرد بخيار الرؤية	117	الفائدة الرابعة والستون: في خيار الرؤية
الفائدة الشابعة والستون: متى يلزم البيع في خيار الشرط		
الفائدة الثامنة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يبطل الخيار	118	الفائدة السادسة والستون: يصح إمضاء البيع بخيار الشرط مطلقاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثامنة والستون: في أن التصرف لغير تعرف يبطل الخيار	110	الفائدة السابعة والستون: متى يلزم البيع في خيار الشرطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة التاسعة والستون: ويختار في المدة ما شاء		
الفائدة السبعون: في الشفعة بين الذمي والمسلم		
الفائدة الإحدى والسبعون: ثبوت الشفعة في الإقالة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
الفائدة الثانية والسبعون: بيان الإقالة فسخ فيما عدا الشفعة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		•
الفائدة الثالثة والسبعون: لفظ الإقالة شرط		
الفائدة الرابعة والسبعون: بيان من يثبت له الفوائد الأصلية والفرعية		

الفائدة السادسة والسبعون: في أن الإقالة لا تصح مع تلف المبيع ١١٨
الفائدة السابعة والسبعون: تصح الإقالة في بعض الباقي
الفائدة الثامنة والسبعون: في أن بقاء المتعاقدين شرط في الإقالة ١١٨
الفائدة التاسعة والسبعون: فيما يشترط في الإقالة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثمانون: في اختلاف الشفيع والمشتري
الفائدة الإحدى والثمانون: حكم التراخي عن الشفعة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثانية والثمانون: في دعوى الشفيع تراخيه لعذر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثالثة والثمانون: حكم من أبطل شفعته جاهلاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الرابعة والثمانون: في جواز تأجير المستأجر ما اكتراه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الخامسة والثمانون: حكم الإجارة الفاسدة
الفائدة السادسة والثمانون: حكم من استأجر أرضاً لعمارة أو زراعة ١٢٢
الفائدة السابعة والثمانون: تقسيم الماء إلى ملك وحق ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الثامنة والثمانون: لكل مالك أن يفعل في ملكه ما يشاء
الفائدة التاسعة والثمانون: مايلزم من في ملكه أو حقه مسيل
الفائدة التسعون: في عدم جواز منع الحق المعتاد ولو في ملكه ١٢٥
الفائدة الإحدى والتسعون: تفريع على أقوال أهل المذهب ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء ١٢٥
الفائدة الثانية والتسعون: في حكم الحق السابق
الفائدة الثالثة والتسعون: حكم من رغب عن ملك
الفائدة الرابعة والتسعون: عدم جواز إحياء ما ملكه مسلم
الفائدة الخامسة والتسعون: ولكل أن يفعل في ملكه ما شاء
الفائدة السادسة والتسعون: مجرد الاستعمال في الكهوف لا يوجب حقاً ولا ملكاً ١٢٩
الفائدة السابعة والتسعون: في مبني شركة الأبدان
الفائدة الثامنة والتسعون: عدم انفساخ الشركة بترك العمل
الفائدة التاسعة والتسعون: في ما لا يلزم أحد الشريكين مما لزم الآخر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الفائدة الــمـائة: حكم إذا قبض أحد الشريكين قدر حصته ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٠١٠

171	الفائده الإحدى والمائة: في الشركة العرفية
۱۳۱	الفائدة الثانية والمائة: متى يلزم إجابة أحد الشريكين إلى حفر البئر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۱	الفائدة الثالثة والمائة: في أنه لا يجبر أحد الشريكين على إحداث حائط أو نحوه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۲	الفائدة الرابعة والمائة: في نقض القسمة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۲	الفائدة الخامسة والمائة: ولا تلحق الإجازة من دون عقد إلا القسمة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۳	الفائدة السادسة والمائة: حكم الإجازة
١٣٤	الفائدة السابعة والمائة: ما يثبت لأهل القرى ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳٤	الفائدة الثامنة والمائة: حكم العُرف
۱۳٤	الفائدة التاسعة والمائة: إذا أراد أحد الشركاء الانتفاع بقدر نصيبه وبعضهم غائب
	الفائدة العاشرة والمائة: في أحكام القسمة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
10	الفائدة الإحدى عشرة والمائة: فيما يقسم بالمهايأة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۷	الفائدة الثانية عشرة والمائة: ما يشترط في الإجبار على قسمة المهايأة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۳۸	الفائدة الثالثة عشرة والمائة: ليس للمستعير التأجير للعين المستعارة
	الفائدة الرابعة عشرة والمائة: في من إذن لغيره بحفر بئر أو نحوه ثم رجع عن الأذنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
179	الفائدة الخامسة عشرة والمائة: في جواز أخذ متولي الوقف أجرة مثله ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة السادسة عشرة والمائة: في حكم أموال المسجد إذا دمرت ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة السابعة عشرة والمائة: في عدم جواز تحويل آلات المسجدــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الثامنة عشرة والمائة: في حكم الوديعة والضمان ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة التاسعة عشرة والمائة: في تعجيل كفارة الخطأ بعد الجرح قبل الموت
1 & 1	الفائدة العشرون والمائة: عدم جواز إخراج الكفارة قبل الحنث
	الفائدة الإحدى والعشرون والمائة: حكم من أعان على خصومة
	الفائدة الثانية والعشرون والمائة: حكم تعارض البينتين
	الفائدة الثالثة والعشرون والمائة: وجوب قبض المعجل قبل وقته ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الرابعة والعشرون والمائة: وجوب رد الدين إلى موضع القبضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الخامسة والعشرون والمائة: حكم رد الوديعة إلى زوجة المالك ونحوه

187 -	الفائدة السادسة والعشرون والمائة: حكم رد المغصوب إلى موضع الغصب
187 -	الفائدة السابعة والعشرون والمائة: حكم جواز حبس العين المستأجرة حتى يستوفي الأجير
1 27 -	الفائدة الثامنة والعشرون والمائة: في أن أول ما يقضى فيه يوم الدماء
۱٤٧ -	الفائدة التاسعة والعشرون والمائة: بيان إذا حمل السيل تراب أرض رجل إلى أرض غيره
۱٤٧ -	الفائدة الثلاثون والمائة: وعلى مطلق البهيمة ونحوها ما جنت ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الثانية والثلاثون والمائة: في أنه لا يضمن ما جناه الكلب ليلاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الثالثة والثلاثون والمائة: في ضمان الراعي ما أكلت الغنم في مرعاها ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الرابعة والثلاثون والمائة: في الفرس الشموس.ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱٤٩	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1 8 9	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1 2 9	الفائدة السابعة والثلاثون والمائة: فيمن طرد دابة من زرعه فأفسدت زرع غيره
١٥٠	الفائدة الثامنة والثلاثون والمائة: متى يحل قتل الهر؟
١٥٠	الفائدة التاسعة والثلاثون والمائة: في بعير ونحوه إذا صال على إنسان ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
101-	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
101	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
107	الفائدة الثانية والأربعون والمائة: متى يصير العقور عقوراً؟
107	الفائـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱٦٢	الفائدة الأربعة والأربعون والمائة: في الفرق بين الشهادة والرواية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱٦۲	الفائدة الخامسة والأربعون والمائة: في شهادة العبد
۱۲۳	الفائدة السادسة والأربعون والمائة: في صحة رواية الأقارب
	الفائدة السابعة والأربعون والمائة: في عدم اشتراط الذكورة في الرواية
	الفائدة الثامنة والأربعون والمائة: فيما يترتب على الفرق بين الرواية والشهادة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة التاسعة والأربعون والمائة: في تحريم قبول القاضي الهدايا ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الفائدة الخمسون والمائة: في عدم صحة العفو عن الجناية قبلها

لفائدة الإحدى والخمسون والمائة: في صحة الوصية بالمنافع
لفائدة الثانية والخمسون والمائة: في أن الوارث ليس بخليفة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لفائدة الثالثة والخمسون والمائة: في حكم التصرف بالمال الزائد على الدين قبل إخراج الدين-١٧٢
فائدة الرابعة والخمسون والمائة: حكم من مات وعليه دين ثم أبرئ وقد مات أحد ورثته ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لفهارس العامةلفهارس العامة
هرس الآيات القرآنية
هرس الأحاديث ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ